المناهج الأساسية
في البحوث الاجتماعية

أ. د بلقاسم سلاطنية
أ. د حسان الجيلاني

دار الفجر للنشر و التوزيع

المناهج الأساسية فى البحوث الاجتماعية

المناهج الأساسية

فى البحوث الاجتماعية

تأليف

أ.د. بلقاسم سلاطنية

أ. د. حسان الجيلانى

جامعة محمد خيضر - بسكرة

الجزائر

دار الفجر للنشر والتوزيع

2012

المناهج الأساسية

فى البحوث الاجتماعية

تأليف
أ.د. بلقاسم سلاطنية
أ. د. حسان الجيلانى

حقوق النشر	رقم الإيداع
الطبعة الأولى 2012	19416
جميع الحقوق محفوظة للناشر	الترقيم الدولي *I.S.B.N.*
	978-977-358-260-3

دار الفجـر للنشـر والتـوزيـع
4 شارع هاشم الأشقـر - النـزهة الجديـدة
القاهـرة - مصـر
تليفون : 26242520 - 26246252 (00202)
فاكس : 26246265 (00202)
E-mail : daralfajr@yahoo.com

لايجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي

طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة و مقدما

الإهداء

إلى المغفـور لهما "محي الدين مختار" وعبد الكريم بزاز"، أستاذي علم الإجتماع، اللذين تركا لنا الصبر والسلوان، والله يتغمدهما بالرحمة والغفران.

المحتويات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
تقديم	13
الفصل الأول : البحث الاجتماعي	17
تمهيد	18
أولا: أهمية البحث العلمي وفوائده	20
ثانيا: تنظيم البحوث الاجتماعية	22
ثالثا: أصناف البحوث	26
رابعا : أصناف المناهج	29
الفصل الثانى : البحث فى علم الاجتماع	33
تمهـيد	34
أولا: علم الاجتماع و شروط العلم	35
أ – تعريف علم الاجتماع	35
ب – شروط العلم	37
ثانيا: البحث السوسيولوجي	39
أ – البحث الاجتماعي من خلال أهدافه	39
ب – البحث الاجتماعي باعتباره سلوكا	40
ثالثا: خصائص عملية البحث الاجتماعي	42
1 – يبدأ البحث بسؤال في ذهن الباحث	42

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
2 – خطة البحث	43
3 – عرض المشكلة	43
4 – الاستعانة بفروض مناسبة	44
5 – الوقائع و معانيها	45
6 – البحث عملية دائرية	45
رابعا: خطوات تصميم البحث الميداني	47
I – مفهوم البحث الاجتماعي بصورة عامة	47
II – مفهوم البحث الاجتماعي الميداني	47
III – المراحل الزمنية لإعداد الإشكالية	53
الفصل الثالث : المنهج التاريخي	59
تمهيد	60
أولا: بين علم التاريخ والمنهج التاريخي	62
ثانيا: خطوات المنهج التاريخي	64
ثالثا: تقييم عام للمنهج التاريخي	74
الفصل الرابع : المنهج التجريبي	77
تمهيد	78
أولا: تعريف المنهج التجريبي	79
ثانيا: خطوات المنهج التجريبي	80

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
ثالثا: تصميم التجربة وأنواعها	83
رابعا: أنواع التصميمات التجريبية	84
1 – طريقة المجموعة الواحدة	85
2 – طريقة المجموعة المتكافئة	85
3 – طريقة تدوير المجموعات أو الطرق التبادلية	86
خامسا: خصائص ومميزات المنهج التجريبي	86
سادسا: شروط البحث التجريبي الناجح	91
سابعا: تقييم عام للمنهج التجريبي	92
الفصل الخامس : المنهج المقارن	95
تمهيد	96
أولا: تعريف المنهج المقارن	98
ثانيا: أهداف المنهج المقارن	101
ثالثا: أوجه المقارنة وحالاتها	103
رابعا: توظيف المنهج المقارن	106
خامسا: خطوات المنهج المقارن	108
سادسا: استخدام المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية	112
1 – في علم الاجتماع	112
2 – في العلوم السياسية	114

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
3 – في العلوم القانونية	114
سابعا: علاقة المنهج المقارن ببعض المناهج الأخرى	115
1 – منهج دراسة الحالة	115
2 – المنهج التجريبي	116
3 – المنهج التاريخي	117
ثامنا: مجالات تطبيق المنهج المقارن	119
أ – دراسة النظم الاجتماعية في أبعادها المختلفة	119
ب – دراسة الأنظمة الاجتماعية الشمولية	120
ج – دراسة الثقافة والسلوك	121
تاسعا: بعض تطبيقات المنهج المقارن	123
1 – مقارنة أرسطو بين النظم السياسية في عصره	123
2 – مقارنة ابن خلدون بين المجتمع البدوي والحضري	124
3 – مقارنة سبنسر بين المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي	125
عاشرا: صعوبات استخدام المنهج المقارن	127
الحادي عشر: تقييم عام للمنهج المقارن	129
الفصل السادس : المنهج الوصفي التحليلى	131

أولا: تعريف المنهج الوصفي	133
ثانيا: أهداف الدراسة الوصفية	135
ثالثا: خطوات المنهج الوصفي	136
رابعا: مراحل المنهج الوصفي	137
1 – مرحلة الاستكشاف والصياغة	137
2 – مرحلة التشخيص والوصف المعمق	139
خامسا: كيفية استخدام الأسلوب الوصفي	140
سادسا: تقييم عام للبحث الوصفي	144
الفصل السابع : منهج دراسة الحالة	147
تمهيد	148
أولا: تعريف دراسة الحالة	148
ثانيا: خطوات دراسة الحالة	149
ثالثا: خصائص منهج دراسة الحالة	153
رابعا: مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة	156
خاتمة	161
المراجع	164

تقديـم:

يحتاج الباحث في العلوم الاجتماعية إلى استيعاب مختلف المناهج المطبقة في هذه العلوم، لكونها السلاح الأساسي لـضبط الإشكال وتتـابع العمليـات البحثيـة بـصورة علميـة وبشكل موضوعي وطريقة منطقية، فلا يمكن للباحث أن يبدع في هـذا المجـال إلا بـالاطلاع والبحث فيها قبـل أن يتناولهـا بالدراسـة، والتمـرس في اسـتعمالها والاسـتفادة مـن مختلـف خباياها حتى يتمكن من الفرز والتوضيح بجلاء عن المنهج أو المناهج التي يمكـن الاسـتفادة منها لدراسة أي إشكال أو أي ظاهرة اجتماعية، وقولنا هذا لكون الباحث الاجتماعي يتميـز بجانـب يعتمـد عليـه في بنـاء الإطـار النظـري للبحـث مـستخدما في ذلـك مجمـل المنـاهج الاستنباطية في تحديـد الموضـوع وتأصـيل المفـاهيم وضـبط الإشـكالية واسـتنباط الفـروض، والانتقال إلى الميدان اعتمادا على ما حدده في الجانب النظري من ضبط للمشكلة والفروض واختيار المنهج الملائم والأدوات المناسبة لجمع البيانات، حتى يتمكن من القيـاس والتحليـل والتعليق والتفسير بكـل يـسر، بنـاء عـلى محـددات الظـاهرة المدروسـة، وعـدم انحرافـه أو خروجه عن المستلزمات المنهجية.

إن تحديدنا لمجموعة من المنـاهج المعتمـدة في البحـوث الاجتماعيـة في هذا الكتاب الثالث- الـذي يعـد دائـرة تواصـل مـع الكتـابين الـسابقين في نفس الحقل- ليس حصرا لمجمل المناهج، بل هـو عـرض وتعريـف للأساسـية

منها فقط، وقد نختلف مع بعض الباحثين في نفس المجال- بناء على اختلاف الرؤية أو الخلفية فقط، ونحن نعترف بأن هناك العديد من المناهج الأخرى التي يعتمدها الباحث في الدراسات السوسيولوجية تزداد أهميتها أو عدمها بالنسبة للمناهج المدروسة في هذا الكتاب.

وقد حاولنا -بناء على حصيلة جهد وخبرة طويلة في حقل التعليم في الجامعة الجزائرية والبحث العلمي في الجزائر، استفدنا من هذه الخبرة في ضبط وتحديد مجموعة المناهج- التي نعتقد أنها أساسية- دون نفي أو ازالة أو ازاحة لمناهج أخرى، أحدث من هذه التي تعرضنا لها بالدراسة، غير أننا أطلقنا على المبحوثة منها في هذا الكتاب "بالأساسية" لكوننا نعتقد ذلك لا أكثر.

حاولنا عمدا عدم الاطالة أو الحشو والاستعراض والتدقيق في بعض المعطيات المتعلقة بالمناهج الكبرى في البحوث الاجتماعية، حتى نخفف على القارئ أو الباحث في هذا المجال معرفة المحطات الكبرى في كل منهج يريد الاعتماد عليه في بحثه أو عمله الميداني، ولا ندعي بهذا العرض المقتضب العلمية التامة أو الموضوعية القصوى، ولكن نكتفي بتدريب الباحث وتأهيله بشكل متكامل ووضعه على الطريق الصحيح لاكتساب المعرفة الأكاديمية وتأصيل البحث العلمي الميداني لديه، وهي المعرفة الواجب توفرها عند الباحث لتمكينه من الخبرة المتقنة والممارسة الدائمة والتحكم الكبير في أساسيات البحث العلمي.

وقد ضمنا هذا الكتاب الثالث المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية حيث قسمناه إلى سبعة فصول تناولنا في الفصل الأول البحث الاجتماعي وأهميته وفوائده وتنظيم البحوث وأصنافها وأصناف المناهج المستعملة فيها، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه البحث في علم الاجتماع حيث عرضنا البحث من خلال أهدافه وخصائص عملية البحث وخطوات تصميم البحث الميداني والمراحل الزمنية لاعداد الإشكالية. أما في الفصل الثالث عرضنا المنهج التاريخي وعرفنا بخطواته ومراحله وتقييمه. أما الفصل الرابع فتناولنا فيه المنهج التجريبي حيث عرفنا بخطواته وتطرقنا إلى كيفية تصميم التجربة، وأنواع التصميمات التجريبية، وخصائص ومميزات المنهج التجريبي وشروط المنهج التجريبي الناجح، وختمنا الفصل بتقويم عام للمنهج التجريبي، أما الفصل الخامس فخصصناه للمنهج المقارن حيث عرفنا به وعرضنا خطواته، واستخداماته في العلوم الاجتماعية وعلاقته ببعض المناهج الأخرى، ومجالات تطبيقه، والصعوبات التي تواجه الباحث أثناء استخداماته، أما الفصل السادس فعرضنا فيه المنهج الوصفي فعرضنا فيه المنهج الوصفي فعرفنا به بوأهدافه وخطواته ومراحله، وكيفية استخدامه وأخيرا تقييم عام للبحث الوصفي، أما الفصل السابع والأخير فقد تناولنا فيه دراسة الحالة وقد عرفنا به بخطواته وخصائصه وأخيرا عرضنا مزاياه وعيوبه.

وأخيرا أملنا أن يكون طرحنا لهذه المناهج، التي اعتبرناها أساسية في البحوث الاجتماعية، مساهمة جادة وضوءا ينير طريق الباحث في هذا المجال، وتوجيها للطالب الجامعي والباحث على حد سواء لسد النقص الواضح في التحكم في المناهج. والله ولي التوفيق.

أ.د. بلقاسم سلاطنية **أ.د. حسان الجيلاني**

الفصل الأول

البحث الاجتماعي

تمهيد

أولا: أهمية البحث العلمي وفوائده.

ثانيا: تنظيم البحوث الاجتماعية.

ثالثا: أصناف البحوث.

رابعا: أصناف المناهج.

تمهيد

تولي الشعوب المتقدمة عناية خاصة للبحث العلمي في جميع مجالات الحياة، وتخصص له ميزانيات ضخمة، وعن طريق البحوث توصلت الإنسانية إلى قطع أشواط معتبرة في طريق التقدم والرفاهية، والبحث الاجتماعي الذي نعنيه في هذا المجال ليس هو مجرد تجميع بعض الحقائق، وتسجيلها ونشرها، أو نقل معلومات من دراسة إلى أخرى، إن ذلك لا يمثل إلا انطباعا عابرا، فالبحث الاجتماعي يعكس طريقة في التفكير، ويصبح جمع المعلومات متصلا بذهن الباحث حيث يقوم بغربلة وتصفية تلك المعلومات، وتصنيفها، وتحليلها، والهدف من كل ذلك هو حل المشكلات التي تواجه الأشخاص والمجتمعات في محاولتهم للتغلب على الحواجز التي تقف عائقا دون التنمية والتطور.

فالبحث الاجتماعي يبدأ بسؤال يثير اهتمام الباحث، يجعله يبحث له عن إجابة منطقية ومقبولة، وهكذا يجد الباحث نفسه منهمكا في التأمل والتفكير، والبحث، فعن طريق السؤال الذي يكون طرحه بذكاء عن ظاهرة معينة لاحظها وأثارت دهشته، ولهذا فإنه يتمكن من العثور على الأسلوب الملائم والاتجاه الصحيح الذي يوجهه في عملية بحثه عن الحقيقة لو استطاع أن يسأل الأسئلة الصحيحة.

وهناك خاصية ثانية للبحث تتمثل في أنه يتطلب خطة محددة، وتوجيها وتصميما، حيث ينبغي أن يبدأ البحث من نقطة انطلاق واضحة،

وهادفة وهي الوعي بالحاجة إلى المعرفة وعدم التوقف إلا بعد التوصل إلى النقطة التي يجد الباحث عندها الوقائع الملائمة له، والتي تعطيه الإجابة على سؤاله أو أسئلته.

ولذلك لابد من وجود قضية واضحة تحدد مشكلة البحث، وتفيد في تطوير الفروض وصياغتها، وفي وضع خطة لجمع البيانات وتفسيرها، واختيار الفروض، والتوصل إلى نتائج مبنية على الواقع.

ومن هنا يصبح البحث مثابة عملية منظمة يتميز تصميمها باعتماده على التخطيط والمنطق، وفضلا عن هذا وذاك، يستلزم البحث إجراء صياغة واضحة للمشكلة، ذلك لأن البحث الناجح لابد وأن ينطلق من قضية واضحة المعالم وبسيطة، تعبر عن المشكلة التي تعتبر موضوعا أساسيا، والتي يراد حلها.

والواقع أن تحديد خصائص البحث على النحو السابق ينطوي على إشارة إلى بعض الشروط التي يجب أن تتوافر في هذا النوع من النشاط الإنساني، من أهمها:

أولا: ضرورة أن يلتزم هذا النشاط بالدقة، وبقواعد المنهج.

ثانيا: ارتكازه على الموضوعية، والوضوح، والبساطة.

تلك شروط يجب أن يلتزم كل من يحاول القيام مثل هذا النوع من النشاط الإنساني حتى يحتفظ لنفسه بالفارق الذي يميزه كباحث علمي عن رجل الشارع أو أي شخص آخر يقوم بنشاط إنساني عادي.

إذ لا يتصور أن يكون الباحث في نشاطه الإنساني الذي يحاول به كشف الحقائق، غير دقيق أو منحاز إلى أحد الاتجاهات، أو لا يتبع القواعد المنهجية المتعارف عليها في مجال البحث العلمي، أو لا يكون واضحا في كل ما يقوم به من خطوات في هذا المضمار، لأنه لو وقع الباحث في أية سلبية من هذه السلبيات لارتفعت عنه خاصية الباحث.

كما تنطوي الإشارة السابقة إلى خصائص البحث أيضا على تحديد للوظائف التي يهدف إليها، أو يعمل على إنجازها، ومن أهمها: الإجابة على تساؤل أو مجموعة تساؤلات بصدد ظاهرة معينة، أو صياغة فروض علمية، أو قضايا تعميمية، أو قوانين، أو قد يتركز هدف البحث على التوصل إلى حل لمشكلة معينة من مشكلات المجتمع.[1] من تعداد هذه الوظائف التي يهدف إلى تحقيقها البحث العلمي، نريد أن نعتبرها محددات أساسية فقط، ولكن هناك وظائف كثيرة، أردنا فقط أن نذكر أهمها، لعل الباحث يستفيد من هذا التعداد وأن يتوجه إلى ضبط أخرى لم نذكرها في هذا التمهيد.

أولا: أهمية البحث العلمي وفوائده

تبرز أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه إدراكا منها بمدى أهمية البحث العلمي في تحقيق التقدم، والتطور الحضاري،

(1)- سامية محمد جابر: منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006، ص. ص. 24- 25.

واستمراريته، ونلاحظ انتشار استخدام منهجية البحث العلمي، وأساليبها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة.

فالباحث يحتاج إلى البحث العلمي وصولا به إلى:

- تقدم المعرفة من أجل توافر ظروف أفضل لبقاء الإنسان، وأمنه، ورفاهيته.

- إحياء بعض المواضيع القديمة وتحقيقها علميا دقيقا لا تشوبه شائبة.

- اكتشاف حقائق لم يسبق إليها أي باحث من قبل.

- فهم جديد للماضي، وبحث جديد للحاضر.

ولا تقتصر منافع البحث العلمي على المجتمع الإنساني فحسب، بل تتعداه إلى شخصية الباحث من خلال ما يلي:

(1) تصبح لديه القدرة على معالجة مشكلاته الذاتية في أطرها المحددة، وظروفها الإجرائية، وحلها.

(2) كفاية في الحكم، وسلامة التقدير، مع المرونة في التفكير.

(3) القدرة على اكتساب ضوابط منهجية البحث، وتصبح لديه فرصة أوفر لاختيار الأقوال، والأفكار، والنظريات، والتأكد من صحتها.

(4) تنمية مهارات التفكير من أجل تكوين الفرد المبدع القادر على المساهمة في تطوير مجتمعه وتقدمه.

(5)- استعمال الوثائق والكتب سلاحا للمعرفة، وإثراء المعلومات لإشباع دوافع الفرد في الاستطلاع، والاستكشاف، وتحقيق الذات.(1)

ثانيا: تنظيم البحوث الاجتماعية

إن البحث الاجتماعي لا يوجد في فراغ، ذلك لأنه يمكن النظر إليه كشكل من أشكال النشاط الاجتماعي المنظم، الذي يرتبط ارتباطا أساسيا بغيره من الأنشطة الاجتماعية الأخرى، حيث أصبح البحث الاجتماعي يعتمد أكثر من ذي قبل على الدعم الذي يوفره له المجتمع الكبير، وذلك عندما يمد هذا النوع من الدراسات بالبيانات والمعلومات، بل وبالموارد المالية اللازمة لإنجازه، وفي نفس الوقت يعلق المجتمع باستمرار آمالا كبيرة، ويفرض مطالب تتزايد وتتعاظم باستمرار على المعلومات المفيدة التي يوفرها البحث الاجتماعي من أجل اقتراح وصياغة الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية، ونظرا لأهمية هذين العاملين وهما: الدعم المالي للبحوث الاجتماعية أو تمويلها، وتوقع المجتمع للمعلومات البحثية المفيدة، إذ أنه كلما أصبح البحث الاجتماعي أكثر اتساعا من حيث المجال، وأعلى تكلفة باستمرار، قلّت مقدرة الباحثين الفرادى على توفير كافة المستلزمات، والتجهيزات لانجاز البحث من مواردهم الخاصة، وينطبق ذلك سواء بالنسبة لتوفير القوى البشرية العاملة في البحث، أو تدبير سائر

(1) سامي ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص76.

الإمكانيات المادية وغير المادية الأخرى، ومن أجل هذا، فإنه لابد من أن يـأتي الـدعم للبحـث الاجتماعي من مصادر أخرى.

ولو نظرنا إلى المستوى العالمي، لوجدنا أن هناك نمطين من المصادر التي توفر الـدعم اللازم لهذا النوع من البحوث، النمط الأول هو ذلك الذي يهتم بالتطوير المـستمر للمعرفـة العلمية، وهناك في كثير من بلدان العالم مؤسسات محلية ودوليـة، وهيئـات تقـوم بتمويـل مشروعات البحوث التي تتعلق بموضوعات أساسية في عديد من النظم العلمية .

وأما النمط الثاني فهو الـذي يهـتم بجمـع المعلومـات التـي سـتكون لهـا متـضمنات تطبيقية أو متصلة بالسياسة العامة في المجتمع.

وعموما فإن الدعم المالي إما أن يأتي في شكل منحة تمنح للباحثين المقترحين ،أو يكون عن هيئة عقد يوقع بين المؤسسة القائمة بالبحث وتلك التي تموله، غير أن المنحـة قـد تـوفر مستوى أعلى من المرونة أمام البـاحثين في حـدود الجهـود المبذولـة في البحـث، وذلـك عـلى عكس العقد الذي يطالب بإنجاز أهداف محددة تفرضها الهيئة التي تقـوم بعمليـة الرقابـة على البحث وهي الهيئة الممولة .

وعادة ما يستخدم الشكل التعاقدي في البحوث التـي تتعامـل مبـاشرة مـع القـضايا المتصلة بالسياسة العامة ، بينما تستخدم المـنح في حالـة البحـوث الأساسـية أو مـا يمكـن أن نصفه بالبحوث التي يغلب عليها الطابع الأكاديمي .

وبجانب مسألة التمويل ، تتميز البحوث الاجتماعية في كثير من الأحوال بأنها تعمل في إطار تنظيمي أو توجه بواسطة عديد من التنظيمات أو المؤسسات ، مثل مراكز البحوث،وهيئاتها ، ولجانها العديدة ، وكذلك سائر الأقسام الأكاديمية بالجامعات والمعاهد العلمية ، والوحدات البحثية التابعة لها أو الملحقة بها . وهناك مبررات عديدة تكمن وراء ذلك التعقيد المتزايد في الجهود البحثية المنظمة التي تقوم بها مؤسسات وتنظيمات متخصصة ،وفرق بحثية أعدت طبقا لمستويات تدريب متقدمة ، من هذه المبررات نذكر :

أولا : أن بعض الأقسام الأكاديمية في الجامعات والمعاهد العلمية تحول دون إقامة الجسور والعلاقات المتبادلة بين النظم العلمية ذات الصلة الوثيقة (كالعلاقات بين العلوم الاجتماعية ، أو بين العلوم الطبية ،أو بين العلوم التجريبية) محافظة بذلك على الفصل التقليدي بين التخصصات العلمية المختلفة ، وفي مقابل ذلك تقوم "مؤسسات البحث المتخصصة"أو تنظيماته العديدة بما لها من هيكل بنائي، وتكوين محدد على أساس من الاهتمامات البحثية المشتركة ومن ثم فهي تعمل على تيسير التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين النظم العلمية ذات الصلة الوثيقة .

ثانيا: أن تنظيمات البحث الاجتماعي وهيئاته توفر الفرصة لتوزيع موارد البحوث للمشاركة فيها سواء ما تعلق منها بالعاملين في البحث أو بالتجهيزات المختلفة ،فضلا عن الدعم الإداري والتنفيذ الذي تمنحه.

ثالثا : أن تنظيمات البحث تسمح بتقسيم العمل في عملية البحث، وكلّما أصبحت مهمة البحث الاجتماعي أكثر تعقيدا، زادت الحاجة إلى مزيد من المواهب المتنوعة في مختلف مراحل البحث، وعملياته المتعاقبة، ولذلك تتيح تنظيمات البحث فرصة تقسيم العمل بين الهيئة العاملة فيه، بل وتخلق المنافسة بين المشرفين على عملية التنفيذ، وبين الباحثين المساعدين، وبين الفنيين (معدو برامج الحاسب الآلي)، والعاملين على مختلف الأدوات، والأجهزة المستخدمة في البحث) وكذلك بين أعضاء فريق العمل الميداني (الملاحظون، والقائمون بعملية المقابلة)، مما يتيح الفرصة لإمكانية الإفادة من كل هؤلاء في أكثر من مشروع من مشروعات البحوث الاجتماعية .

وأخيرا فإن تنظيمات البحث تعتبر في نظر الهيئات المموّلة، والأقسام الجامعية، بل والمبحوثين أنفسهم، ذات وزن أعظم من الوزن الذي يكون للباحثين الفرادى، ذلك لأن تلك التنظيمات توحي بالاستمرارية، والاستقرار، والجدارة وهي كلها اعتبارات لا يمكن للباحثين الفرادى الذين يشاركون فيها أن يحققوها من تلقاء أنفسهم .

وإذن فإنه نظرا لهاتين المسألتين اللتين تتعلقان بمصادر التمويل، وبالتوقعات التي تشير إلى أن تنظيمات البحث تنتج معلومات مفيدة بالنسبة للهيئات الممولة وللمجتمع بأسره.

ينطوي البحث الاجتماعي على جهود منظمة على نحو معقد جدا، تلتزم بإخراج معلومات ملائمة من الناحية التطبيقية، أو المجتمعية في نفس الوقت الذي تنتج فيه معرفة نظرية ذات قيمة علمية، وبذلك ينطوي الإسهام النظري للبحث الاجتماعي على اختبار الفروض، وصياغة المفاهيم، والقضايا، وتكوين البناءات النظرية، والتحقق منها، وتعديلها، تلك البناءات التي تقوم بتفسير الملاحظات الإمبريقية، والظواهر الاجتماعية.

أما الإسهام التطبيقي للبحث الاجتماعي، أو إسهامه في السياسة العامة، فإنه يكون منبثقا من تلك المتضمنات السياسية المستخلصة من تحليل البيانات والتي تؤدي في النهاية إلى التوصل إلى مجموعة توصيات، واقتراحات تفيد في حل المشكلات الاجتماعية، ولذلك، فإن الإسهام السياسي للبحث الاجتماعي يكمن في عملية تحليل البيانات وتفسيرها من أجل مضامين سياسية كامنة.[1]

ثالثا: أصناف البحوث

تعددت تقسيمات البحوث بتعداد اتجاهات الباحثين، وتنوع رؤاهم الفكرية، وكل ينظر من زاوية تختلف عن رؤى الآخرين، ولكي لا نذهب مع الاختلافات الكثيرة التي تهتم بتصنيف البحوث، فإننا نعرض أهم الأفكار

(1) سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص، ص 32، 33.

الواردة في هذه التقسيمات، فهناك محاولة لتقسيم البحوث أو تصنيفها طبقا لأهدافها إلى نوعين رئيسيين وهما:

-البحوث الأساسية.

- البحوث التطبيقية.

وذلك على اعتبار أن الأول يهدف إلى المعرفة لمجرد المعرفة، أو التوصل إلى معلومات، أو معارف علمية معينة، كالبحث الذي يحاول الإجابة على سؤال يتحقق من أحد الفروض العلمية ليتوصل إلى قضية تعميمية أو ما شابه ذلك، بينما يهدف النوع الثاني من البحوث إلى توفير المعرفة لصالح المجتمع ومن أجل حل مشاكله، ولكن ليس معنى ذلك أن هذين النوعين من البحوث يتعارضان معا، أو أن أحدهما يفضل الآخر، وإنما قد يفيد البحث الأساسي في إلقاء الضوء على مشكلة واقعية معينة في نفس الوقت الذي يمكن أن يستفاد فيه من البحث التطبيقي في صياغة فرض علمي من الفروض التي يهتم البحث الأساسي بالتحقق منها، كما أن البحث الأساسي يعمل على نشر نتائجه حتى يمكن الإفادة منها في بحوث أخرى، أو في حل مشكلات ذات طابع واقعي، وهذا معناه أنه لا أساس من الصحة لما يقوله البعض من أن الاهتمام يكون موجها في البحوث الأساسية نحو التوصل إلى المعلومات، والحقائق العلمية لذاتها، ومن أجل ذاتها، مما يستتبعه عدم اهتمام الباحث بالاستخدامات التي ستوظف فيها هذه المعلومات وتلك الحقائق، ومن ثم فإن التمييز الذي يعقدونه بين

نوعين من البحوث: بحث أساسي، وبحث تطبيقي ليس له ما يبرره، لأننا هنا قد نتساءل: هل البحث الذي يهتم بالمعلومات لا ينطوي على أهداف أخرى غير الرغبة في التوصل إلى المعلومات؟ الواقع أن البحث الذي يجعل من مسألة الحصول على البيانات والمعلومات هدفا محوريا، مثله مثل سائر البحوث الأخرى في أن هدفه هو هدف علمي بطبيعته، ولذلك فالبحث لا يكون أساسيا بقدر ما يبتعد عن الاهتمام بالتطبيق، وإنما يكون كذلك بقدر ما يتميز التطبيق الذي يهتم به بأنه تطبيق علمي.[1]

ولقد تعددت المحاولات التي بذلت في مجال تصنيف البحوث الاجتماعية نتيجة لاختلاف معايير هذا التصنيف أو أسسه، حيث ظهرت نماذج لتصنيف البحوث إلى: بحوث وصفية، وأخرى تفسيرية، وثالثة تطبيقية موجهة، أو بحوث للمشروعات والعمليات، أو إلى بحوث تجريبية، وتاريخية، ومسحية، وذلك اعتمادا على الهدف الذي ترمي إليه البحوث الاجتماعية، كما هو الحال في النموذج الأول، أو على المنهج الذي يستخدم في البحث والطريقة التي يستعين بها البحث في دراسة المجتمع، وجمع البيانات، كما هو الحال في النموذج الثاني.

---

(1) - سامية محمد جابر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 25، 26.

رابعا: أصناف المناهج:

وإذا حاولنا التطرق إلى تصنيف المناهج فإن المتخصصين في علوم المنهجية قد اختلفوا في تصنيف المناهج، وأعطوها تسميات متعددة: كالإقتراب، المناهج، الأساليب، الطرق وغيرها، وتصب هذه التصنيفات لمتخصصين في الدراسات المنهجية في قالب نهائي موحد هو أن المنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تقبل من كل الدارسين في هذا المجال، ويهدف إلى تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علميا بهدف تطوير الرصيد المعرفي المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة السوسيولوجية المدروسة علميا، وصولا إلى نتائج بحث يعتمد عليها الباحثون في هذا المجال يصنف "أودوم" « Odum » المناهج إلى:

المنهج التاريخي

المنهج الإحصائي.

منهج دراسة الحالة.

منهج المسح الاجتماعي.

المنهج التجريبي.

وإلى جانب هذا التصنيف هناك تصنيفات أخرى عديدة وكثيرة، لا يمكننا حصرها في هذا المقام، لكونها تتضمن بعضا من تصنيف "أودوم"

وتسقط البعض الآخر، وهناك تصنيفات أخرى يعتبرها البعض الآخر أدوات أو اساليب أو طرقا لا أكثر، ونذكر من هذه التصنيفات الكبرى:

المنهج الاجتماعي.

المنهج المقارن.

المنهج التاريخي.

دراسة الحالة.

المنهج الاحصائي.

ثم هناك من يعتبر (يحصر) المناهج في تشكيلة أخرى مثل:

منهج التحليل.

المنهج الكلي.

المنهج الكيفي.

المنهج الإستقرائي.

المنهج الاستنباطي.

المنهج المقارن.

انطلاقا من هذه التحديدات العامة لأنواع المناهج المعتمدة في البحوث الاجتماعية، يمكننا تعريف المنهج "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد العامة (الخطوات الأساسية)، المسيطرة على العقل والتي تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".

وانطلاقا من ذلك حاولنا أن نصنف المناهج حسب اجتهادنا الشخصي إلى الوارد في الكتابين (الثالث والرابع) ومقصدنا من هذا التقسيم هو التتابع المنهجي والمعرفي لمجمل هذه الأعمال في البحث العلمي المنجزة من طرفنا والمعدة بأسلوب منطقي تتابعي انطلاقا من أسس البحث العلمي إلى محاضرات في المنهج والبحث العلمي إلى المناهج الأساسية ثم إلى المقاربات التي لا ترقى إلى أساسيات المنهج العلمي الكبرى، مع أمل مواصلة هذه الأعمال المتتالية لدراسة أدوات جمع البيانات وكيفيات القراءة والتعليق والتحليل والترتيب في البحث السوسيولوجي مستقبلا.

ولا ندعي في هذا الصدد أن تصنيفنا هو الأمثل بل هو اجتهاد كباقي التصنيفات الأخرى المعتمدة على خلفيات نظرية ومنهجية فكرية معينة، أو مدرسة من المدارس الكبرى في علم الاجتماع – فعلى القارئ والباحث أن يقدم أو يؤخر أيا من المناهج أو الطرائق المبحوثة في هذين الكتابين، والتي أطلقنا عليها في الجزء الثاني إقترابات منهجية سوسيولويجة، على اعتبار أنها لا ترقى إلى مستوى المناهج الكبرى، لكون أغلبية الباحثين المنهجيين يصنفونها أحيانا كثيرة في مستوى أدوات جمع البيانات – ولكننا وضعناها وسطا بين هذا وذاك إجتهادا منا في ذلك معتمدين على موضوعية العرض لهذه المسائل آملين التوفيق في مسعانا واجتهادنا.

الفصل الثاني
البحث في علم الاجتماع

تمهـيد

أولا: علم الاجتماع و شروط العلم

أ - تعريف علم الاجتماع

ب - شروط العلم

ثانيا: البحث السوسيولوجي

أ - البحث الاجتماعي من خلال أهدافه

ب - البحث الاجتماعي باعتباره سلوكا

ثالثا: خصائص عملية البحث الاجتماعي

1 - البحث يبدأ بالسؤال

2 - خطة البحث

3 - عرض المشكلة

4 - الاستعانة بفروض مناسبة

5 - الوقائع و معانيها

6 - البحث عملية دائرية

رابعا: خطوات تصميم البحث الميداني

I - مفهوم البحث الاجتماعي بصورة عامة

II - مفهوم البحث الاجتماعي الميداني

III - المراحل الزمنية لإعداد الإشكالية

تمهيد

إن نقطة انطلاق أي دراسة كيفية كانت أم كمية هي على العموم سؤال من نوع: لماذا؟ ماهو واقع؟ ومثال على ذلك لماذا الانتخاب يختلف وفقا للأزمنة والأمنكنة؟ لماذا تقرر التصويت لصالح مرشح ما؟ أو ماهي عوامل التغيب المهني؟ لماذا قرر اختيار مرشح ما؟ ماهي أسباب العنصرية في الدول الغربية؟ ماهو واقع النظام التعليمي في الجزائر؟

سندرس في عناصر لاحقة مثل طرح مشكلة البحث وفروض الدراسة الاجراءات التي تمكننا من الاجابة عن مثل هذه الأسئلة.

وقبل أن نعرف البحث الاجتماعي لابد من العودة إلى تعريف علم الاجتماع بصورة موجزة وشروط العلم وهذا للتمكن من تأطير الدراسة المرجح اجراؤها تأطيرا دقيقا ضمن الوحدة الاجتماعية التي سنتخذها أساسا للتحليل الاجتماعي، ويمكن بالتالي تصنيفها ضمن موضوع ما في علم الاجتماع.

أولا: علم الاجتماع و شروط العلم

أ- تعريف علم الاجتماع:

"لعلم الاجتماع من التعريفات قدرما وضع فيه من الكتب" بهذه العبارة يستهل أحد أساتذة علم الاجتماع في الولايات المتحدة مؤلفا له عن المجتمع ومشكلاته"، وهذه العبارة لا مبالغة فيها، إذ هي حقيقة يلمسها المشتغلون بالعلم، فالتعريفات التي وضعت لعلم الاجتماع بلغت من الكثرة والتعدد درجة تفوق الحصر، بحيث لا يتسنى لباحث مهما أوتي من وفرة في الوقت وسعة في الاطلاع أن يحيط بها عميقا.

وترجع كثرة هذه التعريفات وتشعب الموضوعات وكثرة المسائل التي يعالجها علم الاجتماع إلى:

1- تعدد مدارس الفكر الاجتماعي.
2- تباين التفسيرات التي تشرح الواقع.
3- اختلاف المنطلقات الايديولوجية للمفكرين والباحثين.
4- تنوع الأبعاد التي ينظر الباحثون من خلالها إلى المجتمع، وخاصة أن طبيعة المجتمع في حد ذاته تقبل هذه النظرة، وفيما يلي جملة من التعريفات:

1) روبرت ماكيفر "Robert Maciver" فيلسوف وعالم اجتماع ومنظر انجليزي؛ يرى أن علم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية.

2) موريس جنزبرج "M.Guinsberg": بأنه العلم الذي يدرس التأثيرات والعلاقات الانسانية المتبادلة وما يتحكم فيها من شروط وما ينجم عنها من نتائج.

3) تالكوت بارسونز T.Parsons (عالم اجتماع أمريكي) صاحب الاتجاه الوظيفي المعاصر في علم الاجتماع: (أعمال دوركايم من المصادر الأساسية التي اعتمدها في بناء هذا الاتجاه، لأنه كان يلجأ دائما إلى التفسير الوظيفي، رغم أنه ينفيه لكونه غارقا في البساطة والسطحية).

- يقول: "هو العلم الذي يهدف إلى بناء نظرية تحليلية لنظم الفعل الاجتماعي".

وتصنف هذه التعريفات الثلاث ضمن "دراسة العلاقات الاجتماعية والفعل الاجتماعي".

4) هاري جونسون: هو العلم الذي يدرس الجماعات البشرية من حيث صورها الداخلية وطرق تنظيمها والعمليات التي تعمل على المحافظة على هذه الصور التنظيمية أو تؤدي إلى تغييرها، وكذلك العلاقات التي تقوم بين مختلف الجماعات.

- ويصنف هذا التعريف ضمن "دراسة الجماعات الاجتماعية".

5) اميل دوركايم "E.Durkheim" (فرنسي، أحد رواد علم الاجتماع المعاصر): هو علم دراسة الظواهر الاجتماعية، "وهو العلم الذي يدرس النظم الاجتماعية".

6) ادوارد روس "E.Ross:" (عالم اجتماع امريكي) "هو علم الظواهر الاجتماعية".

- ويصنف هذان التعريفان ضمن "دراسة الظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية".

7) ابن خلدون يطالب أن يكون الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع هو دراسة العمران البشري الذي ينشأ عن تجمع الأفراد وتفاعلهم معا، وما ينشأ عن ذلك التفاعل من ظواهر ونظم اجتماعية كالنظام السياسي والاقتصادي والتربوي، وكذلك ما يحدث بين أفراد المجتمعات المختلفة من عمليات اجتماعية (التعاون، التنافس).

- ويصنف هذا التعريف ضمن "دراسة المجتمع والعمليات الاجتماعية".

ب- شروط العلم:

حتى تكون دراستنا علمية وأقرب إلى الموضوعية من الذاتية يجب أن تتوفر فيها الشروط الثلاثة الآتية:

1- الموضوع: ماذا؟ أي أن يكون عندنا موضوع للدراسة يدخل ضمن التصنيفات المتفق عليها في علم الاجتماع، وهي المذكورة سلفا:

الظاهرة، النظام، العلاقات، الفعل، الجماعات، المجتمع، العمليات الاجتماعية.

2- المنهج: بماذا؟ كيف؟ يجب أن يتماشى المنهج وموضوع الدراسة مثلا فإن موضوعا في العلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي يتطلب تطبيق أسلوب القياس الاجتماعي: المنهج السوسيومتري لمورينو- وموضوعا عن الاتصال يتطلب استخدام تحليل المحتوى (منهج تحليل المضمون).

3- القانون: لماذا؟ إن أي دراسة خالية من النتائج والنتيجة العامة هي عمل عقيم، لا يمت إلى العلمية بشيء، لذلك يجب أن نجيب عن السؤال المطروح في بداية الدراسة بنتيجة عامة تجيب عنه تماما، والقانون في علم الاجتماع نسبي.

فكل دراسة يجب أن تتوفر على الشروط الآتية:

- نوعيتها: كيفية أم كمية، نظرية أم أمبريقية.
- المدخل: تاريخي (ابن خلدون، كونت)، تحليلي معاصر(امتداد للمدخل الأول).
- الاطار المرجعي: (الفلسفة، المدرسة، النظرية).
- الاتجاه: الشمولي، التجريبي.
- الوحدة الاجتماعية للدراسة: العلاقات والفعل،...وغيرها.

ثانيا: البحث السوسيولوجي

البحث هو استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق والوصول إلى قواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا.

كما أنه طريقة في التفكير وأسلوبا للنظر إلى الوقائع ومنهج في السعي وراء الحقيقة، بذلك فهو يحتاج إلى خطة محددة وتصميم محكم، وما تصميم البحث إلى عملية تخطيط منسقة ومنطقية، نسترشد بها في توجيه مراحل البحث، ولهذا فإن التصميم يعتبر أولا وقبل كل شيء بمثابة تطبيقا اجرائيا للمنهج العلمي.

يكتفي البعض بتحديد المقصود بالبحث الاجتماعي من خلال الاقتصار على المعنى البسيط للبحث والقول بأن عملية البحث تتم في أبسط صورها في حياتنا اليومية، فعندما تصادفنا بعض المشكلات ونحاول الوصول إلى حلول لها بطريقة أو بأخرى فإننا في هذه الحالة نقوم بعملية لا تختلف في شكلها عن عملية البحث الاجتماعي بحيث تزداد قدرتنا على حل هذه المشاكل اليومية كلما زادت وتعددت المواقف وتتطلب البحث عن حل لها. (ويعتبر البحث بهذا المعنى البسيط بمثابة محاولة لحل المشكلة).

أ- البحث الاجتماعي من خلال أهدافه:

يحدد البعض البحث الاجتماعي باختصار على أنه مسؤولية علمية تعتمد على طرق منسقة ومنطقية في تحقيق الأهداف التالية:

1- اكتشاف وقائع جديدة أو التحقق من وقائع علمية.

2- تحليل تتابع هـذه الوقـائع وعلاقاتهـا المتبادلـة، وتفـسيراتها العلميـة أو الـسببية والتي تم اشتقاقها من إطار مرجعي أو نظري مناسب.

- تنمية أدوات علمية جديدة ومفاهيم ونظريات قد تعين في الدراسة.

يعرف البعض الآخر من العلماء البحث الاجتماعي على أنه عبارة عن منهج منسق لاكتشاف وتحليل وتصور الحياة الاجتماعية بهدف تطوير أو تصحيح أو التحقق من المعرفة سواء أكانت هذه المعرفة تساعد في بناء نظرية أو في تطبيق أحد النتائج المتوصل إليها.

- والبحث الاجتماعي في تعريف آخر عبارة عن وسيلة لغاية ما، بمعنى أنهـا تهـدف إلى حـل مشكلة، وهي تهدف إلى كـشف العلاقـات بـين البيانـات المتراكمـة أو التحقـق مـن صـدقها ويمكن السير في هذه الخطوات فقط بواسطة المنهج العلمي.

(استخدام الطرق العلمية التي تمدنا بـالأدوات العلميـة والإجـراءات التـي تهـدف إلى تـوفير البيانات وترتيبها قبل معالجتها منطقيا وإحصائيا).

ب- البحث الاجتماعي باعتباره سلوكا:

يحـدد بعـض البـاحثين البحـث الاجتماعـي باعتبـاره سـلوكا مناسـبا يتمـسك بقـيم معينـة في علاقـات الباحـث بمـن يمدونـه بالمعلومـات (فـإن

كانت العلاقات الاجتماعية جيدة تمكن من الحصول على معلومات وبيانات أوفر وإن كان عكس ذلك فلن يصل إلى مبتغاه).

- بعض الانطباعات الخاطئة التي قد تعلق بذهن الطلاب:

أ- قد يظن البعض أن عملية جمع عدد قليل من الوقائع والبيانات ثم تسجيلها، كتابة في ورقة أو عرضها بطريقة موثقة تعتبر بمثابة بحثا.

ب- كما يظن البعض الآخر أن عملية نقل المعلومات من المؤلفات والمراجع ثم عرضها والإشارة إلى المصدر الذي نقل عنها في الهامش تعتبر من قبيل البحث، ولكن هذا العمل لا يزيد في شيء عن مجرد نقل هذه المعلومات.

جـ- كما قد يظن فريق ثالث أنه يمكن أن نطلق على النتيجة النهائية، لعملية نقل الحقائق وكتابتها في بعض الأوراق تقرير بحث، غير أنه ربما كان ذلك العمل يعد بمثابة تقريرا ولكنه ليس بحثا بالمرة.

الباحث لا يجب أن ينظر إلى حقائقه باعتبارها ظواهر منفصلة أو منعزلة، وإنما ينظر إليها على أنها ترتبط ارتباطا وثيقا وتشابك مع بعضها الآخر.

- وهذا ما عبر عنه Cohen قائلا:

"إن الحقائق لا يمكن أن تكون مفهومه أو واضحة إلا إذا ارتبطت بحقائق أخرى وأوضحت على أنها جانب عن نسق أكبر".

- وما نبه إليه بافلوف Pavlov: "لا تجمع الحقائق لمجرد جمعها، وإنما حَاوِلْ أن تتعمق من حدوثها وعلاقاتها المتبادلة، وابحث باستمرار عن أسباب حدوثها والعلاقات المتبادلة بينها".

ثالثا :خصائص عملية البحث الاجتماعي

للبحث الاجتماعي عدة خصائص منفصلة تظهر تباعا بحيث تبدو في نظر الباحث على أنها عدد من الخطوات يجب أن نكون على علم بها، وأن نأخذ بها جميعا لنكتشف الحقيقة والتي نطلق عليها اسم البحث الاجتماعي.

1- يبدأ البحث بسؤال في ذهن الباحث: ليست له إجابة في ذهنه.

- الانسان محب للاستطلاع، وهو ينظر أينما يوجد إلى الظواهر التي تثير حبّه للاستطلاع، والتي تثير لديه الدهشة والتأمل وتجعله يطرح التساؤلات، كما أنه يكتشف المواقف التي لم يتمكن من فهم معناها، ولكنه عندما يطرح التساؤلات المناسبة، فإنه يستطيع أن يخلق المناخ المواتي، ويكوّن الاستجابة المعرفية للوقائع الهامة التي تعد بمثابة مطلبا أساسيا للبحث ذاته، لأن البحث ينشأ عن سؤال طرح بطريقة ذكية في وجود ظاهرة ما قد لاحظها الباحث ووجد أنها تثير في نفسه الحيرة، ويجد الباحث من خلال طرح الأسئلة المناسبة ما يعينه على تحديد وجهته في مطلبه من أجل الحقيقة،

ومن الأسئلة التي يمكن للباحث أن يضعها: كيف؟ لماذا؟ ماهو سبب ذلك؟. وهذا السؤال يتعلق بظاهرة تحتاج إلى تفسير أو موضوع يحيط به الغموض، أو قضية موضع خلاف.

2- خطة البحث:

ليس البحث بمثابة أمل ساذج، في أنك ستكتشف على نحو ما وبطريقة معينة الوقائع التي تحتاجها أو الحقيقة التي تسعى وراءها، كما أنه ليس نشاطا لا هدف من ورائه أو غير موجه، كما أنه ليس مجرد النظر إلى شيء ما بأمل التوصل إلى حل لمشكلتك، وإنما يتطلب البحث أكثر من ذلك ونعني أنه يحتاج إلى خطة محددة وتصميم وتوجيه. ويجب أن تسير عملية البحث بكاملها في اتجاه هدف محدد ابتداء من الشعور بالمشكلة حتى النقطة التي تمد الباحث بإجابة، وبين هذين الطرفية يجب أن تكون هناك قضية واضحة (المشكلة)، وتصميما لجمع وتفسير الوقائع ثم اختيار الفروض والتوصل إلى النتائج المستندة إلى الوقائع، وهكذا فإن البحث يعد إجراءا منظما ومخططا ومنطقيا في تصميمه.

3- عرض المشكلة:

يبدأ البحث الناجح بعبارة واضحة وبسيطة تعبر عن مشكلته، ويجب بلورة التساؤلات المحيرة والتي لم يِجَبْ عنها، ويجد الباحث أنها أساسية لموقف البحث منذ بداية العمل في البحث في قضية تامة ودقيقة من ناحية اللغة لتحدد مقدما وبوضوح ما الذي يسعى الباحث إلى اكتشافه،

والسبب في ذلك واضح، إذ قبل أن تبدأ يجب أن نفهم المشكلة وننظر إليها بطريقة موضوعية، كما يجب أ ندرك بوضوح ما الذي نحاول بحثه، وسوف نتحدث عن مشكلة البحث لاحقا بوضوح، ولكن ضرورة التعبير عن المشكلة المحددة للبحث في قضية دقيقة يهدف البحث إلى حلها يجب ألا نقلل من أهمية التأكيد عليها.

- يعالج البحث المشكلة الرئيسية من خلال مجموعة مشكلات فرعية:

تنطوي معظم المشكلات التي يمكن إجراء بحوث حولها على مجالات مشكلة أخرى متباينة أقل أهمية وتأثيرا، ونتيجة لأن الكثير من الباحثين لا يأخذون الوقت الكافي ولا المخاطرة في عزل المشكلات الفرعية في إطار المشكلة الرئيسية يصبح تحديدهم لمشروع بحثهم مرهقا وغير علمي وصعب التناول لضخامته، ولذلك كان من المناسب عمليا أن نقسم هذه المشكلة الأساسية إلى مشكلات فرعية مناسبة، بحيث أنه عند حل كل واحدة منها فإنه سوف يترتب على ذلك حل مشكلة البحث الأساسية.

4- الاستعانة بفروض مناسبة:

يعد تحديد المشكلة والمشكلات الفرعية المرتبطة أو المفسرة لها، يعبر عن كل واحدة من المشكلات الفرعية في صورة أبنية منطقية تعرف باسم الفروض Hypothèses.

فالفرض عبارة عن قضية منطقية أو هو علاقة مدروسة قد توجه وتحدد وجهة الفكر فيما يتعلق بالمشكلة، الأمر الذي يساعدنا في حلها.

5- الوقائع و معانيها :

بعد عزل المشكلة وتقسيمها إلى مشكلات فرعية مناسبة، ووضع الفروض التي سوف تشير إلى الوجهة التي قد نجد فيها الوقائع، فإن الخطوة التالية هي جمع الوقائع التي تبدو وأن لها صلة بالمشكلة ثم تنظيمها في مجموعات بمعنى تمكن من تفسيرها.

- الوقائع والأحداث والملاحظات: تبقى كذلك إذا لم يشرحها الباحث ويضع بصماته عليها، وتعتمد على الطريقة التي ينظر بها إليها وعلى الأسلوب الذي تؤخذ به هذه المعطيات في الاعتبار، وغالبا ما يستخلص الباحثون المختلفون معاني مغايرة تماما من نفس مجموعة المعطيات، لأنه ليس هناك قاعدة واحدة توجهنا نحو التفسير الصحيح.

فقد يدرس باحثان نفس السلسلة من الأحداث، وقد يكونا على درجة مساوية من والأمانة، ولكن أحدهما قد يستخلص من الوقائع معاني مغايرة تماما لما قد يصل الأخير إليه من تفسيرات، فأيهما أصوب؟ ربما كانا هما الاثنين؟ أو ربما لم يكن واحدا منهما على صواب؟ أو ربما لم يكونا على صواب؟

6- البحث عملية دائرية:

لكي يرى الباحث هدفه بوضوح يقوم بعزل المشكلة المحورية، ثم يقسمها بعد ذلك إلى مشكلات فرعية التي تمثل كل واحدة منها جزءا

متكاملا في الكل الأكبر وبحيث تكون في مجموعها مشكلة البحث الأساسية.

وما نطلق عليه اسم البيئة التي تظهر فيها المشكلة التي يمكن بحثها يمكن أن نطلق عليها اسما أكثر مناسبة هو عالم البحث Univers de la recherche، وهو العالم الذي يحتمل أن يمدنا بالوقائع أكثر من غيره. (فهو يعني ببساطة المجال المحيط بالمشكلات والذي قد يحتوي على وقائع وثيقة الصلة بالمشكلة).

وينقب الباحث داخل هذا العالم عن تلك الوقائع الخاصة التي تبدو أنها وثيقة الصلة محل المشكلة والمشكلات الفرعية لها، وبناء الفروض تعمل على تسهيل البحث لأنها تشير إلى الوجهة التي يجد فيها الباحث الوقائع المناسبة، ثم يقوم بتنظيم الوقائع التي تم جمعها وتحليلها وتفسيرها من أجل اكتشاف ما الذي تعنيه هذه الوقائع، ويساعد هذا الاكتشاف بدوره على حل المشكلة ويجيب هذا الحل عندئذ على السؤال الذي أدى إلى قيام البحث في الأصل، وهكذا فإن الدائرة تكتمل وتلك هي الصيغة التي تميز كل البحوث الأساسية.

ويمكن أن نلخص ذلك في النقاط الآتية:

(أنظر صفحة مشكلة البحث وطريقة صياغتها).

رابعا :خطوات تصميم البحث الميداني

في البداية لابد أن نفرق بين مفهومين أساسيين، تعددت وجهات النظر حولهما واحتدم النقاش حول تحديدهما بدقة، فاختلطت أبعادهما لدى الدارسين في علم الاجتماع.

I- **مفهوم البحث الاجتماعي: L'étude sociale** بصورة عامة و الذي سبق أن عرفنا به

و يقصد به "الدراسة الاجتماعية" لظاهرة ما في المجتمع، إما عن طريق الوصف أو التحليل القائم على الملاحظة بالمشاركة أو المعتمد عل بيانات جاهزة أو غير ذلك، والبحث الاجتماعي هنا لا يقصد به الدراسة الاجتماعية الميدانية أو البحث الميداني.

II- **مفهوم البحث الاجتماعي الميداني:**

وهو الدراسة الاجتماعية لظاهرة ما في المجتمع بالاعتماد على أداة جمع البيانات أو وسيلة جمع البيانات، وهي الاستمارة مثلا عبر جملة من الخطوات العلمية تسمى خطوات البحث الاجتماعي الميداني.

انطلاقا مما سبق نقف أيضا عند قضية هامة في البحث الاجتماعي بشكل عام، وهي علاقة المجتمع بالبحث الاجتماعي، حيث تتبدى خصائص المجتمع الانساني المتغيرة باستمرار، واستمرارية هذا التغير لا تأخذ السرعة نفسها مع أقسام المجتمع كافة، ولا حتى التوقيت الزمني نفسه، فبعض أقسامه تتغير أسرع من الأقسام الأخرى، وقد يحصل تغير لقسم معين في

الوقت الحاضر، وقد يحصل القسم الآخر في الوقت نفسه، فالنظام السياسي قد يتغير أسرع من النظام الديني، وإطار تغيير النظام السياسي يكون أوسع وأسرع من النظام القيمي والاقتصادي.

إن عدم الانسجام في التغير، وعدم التوافق هذا يجسدان مشكلات اجتماعية وحضارية متعددة، وهذه أولى اهتمامات علم الاجتماع من أجل التعرف على أسباب هذه المشكلات ونتائجها، لكي يتمكن من وضع حلول ناجعة لها، وفي هذا الخصوص يمكن أن نقسم اهتمام الباحث الاجتماعي إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يهتم بتشخيص مسببات المشكلات كتشخيص أسباب مشكلة الهجرة الريفية (الهجرة من الريف إلى المدينة).

الاتجاه الثاني: يهتم بتقديم الحلول للمشكلات دون الاهتمام بالتشخيص والمسببات، كتقديم اقتراحات بمثابة حلول لمشكلة (تعاطي المخدرات في المجتمع) أو غير ذلك.

الاتجاه الثالث: يشخص الأسباب ويقدم الحلول المناسبة لها في آن واحد، ويمكن أن تكون الأمثلة السابقة بتطبيق معطيات هذا الاتجاه، أمثلة صحيحة على هذا الاتجاه، ونضيف أمثلة أخرى مثل:

دراسة (أسباب الطلاق في المجتمع) ودراسة (أسباب انحراف الأحداث في المجتمع)، (أسباب ارتفاع السرقة في المجتمع)، وغير ذلك من الأمثلة

الأخرى، وهنا يقوم الباحث بالدراسة التشخيصية للأسباب؟ ويقدم في ضوء ذلك الحلول المناسبة.

ويمكن في ضوء ذلك أن نقف عند أنواع من المشكلات التي يتناولها الباحث الاجتماعي والبحث الاجتماعي أيضا وهي:

- مشكلات الحياة الاجتماعية: كالجريمة، الانحراف، التسول، الفقر، الأمراض العصبية، الادمان على المخدرات، السرقة، التفكك الأسري،...الخ.
- مشكلات ترتبط بالاطار الفلسفي الاجتماعي العام: كدراسة تاريخ حياة مجتمع من المجتمعات أو دراسة المجتمعات البدائية بخصائصها التي تختلف عن خصائص المجتمعات الحديثة، أو دراسة مشكلة الرأسمالية أو مشكلة الطبقات الاجتماعية أو أزمة المجتمع، أي المشكلات التي ترتبط بشكل عام بالفكر الاجتماعي قبل ارتباطها بالفرد والحياة الاجتماعية اليومية.
- مشكلات ترتبط بالعلم الاجتماعي ذاته (علم الاجتماع): وهنا تطرح نظريات علم الاجتماع مثلا على الاختبار في ميدان اجتماعي ما، أو تطبيق احدى تقنيات البحث الاجتماعي.
- مشكلات ترتبط بالنظم الاجتماعية: كالمؤسسات السياسية (الأحزاب) والمؤسسات التربوية (المدرسة، الجامعة والمكتبات) وهنا يتوجه الباحث إلى البحث في مشكلات هذه النظم للتعرف على

تركيبها (بنيتها) وارتباط الأفراد فيها، واسهامها في تأمين الحاجات وغيرها.

إن دراسة كل هذه المشكلات على اختلاف أنواعها هي من اهتمامات الباحث الاجتماعي، وهي في موضوعات البحث الاجتماعي بشكل عام والبحث الاجتماعي الميداني بشكل خاص.

إن البحث الاجتماعي الميداني يشمل خطوات عامة تسمى (خطوات البحث الاجتماعي الميداني)، وهي قسمان: الأول خطوات في التصميم والثاني خطوات في التنفيذ.

ولاشك أن هذه الخطوات تشكل بمجموعها جزءا من خطوات البحث العلمي، غير أنها ترتبط بشكل جوهري وأساسي بالبحث الاجتماعي الميداني فقط، وتتحدد بأفقه وأبعاده.

ونورد هذه الإشارة هنا لعدم الخلط بين خطوات البحث العلمي (أي بحث علمي) وخطوات البحث الاجتماعي الميداني (الذي هو أيضا بحث علمي).

تحديد موضوع الدراسة

يقتضي كل تفكير منظم تحديد موضوع البحث تحديدا واضحا، وهذا يتضمن الاحاطة بالعناصر التي تكون الهيكل الأساسي له، ويتعين تحديد الموضوع وما يشتمل عليه من عناصر أساسية على النظر في امكان اجرائه وفي تقدير ميزاته.

فلابد من دراسة الموضوع دراسة واقعية، والاطلاع على الحقائق والمعلومات المتصلة به، وكذلك الالمام بكل ما كتب فيه، وبالمحاولات التي جرت من قبل في هذا الميدان وبالبحوث المماثلة، فقد تكون ثمة نتائج قد تم الوصول إليها، فلا حاجة لإعادة الدراسة التي أدت إليها إلا حين تتغير الأحوال وتتبدل الظروف ويتسع المجال".

ومن هنا نقول أن بهذه الخطوة ترتبط عدة عوامل وشروط، لعل منها الظروف التي تحيط بالباحث من جهة، وبالمجتمع من جهة أخرى، ومن هنا لابد من أن نقول أنه لا توجد هناك قاعدة أو قواعد أساسية ثابتة يتم عبرها أو بالاعتماد عليها اختيار مشكلة البحث أو الدراسة.

فخبرات الباحث الاجتماعي في الأبحاث المتكررة ميدانيا وتدريبه الخاص في مجال البحث الاجتماعي الميداني والتخصص العلمي وتوافر المراجع، والامكانات والاهتمامات والرغبة والقناعة، والتطور الذي يشمل المجتمع...و...الخ. كلها متغيرات ترتبط بتحديد موضوع الدراسة واختيار المشكلة، من هنا فعلى الباحث انطلاقا مما سبق أن يحدد دراسته بعبارات واضحة وبسيطة في معانيها ومضامينها بالنسبة للجميع وليس بالنسبة له فقط، فمثلا الباحث المتخصص في ميدان علم الاجتماع العائلي، وأراد أن يدرس مشكلة اجتماعية ترتبط بهذا الميدان عليه أن يحدد وبدقة ماذا يريد أن يدرس؟. وماهي معطيات المشكلة المدروسة؟. أي أبعادها النظرية العامة من مختلف جوانبها.

فإذا كانت دراسته عن الطلاق مثلا: فيحددها بعنوان دقيق (دراسة أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري مثلا أو في مدينة قسنطينة أو...الخ). وهذا التحديد المعتمد على كل ما سبق يرتبط أيضا بالمعرفة العامة من قبل الباحث على هذه المشكلة التي يريد دراستها، كتحديد حجمها في المجتمع، ومرحلة ازديادها في المجتمع بشكل ملحوظ، وارتباطها بالنظام الاقتصادي والتربوي والاجتماعي،...الخ.

ويجب عليه أيضا إضافة إلى ما سبق أن يحدد علاقة هذه المشكلة بميدان تخصصه المعرفي أي (علم الاجتماع العائلي) أي ماهو الجديد الذي سيقدمه لهذا الميدان المعرفي.

وفي الأخير نذكر الباحث بالتالي:

1- على الباحث أن يدرس المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة باختصاصه العلمي، وعليه الابتعاد عن اختيار مشكلات لا تمت بصلة إلى اختصاصه أو ميدان اهتمامه.

2- على الباحث أن يختار مشكلة ذات مصادر ومراجع علمية كافية من أجل استخدامها في دراسته.

3- على الباحث أن يوضح أبعاد دراسته العلمية، وهل تفيد علم الاجتماع أو العلوم الانسانية الأخرى.

4- على الباحث أن يبين أن دراسته تشكل فعلا موضوعا يستحق الدراسة في الوقت الحاضر (أي الوقت الذي يرجع الدراسة فيه)، وهل هناك حاجة علمية وعملية لتناول مثل هذا الموضوع.

III- المراحل الزمنية لإعداد الاشكالية:

1- مرحلة الجرد الشامل: Faire le point

ونعني هنا بمرحلة الجرد الشامل، أي أن يقوم الباحث أو الدارس بعد أن جمع الكثير من المراجع وأطلع على العديد من مواقع الانترنات، بوقفة متأنية لترتيب ما جمعه وفقا لأهمية المعلومات التي جمعها، ووفقا للمصادر والمراجع، والمقالات والمذكرات والرسائل والمواقع الحديثة حول موضوعه. وعليه أن يختار ما يهم بحثه آنيا بمعنى مرحلة بحثه الحالية، فإذا كان قد بدأ بالفصل الأول فعليه أن يرتب ما جمعه وفقا لذلك وأن يؤخر المعلومات التي تعني الفصول اللاحقة إلى بعد ذلك. بهذا يكون الباحث معتمدا على منهجية في ترتيب عمله، أي أن يبدأ بالاطلاع والبحث والدراسة فيما له علاقة بالجزء الذي بدأ به بحثه، وأن يؤجل معلومات الفصول الأخرى إلى غاية الوصول إليها في تاريخ لاحق، كما أن على الباحث في هذه المرحلة (الجرد الشامل) أن يؤسس فرشة نظرية عامة، وأخرى خاصة عن موضوع بحثه من خلال هذا الجرد الشامل لما تمكن من الحصول عليه أثناء جمعه للبيانات المتعلقة ببحثه، إذ أنه ربما قد وجد فقرة في كتاب تتعلق بموضوعه، فلا يجب أن يعطيها نفس القيمة

والأهمية مثل الكتاب أو البحث الذي له صلة بصورة عميقة ووطيدة بموضوعه، فهنا عليه أن يرتب هذه المعلومات حسب أهميتها وعلاقتها المباشرة أو غير المباشرة ببحثه، وهذا سيوفر عليه الجهد والوقت لاحقا، إذ أن هذا الجرد الشامل وهذا الترتيب حسب الأهمية سيوفقه في العمل البحثي الممنهج، لأن العمل المنهجي هو الربح في الجهد والوقت والتنظيم العام للبحث.

من هنا تبرز أهمية هذه المرحلة في العمل البحثي، فلا معنى لجمع كم هائل من المعلومات دون وقفات لترتيبها وجردها وتصنيفها، تفاديا للخلط والذهاب والاياب بين هذه المعلومات، دون علم بأهمية بعضها وعدم أهمية البعض الآخر من هذه البيانات بالنسبة لموضوعه.

وباختصار يمكن القول عن هذه المرحلة، أنه على الباحث أن يتعرف على مختلف المداخل النظرية والمنهجية للمشكلة، والتعرف على مختلف وجهات النظر وجردها ومعرفة العلاقات والاختلافات الموجودة لاستخراج الإطار النظري الذي يعتمد عليه كل اتجاه، فالمؤلفون الذين يعتقدون بأن التسرب المدرسي نتيجة حتمية للاختيار "Selection" أو أن التسرب المدرسي نتيجة حتمية لإعادة التوجيه للشباب في المجال الاجتماعي، تسجل في التحليل الوظيفي، فالذين يتساءلون عن معايير الاختيار ويوضحون بأن هذه تفضل الطبقات المسيطرة وإعادة الإنتاج لامتيازاتهم، هم مؤلفون

يعتمدون على نظرية إعادة الإنتاج للعلاقات المهيمنة وآخرون يرتبطون بالتحليل الاستراتيجي.

2- مرحلة تكوين الإشكالية: De donner une problématique

بعد الجرد والترتيب الذي قام به الباحث، وقراءة كل ما رتبه من مداخل نظرية ودراسات ميدانية تتعلق بموضوعه، يمكنه بناء خلفية نظرية عامة وأخرى خاصة وبإمكانه أن يعطي لبحثه إشكالية عمله البحثي، أي أن يحدد من خلال هذه الخلفية النظرية التي كونها عن بحثه، عقدة البحث الذي سيقوم به، لأنه من غير الممكن أن نبحث في موضوع دون الإلمام بكل ما دار حوله من أبحاث ودراسات ودون معرفة المداخل الكبرى التي سيموقع فيها بحثه ولا النظريات الكبرى التي تمثل المنطلق النظري العام لذلك، وأن رسم معالم وحدود بحثه واجبة بعد جمع كل البيانات المتعلقة بذلك.

وتعد هذه المرحلة هي بمثابة المفتاح أو الانطلاقة الحقيقية، بعد عمل القراءة والترتيب والجرد الشامل، إذ أن هذا المنطلق هو الراسم الفعلي والعلمي للبحث، أي أن يعطي الباحث لنفسه إشكالا يبحث به وفيه، وهو ما يسمى التساؤل الرئيسي أو تساؤل الانطلاق للبحث.

نلخص هذه المرحلة في الآتي:

إن إعطاء إشكالية خاصة يتمثل في بناء إشكالية جديدة أو تسجيل العمل الحالي في أحد الأطر النظرية المكتشفة من خلال القراءات السابقة، ولهذا الإطار النظري وظيفتان هما:

أ- يسمح بإعادة بناء أو توضيح السؤال الرئيسي.

ب- أساس للفرضيات التي يبنى عليها الباحث إجابة مناسبة للسؤال الرئيسي.

فإذا تمكنا من بناء إشكالية جديدة تتكون من تقاطع الإشكاليات السابقة علينا أن نكون حذرين ويقظين عند البناء، لأنه يشكل مرحلة ضبط للمتغيرات القديمة والجديدة التي تبنى منها إشكاليتها، فعلينا أن نقوم باختيارات فلا يمكن أن تشرح كل شيء في وقت واحد، فهي محاولة دائمة لإدراج كل أوجه النظر المحتملة حتى يكون البحث متكاملا، وهذا ما يؤدي إلى انحراف البحث في اعتبارات غامضة.

3- مرحلة توضيح الإشكالية: Expliciter la problématique

إن رسم إشكالية واضحة المعالم والحدود هو المفتاح الصحيح للبحث العلمي، إذ بدون إشكالية واضحة لا يمكن أن نولج فيه بتتابع مراحل سهلة، فمن هذا يبدو أن التوضيح بدقة وشرح ما يريد الباحث البحث فيه وبه مهم جدا لمسار العمل البحثي اللاحق.

إذن فالمقصود هنا بالتوضيح هو التعريف في العمق بما يريد الباحث دراسته، وليس العرض السطحي للإشكال المحدد، وهذا حتى لا يخرج الباحث عن محدداته، "فدوركايم" عندما بحث في مسألة "الانتحار"، حدد نوعية الانتحار الذي أراد البحث فيه، واستبعد مجموعة الانتحار الأخرى، وهذا ليتعمق من جهة فيما يريد بحثه من جهة، ولتعريف القارئ أن نوعية

الانتحار المعني هو إشكالية البحث القائمة.

للشرح بعمق الإشكالية لابد أن نصف الإطار النظري بتوضيح المفاهيم الأساسية والفرعية ثم شرح العلاقات الموجودة بينها ووصف البناء المفاهيمي الذي سيشيد الاقتراحات التي ستجيب عن السؤال الرئيسي، ومن هنا يبنى نموذج التحليل، وتتضح الخطوط العريضة لهذا البناء التي نسميها الفرضيات أو التساؤلات المقترحة للدراسة.

وحتى نوضح أكثر هذه المسألة (إعطاء إشكالية خاصة)، نقول أنه على الباحث أن يمر بثلاث مراحل أخرى، تعطي صورة أدق للعمل البحثي منذ انطلاقته وتتمثل هذه المراحل في الآتي:

أ- تعريف وتحديد وصياغة الاشكالية.

ب- أهمية المشكلة وأسباب اختيارها.

ج- هدف الدراسة.

أ- تعريف وتحديد وصياغة الإشكالية:

بعد الجرد الشامل وإعطاء إشكالية خاصة وشرحها، لابد أن نعرفها بدقة أي أن هذا الإشكال المجهول على الباحث أن ينقله إلى المعلوم بمنهجية واضحة والتعريف هنا يعني أن يطلع القارئ على ما يريد الباحث دراسته وبه منذ البداية حتى تتضح الفكرة المبحوثة عند كل من يريد معرفة ذلك، إذ أن الفكرة الرئيسية المنتقاة كانت تتزاحم مع مجموعة أخرى من الأفكار في ذهن الباحث، ونالت وتم انتقاؤها من بين مجمل الأفكار الأخرى،

فقد كانت مجهولة ضمن هذا الكم الهائل من الأفكار، فتحتم على الباحث أن ينقلها من المجهول إلى المعلوم، وتتبع هذه الخطوة خطوة أخرى هي التحديد، وهو ما نقصد به رسم المحددات والمعالم المراد بحثها، أي ماهي تركيبة هذه الإشكالية بإشكاليات أخرى توضيحية تحدد الجهات المشكلة للبحث، أي مجموعة أخرى من التساؤلات الفرعية الشارحة للتساؤل الرئيسي، وبهذا يكون الانتقال من التعريف إلى التحديد، ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي الصياغة شبه النهائية للإشكال المراد البحث فيه، إذ أنه بعد التعريف والتحديد تأتي الصياغة أي الضبط للإشكالية المبحوثة.

ب- أهمية المشكلة وأسباب اختيارها:

بعد تعريف وتحديد وصياغة الإشكالية، لابد أن نوضح أهمية المشكلة المبحوثة بالنسبة للبحث العلمي وللمجتمع، إذ أن هذه الأهمية هي المحدد الحقيقي للقيام بهذا البحث، بمعنى إضافة الجديد للبحث العلمي من جهة والكشف عن معطيات جديدة تخدم المجتمع واقعيا، ثم نوضح بعد ذلك ماهي الأسباب الموضوعية والذاتية الداعية إلى اختيار هذا الموضوع للبحث فيه، حتى نعرف ما إذا كانت هذه الأسباب واقعية، موضوعية، تستحق البحث أم غير ذلك.

ج - أما المسألة الثالثة، وهي المطلب الذي يجب أن يعرفه القارئ لأي بحث هي معرفة الهدف من هذه الدراسة، فعلى الباحث أن يوضح ذلك بدقة في عنصرين أساسيين وهو الهدف العلمي والعملي من الدراسة.

الفصل الثالث

المنهج التاريخي

تمهيد

أولا: بين علم التاريخ والمنهج التاريخي.

ثانيا: خطوات المنهج التاريخي.

ثالثا: تقييم عام للمنهج التاريخي.

تمهيد

في الحقيقة أن الحياة الإنسانية عبارة عن سلسلة يترابط فيها الماضي بالحاضر، وصولا إلى المستقبل وهذه السلسلة متشابكة، ومعقدة.تدور فيها الكثير من الأحداث، والصراعات، والظواهر الاجتماعية، والتاريخية فهي تتميز بأنها زمنية رغم محاولة علماء الاجتماع اعتبارها منفصلة معزولة من الصفة الزمنية، إلا أنها تظل مرتبطة بوقائع ماضية، وأحداث تاريخية.

وإذا كان المتخصصون في العلوم الاجتماعية والإنسانية يميلون إلى استخدام المنهج التاريخي، فلأنهم يريدون الوصول من خلال ذلك إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر[1].

فدراسة الظاهرة الاجتماعية من منظور تاريخي يكشف لنا عن مسار تلك الظاهرة ويعرفنا على القوانين التي تحكمها.

وتعبر "بولين يونج" عن ذلك بقولها "أننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر

(1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979، ص.285.

بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني، للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية"[2].

كما أن الدراسات التاريخية تكمن أهميتها في:

1- أنها تساعد في الكشف عن النظريات العلمية والأساليب التي اعتمد عليها السابقون في حل مشاكلهم، وكيفية تغلبهم على الصعاب التي واجهتهم آنذاك. ومن خلال دراسة تلك النظريات والأساليب يمكن الربط بين الظواهر الحالية والظواهر الماضية.

2- أنها تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية بالنسبة لحياة الناس في الماضي وبالتالي يستفيد الإنسان من نقاط القوة في الماضي حيث يسعى للاستعانة بها في حل مشاكله الحالية، كما يأخذ العبر من نقاط الضعف التي مضت وانقضت فيعمل على تجنبها.

3- أنها تعطي فكرة مصغرة عن العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والعوامل التي أدت إلى نشأة وبروز المشاكل التي واجهها الناس في فترة معينة من الزمن[1].

---

(2) نفس المرجع، ص.286.

(1) ذوقان عبيدات، وآخرون، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أسلوبه، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1983، ص. 173.

أولا: بيـن علم التاريخ والمنهج التاريخي.

قد يتداخل على طلاب العلم بين التاريخ كعلم ومادة، وبين المنهج الذي يدرس هذه المادة، لذلك ينبغي علينا التفرقة بينهما، وبداية لا بد أن نعرف التاريخ كي يسهل علينا فـيما بعد تعريف المنهج التاريخي، فالتاريخ كما عرفه "هـومر هوكيـت" بأنـه "الـسجل المكتـوب للماضي، أو للأحداث الماضية".

ويعرّفه "آلان نفـنس" بأنـه "وصـف الحـوادث أو الحقـائق الماضـية وكتابتهـا، بـروح البحث الناقد عن الحقيقة الكاملة".

أما من وجهة نظر "كارترفاجود" فيرى أن التاريخ واسع كاتساع الحياة نفـسها، وهـو يضم الميدان الكلي الشامل للماضي البشري والحقائق والبيانات التاريخيـة ويجـب أن ينظـر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من عملية النمو الاجتماعي وعملية الحياة الاجتماعيـة الـشاملة التي كانت تحيط بها أكثر منها حقائق متفرقة أو منفصـلة عن الحـياة المحيطة بها[2].

تعريف المنهج التاريخي:

نستطيع أن نحدد مفهوم المنهج التاريخي، وذلك باعتبار أنه لا ينفصل عـن التـاريخ، فمـنهج البحـث التـاريخي هـو أداة علـم التـاريخ في تحقيـق

2) - عمر التومي الشيباني، منهج البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة طرابلس، مجمع الفاتح للجامعات، 1989، ص.ص. 80-81.

ذاته بتحقيق ما ذكرناه من العمليات كما أنه أداته في الوصول إلى التعميمات أو القوانين التي تفيد التنبؤ بالنسبة للمستقبل.

فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، في فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعدى إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل. ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها، واستخلاص النتائج العامة منها كثيرا من وسائل البحث العلمي وأدواته التي تستخدمها مناهج البحث الأخرى[1].

ومنهج البحث التاريخي هو المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة، وتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الوثائق والمصادر واثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه وتحري نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها، ونقدها نقدا إيجابيا وسلبيا واثبات الحقائق التاريخية

(1) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص.20.

وتنظيمها وترتيبها والاجتهاد فيها وتعليلها، وإنشاء الصيغة التاريخية، ثم عرضها عرضا تاريخيا معقولا(2).

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أنه مهما كانت علمية المنهج التاريخي فإنه يستعصي عن التجربة كما هو الحال في دراسة ظواهر الطبيعة فلا يمكن بحال إثبات الظاهرة التاريخية وإعادة دراستها لأنه لا يمكن لنا إعادة تاريخ الماضي إلى الحاضر، ولكن ذلك لا ينقص من أهمية المنهج التاريخي ولا من علميته لأن هناك وسائل أخرى لدراسة الظاهرة التاريخية بدلا من التجريب.

ثانيا: خطوات المنهج التاريخي.

لا تختلف المراحل التي يقطعها الباحث باختياره للمنهج التاريخي عن تلك التي يستعملها في بقية المناهج الأخرى، فهي تكاد تكون نفس المراحل وتتمثل فيما يلي:

1- تحديد مشكلة البحث.

2- جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة.

3- صياغة الفروض.

4- تصنيف البيانات وتحليلها والربط بينها.

5- عرض النتائج.

وسوف نبدأ بالخطوة الأولى وتتمثل في.

(2)-نفس المرجع ، ص.82.

1- تحديد مشكلة البحث(*)

لكي يباشر الباحث دراسته عليه أن يحدد مشكلة البحث أولا، ولا ينبغي أن تخرج هذه المشكلة عن الإطار التاريخي بل لا بد أن تكون ممتدة عبر مراحل التطور المختلفة، ومن أمثلة ذلك الآثار الاجتماعية للثورة الجزائرية مثلا، وتطور أساليب الزواج في المجتمعات الحديثة، فالباحث في هذه الحالة يجد نفسه مضطرا للرجوع إلى الماضي وتتبع مسار الظاهرة عبر مراحلها التاريخية المختلفة.

2- جمع البيانات المتعلقة بالمشكلة:

عندما يتم اختيار مشكلة البحث، ويستقر رأي الباحث على موضوع معين يبدأ بمرحلة أخرى تتمثل في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة ولا بد أن يلجأ الباحث في هذه الحالة إلى المصادر والمراجع المختلفة، وقد صنف العلماء هذه المصادر إلى:

أ- المصادر الأولية: وتتمثل في الآثار والوثائق التي خلفها الأوائل.

-الآثار: وهي عبارة عن مواقع خلفها القدماء وتضم المعابد، والمصنوعات اليدوية، كآثار "الطاسيلي"، و"الهقار"، و"تيمقاد"، و"فسديس"، وهي عبارة عن سجل حافل، يقرأ فيه الباحث كل المعطيات التي يريد الوصول إليها عن الحضارات القديمة.

(*) - يمكن الرجوع إلى ما كتبناه سابقا حول تحديد مشكلة البحث، في كتابنا "محاضرات في المنهج والبحث العلمي" الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

-الوثائـق: أما الوثائق فتتمثل في كل المخطوطات والرسائل والمذكرات، والإحـصائيات التي تقوم بنشرها مختلف الهيئات، كتلـك التـي يقـدمها دوريـا المركـز الـوطني للإحصاء.

وكذلك التقارير التي يقـدمها المجلـس الـوطني الاقتـصادي والاجتماعـي C.N.E.S..

كما يعتبر القرآن الكريم من المصادر الأوّلية وكـذلك تـاريخ ابـن خلـدون، والـرحلات كرحلة "العياشي"، و"الأغواطي"، و"ابن بطوطة"...الخ...

ب-المصادر الثانوية: وهي تلك التي تنقل عـن المـصادر الأوليـة، كـما هـو الحـال في الكتب التي تناولت تاريخ ابن خلدون، وكـذلك المراجـع التـي تناولـت تفـسير القرآن الكريم، وكل الكتب التي استفادت من المصادر الأولية، وراحت تحللها، وتقيمها، وتكتب عنها، ويميل الكثير من البـاحثين إلى تفـضيل المـصادر الأوليـة عن الثانوية لأنها المنبـع الأصـلي، والأسـاس الـذي اعتمـده الأوائـل في تأسـيس حضارتهم ولكن قد يجد الباحث صعوبة في قـراءة آثـار القـدماء، وهـي التـي تحتاج إلى متخصصين لذلك يلجأ إلى المصادر الثانوية، وهي تلك التـي تتحـدث عن الآثار والوثائق.

ويذهب "عبد الباسط محمد حـسن" إلى أن تفـضيل المـصادر الثانويـة عن الأولية يحدث في أحيان قليلة عندما تكون البيانات المنـشورة في المـصادر

الأولية معروضة بصورة بدائية، ثم يقوم بعض الأخصائيين بتبويبها ونشرها في صورة أكثر إفادة للباحثين.

وفي هذه الحالة يجب التأكد من مدى كفاية القائمين بهذا العمل قبل تفضيل المصادر الثانوية على المصادر الأولية[1].

وإجمالا يمكن الوقوف على مصادر البحث التاريخي ممثلة فيما يلي:

1-القصص والأغاني والقصائد والأمثال والحكايات الشعبية المتناقلة شفويا.

2-الأعمال والألعاب والرقصات التي تنتقل من السلف إلى الخلف.

3-الآثار والمخلفات مثل المباني والعملات والأسلحة والأدوات والعظام والمعابد والمدرجات والتماثيل والقنوات والقناطر وغير ذلك.

4- الوثائق والسجلات وكل ما هو مصور أو مكتوب أو منحوت.

5- الأشخاص من أمثال شهود العيان أو المسنين الذين عاصروا الأحداث في المنطقة.

6- كتب العلم والفن والآداب والشعر.

7- السير الذاتية والمذكرات الشخصية.

8- الصحف والمجلات التي تعكس مجريات الأمور وأخبار الناس في فترات متتابعة.

---

(1) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص.291.

9-التسجيلات الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية وأشرطة التسجيل الصوتي وأشرطة الفيديو.

10-النشريات والكتب والدوريات والرسومات التوضيحية، والخرائط الهيكلية التي تحتفظ بها المكتبات والدوائر(1).

بعد ذلك ينتقل الباحث إلى مرحلة أخرى تتمثل في تحليل الوثائق، وتقييمها، وقد قسم العلماء هذا التحليل إلى داخلي وخارجي.

أ-التحليل الداخلي: وينصب على الموضوع أو النص حيث يقوم الباحث بتحليل محتوى الوثيقة للتحقق من صدقها، ومصدرها.

وينقسم بدوره إلى نوعين إيجابي وسلبي:

1- التحليل الإيجابي: ويقصد به فهم معنى الألفاظ والعبارات الواردة في الوثيقة، ولكي يعرف الباحث ذلك عليه أن يقرأ الوثيقة عدة مرات قراءة واعية، حتى يقف على المعنى الذي يقصده كاتب الوثيقة فالتحليل الداخلي يستهدف تحديد المعاني المختلفة ومعرفة الجمل والتراكيب والعبارات الواردة في الوثيقة كما يضطر الباحث إلى معرفة لغة العصر الذي كتب فيه، وفك رموزها، وألغازها، لذلك على الباحث أن يكون خبيرا بمعرفة اللغة قديمها وحديثها حتى يتمكن من تحليل ونقد، وتقييم الوثيقة.

---

(1) عمار بوحوش ومحمد الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الأولى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص.ص99-100.

2- التحليـل الـسلبي: إذا كـان التحليـل الإيجـابي يفيـدنا في معرفـة قـصد المؤلـف، ومعانيه، وأسلوبه، وحتى تراكيب اللغة فإن التحليـل الـسلبي يفيـد في معرفـة الظروف المحيطة بالمؤلف والتي كان لها تأثير على الوثيقة.

كما تدلنا على الدوافع الأساسية وراء تـأليف الوثيقـة، هـل كـان وراء تأليفـه دوافـع خاصة أو مصلحة أو جماعة يريد صاحب الوثيقة أن يدافع عنها.

- هل صاحب الوثيقة يريد تبرير سلوك معاصريه وتصرفاتهم......؟.

- هل الوثيقة ابتعدت عن الموضوعية، وكانت الآراء الواردة فيها متحيزة، ومتطرفة؟.

- هل كان صاحب الوثيقة يعاني من ضعف عقلي يؤثر على روايته للأحداث.

- هل الأحـداث والوقـائع الـواردة في الوثيقـة تتطـابق ومنطـق العمـران، ونـواميس الطبيعة.

3- صياغـة الفـروض:

بعد أن ينتهي الباحث من الجمـع والتحليـل والنقـد لا بـد عليـه أن يـشكل فروضـا للدراسة تساعده في تحديد اتجاهه ومسار دراسته.

وبعد فحص المعلومات وتمحيصها ونقدها فإنه يمكن تعديل فرضيات البحث في ضوئها وبناء عليها ومن ثم يجري استخلاص الحقائق ووضع النتائج علما بأن النقد الخارجي والداخلي للمعلومات يكون بمثابة اختبار فرضيات الدراسة أو إثبات أو نفي لها[1].

وأن الفرض في البحث التاريخي يبدأ على هيئة تصور ذهني عام ينطلق منه الباحث فيعمل على تجميع البيانات الممكنة التي يحتمل أن تزيد ذلك التصور جلاء ووضوحا مما يقود في مراحل متقدمة إلى زيادة التحديد في الفروض، وبالتالي المساعدة على اختبار صحة الفروض في صورها المعدلة وليس في صورتها الأصلية التي تمثل نقطة الانطلاق في البحث.

إن المشكلة الكبرى في البحوث التاريخية هي نجاح الباحث في تركيب المادة التي يجمعها في إطار موحد لا تناقض فيه، فمثل هذا التجميع يكون سهلا في البحوث الأخرى نسبيا، أما البحث التاريخي فهو يتصل بماض انتهى ولا تتوافر عنه إلا بيانات جزئية غير محققة، وتخضع لتفسيرات وتأويلات متباينة كذلك وعليه فإن الفروض في البحوث التاريخية وإن تشابهت مع الفروض في البحوث الأخرى تبقى ذات طبيعة مميزة[1].

(1) ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنية: مناهج وأساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمّان، 2000، ص.41.

(1) عمار بوحوش، محمد الذنيبات: مرجع سبق ذكره، ص.105.

ويهدف الباحث من وضع الفروض إلى تفسير حوادث التاريخ فقد تكون في شكل تعليل لحادثة أو ظاهرة معينة، أو في شكل جملة أو ملء فراغ، أو فجوة.

وعلى العموم فإن غاية الفروض في الأخير هي واحدة، وتهدف إلى تفسير الحوادث والظواهر، وتوضيحها، و الكشف عن العلاقات الخفية، ومن شأن الفرض كما يقول "فان دالي" إن يساعد المؤرخ في تحديد المادة العلمية اللازمة لدراسته، واستعباد تلك التي لا تهمه، وفي إطار الفرض يصوغ المؤرخ المادة العلمية وفقا لنظام معين، زمني أو جغرافي أو موضوعي أو مزيج من هذه النظم، ويحدد المواضيع التي تحتاج إلى تأكيد أو إطناب، وبدونه قد يجمع معلومات كثيرة عن نقاط أكثر أهمية لدراسته(2).

وأخيرا يمكن القول أن الفرض في العلوم الإنسانية، والتاريخية يعد صعبا ويحتاج إلى خبرة كبيرة ومران طويل، وإذا كانت العلوم الطبيعية لكي تفسر ظاهرة معينة ترجع إلى أسبابها، وهي عادة ما يكون وراءها سبب مباشر، وواضح فإن تحليل وتفسير ظاهرة في العلوم الإنسانية والتاريخية يرجع إلى عدة أسباب معقدة ومتشابكة ولا يمكن الفصل بينها لذلك جاءت صعوبة وضع الفروض، والتأكد من صحتها، وصدقها، وهي من أصعب وأخطر العمليات.

---

(2) ديوبولدب، فان دالي: مناهج البحث في التربية وعلم النفس نقلا عن عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

4- تصنيف البيانات وتحليلها والربط بينها:

بعد أن ينتهي الباحث من جمع البيانات يقوم بتصنيفها والربط بينها حيث يصل إلى الكثير من الحقائق الجزئية وبدورها تصنف هذه الحقائق في محاور متجانسة كما تصنف الحقائق الاجتماعية المتوصل إليها على أساس المكان والزمان حتى يمكن الكشف عن المسار العام للظاهرة المدروسة.

ونظرا لأن الباحث قد تحصل على معلومات مبعثرة وجزئية وغير مرتبة، فعليه إن يبدأ عملية التركيب، حيث يصنف البيانات المتقاربة في خانة واحدة، ويفرق بين الوثائق والآثار فيضع كل محور في فئة خاصة إلا أن التصنيف والترتيب والتركيب وحده لا يكفي حيث يجد الباحث الكثير من الثغرات والفجوات فعليه لسد الفراغ أن يعتمد على الفروض، ويقوم بالاستنباط والاستنتاج.

كما عليه أن يرتب المراجع فيضيف المصادر الأولية بشكل يميزها عن الثانوية، ويبسط لغته، ويبتعد عن التعقيد، والمعاني المبهمة، الغامضة. ولا بد من الربط بين النظم والظواهر الاجتماعية القديمة والحديثة.

5- عرض النتائج:

بعد انتهاء الباحث من جمع البيانات وتصنيفها، وإيجاد العلاقات بين الظواهر المدروسة، واستنباط الحقائق ونقد المعلومات وفحصها وتحليلها، ومن صياغة الفروض المختلفة لتفسير الحوادث والظواهر التاريخية التي

يدرسها ومن تحقيق واختبار كل فرض من الفروض التي قدمها فإن عليه أن ينتقل إلى المرحلة النهائية والأخيرة من بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة تقرير بحثه الذي يلخص فيه الحقائق والنتائج التي توصل إليها في أسلوب علمي رصين بعيدا عن المبالغات والخيال الرومانتيكي والمحسنات البديعية المبالغ فيها[1].

وهكذا ينتهي الباحث بعد أن يكون قد ربط بين الظواهر، وأبرز الأسباب وعرض النتائج بصورة منطقية متماشية مع الخطوات المختلفة التي استخدمت في الوصول إليها، كما أن عرض النتائج لا بد أن يتم بلغة سهلة مرنة متماشية مع البحث العلمي، ودراسة العلاقات القائمة بينها، كما أنه لا بد من تعليل النتائج وتحليلها على ضوء الحقائق الموضوعية التي يتوصل إليها البحث.

كما تجدر الإشارة إلى أن التحليل والتفسير يقوم على أساس أن الظواهر التاريخية لا تسير حسب الأهواء والمصادفات وإنما تحكمها قوانين ثابتة ومطردة شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية، وهذا يؤكد بأن جميع ظواهر الكون اجتماعية وغير اجتماعية تخضع لقوانين ثابتة وأن كل هذه الظواهر ترتبط وتؤثر في بعضها البعض وتعليلها يتطلب إيضاح الأسباب التي أدت إلى حدوث الظواهر موضوع الدراسة كما أشار إلى ذلك ابن خلدون هذا الإيضاح لن يأتي إلا عن طريق استخدام الملاحظات وإجراء

(1) عمر التومي الشيباني: مرجع سبق ذكره، ص.ص109-110.

التجارب لتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة والعلاقات الوظيفية بينها وفي مجال الظواهر الاجتماعية لا يجوز تفسيرها بظواهر جغرافية وإنما يتطلب الأمر ضرورة تفسيرها بظواهر اجتماعية أخرى مع مراعاة وجهة نظر ابن خلدون في الاستعانة في التفسير بالأسلوب المقارن وكذلك مراعاة الأسس العلمية للتفسير[2].

وهكذا يتوصل الباحث إلى الكثير من الحقائق والنتائج التي كان يهدف في بداية بحثه إلى اكتشافها، بعد أن يقوم بتصنيفها وتحليلها والربط بينها.

ثالثا- تقييم عام للمنهج التاريخي:

يعتقد بعض الباحثين أن الدراسات التاريخية التي تستخدم المنهج التاريخي في البحث ليست دراسات علمية وذلك لعدم خضوعها للتجريب وعدم القدرة على ضبط العوامل المؤثرة أو تثبيتها وعزلها. وبينما يرى باحثون آخرون أن إخضاع المادة التاريخية للنقد الداخلي والخارجي يوفر قدرا من الدقة والموضوعية يرقى بالمنهج التاريخي كأسلوب علمي، إلا أن هذا لا يمنع من ذكر الملاحظات التالية:

1- المعرفة التاريخية معرفة جزئية بحكم طبيعتها حيث لا يمكن الحصول على معرفة كاملة للماضي وذلك بسبب تعرض مصادر المعرفة

(2) عبد الباقي زيدان: قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980، ص.ص323-324.

التاريخية للتلف والتزوير في هذا الشأن يقول "فان ولين" يواجه الباحثون الذين يستخدمون الأسلوب التاريخي صعوبة واضحة في تطبيق المنهج العلمي في البحث وذلك بسبب طبيعة الظاهرة التاريخية وطبيعة مصادرها وصعوبة إخضاعها للتجريب وصعوبة وضع الفروض وصعوبة التنبؤ بالمستقبل[1].

2- المادة التاريخية أكثر تعقيدا من المعلومات والمعارف في مجالات الحياة العامة.

ومع كل ذلك لا يمكن الاستغناء عن المنهج التاريخي، ذلك أن هناك ظواهر لا يمكن تتبعها، ودراستها إلا وفق المنهج التاريخي، كالثورة الجزائرية مثلا، لذلك فإن هذا المنهج ضروري، ومفيد في تتبع مسار الظواهر الاجتماعية المختلفة، ومعرفة أسلوب تطورها، وتغيرها، وتقدمها.

---

(1) عمر التومي الشيباني: مرجع سبق ذكره، ص.111.

الفصل الرابع

المنهج التجريبي

تمهيد

أولا: تعريف المنهج التجريبي

ثانيا: خطوات المنهج التجريبي

ثالثا: تصميم التجربة وأنواعها

رابعا: أنواع التصميمات التجريبية

1 – طريقة المجموعة الواحدة

2 – طريقة المجموعة المتكافئة

3 – طريقة تدوير المجموعات أو الطرق التبادلية

خامسا: خصائص ومميزات المنهج التجريبي

سادسا: شروط البحث التجريبي الناجح

سابعا: تقييم عام للمنهج التجريبي

تمهيد

يعتبر المنهج التجريبي من أدق المناهج وأكثرها وضوحا في بحوث العلوم الطبيعية وتأتي أهميته من كونه لا يقتصر على مجرد وصف الظواهر التي تتناولها الدراسة -كما يحدث عادة في البحوث الوصفية- كما أنه لا يقتصر على مجرد التأريخ لواقعة معينة من الماضي وإنما يدرس متغيرات هذه الظواهر، ويحدث في بعضها تغيرا مقصودا ويتحكم في متغيرات أخرى ليتوصل إلى العلاقات السببية بين هذه المتغيرات ومتغيرات ثابتة في الظاهرة.

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها البحث التجريبي في أبسط صوره ترتبط بقانون المتغير الواحد، ويتلخص هذا القانون في أنه إذا كان هناك موقفان متشابهان تماما من جميع النواحي ثم أضيف عنصر معين إلى أحد الموقفين دون الآخر، فإن أي تغير أو اختلاف يظهر بعد ذلك بين الموقفين يعزى إلى وجود هذا العنصر المضاف، وكذلك في حالة تشابه الموقفين وحذف عنصر معين من أحدهما دون الآخر فإن أي اختلاف أو تغير يظهر بين الموقفين يعزى إلى غياب هذا العنصر. ويسمى المتغير الذي يتحكم فيه الباحث عن قصد في التجربة بطريقة معينة ومنظمة: المتغير المستقل. كما يسمى أيضا بالمتغير التجريبي.

أما نوع الفعل أو السلوك الناتج عن المتغير المستقل فيسمى بالمتغير التابع، كما يسمى أيضا بالمتغير المعتمد، وتتضمن التجربة على الأقل في

أبسط صورها متغيرا تجريبيا ومتغيرا تابعا، ويمكن أن تشمل التجربة أكثر من متغير مستقل، وأكثر من متغير تابع[1].

أولا: تعريف المنهج التجريبي.

نظرا لأن المنهج التجريبي من المناهج التي تتميز بالوضوح، والدقة لذلك لا نجد اختلافا كبيرا بين الباحثين في تعريفه، رغم أن هناك الكثير من التعاريف وفيما يلي نورد بعضا منها:

"المنهج التجريبي هو الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية لأنه يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح باختبار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة، والوصول إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج".

وتمتاز التجربة العلمية بإعادة أجزائها بواسطة أشخاص آخرين مع الوصول إلى نفس النتائج إذا توحدت الظروف[1].

ويتميز المنهج التجريبي عن غيره من المناهج بدور متعاظم للباحث لا يقتصر على وصف الوضع الراهن للحدث أو الظاهرة بل يتعداه للتدخل الواضح والمقصود بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة من خلال استخدام

---

(1) طلعت همام: سين جيم مناهج البحث العلمي،الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، بالاشتراك مع دار عمار، الأردن 1989، ص.ص199-200

(1) عمار بوحوش: مرجع سبق ذكره، ص.ص109-110.

إجراءات أو إحداث تغيرات ومن ثم ملاحظة النتائج بدقة وتحليلها وتفسيرها[2].

وبالتالي فهو محاولة لضبط كل العوامل الأساسية المؤثرة في المتغير أو المتغيرات التابعة في التجربة ما عدا عاملا واحدا يتحكم فيه الباحث ويغيره على نحو معين بقصد تحديد وقياس تأثيره على المتغير أو المتغيرات التابعة[3].

فالمنهج التجريبي إذن يعتمد على التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة وهذه التجربة تخضع لشروط مضبوطة، ومحددة، مع ملاحظة التغيرات الواقعة في ذات التجربة وتفسيرها.

وتكاد تجمع كل التعاريف للمنهج التجريبي على ما ذكرناه آنفا، فهي تتكرر جميعا على ضبط العوامل ذات التأثير في الموقف التجريبي والكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات.

ثانيا: خطوات المنهج التجريبي.

لا يختلف المنهج التجريبي في خطواته عن بقية المناهج الأخرى، فهو يبدأ بملاحظة الظاهرة موضوع البحث، ووضع الفروض ثم القيام

(2) ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مرجع سبق ذكره، ص. 200.

(3) طلعت همام: مرجع سبق ذكره، ص.ص200-201.

بالتجربة ثم محاولة الوصول إلى معرفة العلاقات الموجودة بين الظواهر، واكتشاف القـوانين التي تحكمها.

وعادة ما تبدأ خطوات المنهج التجريبي كما يلي:

1- التعرف على مشكلة البحث وتحديد معاملها.

2- صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها.

3- وضع تصميم تجريبي يحتوي على جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام بما يأتي:

أ-اختيار عينة تمثل مجتمعا معينا.

ب-تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة.

ج-تحديد العوامل غير التجريبية وضبطها.

د-تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها.

هـ-القيام باختيارات أولية استطلاعية بغية استكمال النواقص والقصور الموجـودة في الوسائل والمتطلبات أو في التصميم التجريبي.

و- تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والفترة التي تستغرقها.

4-القيام بالتجربة المطلوبة.

5-تنظيم البيانات وتحديدها بشكل يؤدي إلى تقدير جيد وغير متحيز.

6-تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج التجربة والدراسة[1].

ويحدد عبد الرحمن بدوي خطوات المنهج التجريبي في ثلاث هي:

الخطوة الأولى:

خطوة التعريف والتصنيف أو مجرد الوصف البسيط، فعالم النبات الذي ينظر في أنواع النبات المختلفة، وأصناف الأوراق، وضروب الأزهار يتعين عليه أن ينظر في هذه الأشياء ثم يقوم بعملية الوصف ثم التعريف ثم التصنيف ولا يقوم بعملية تفسير ولا عملية تجريب.

الخطوة الثانية:

هي أن لا يقتصر الإنسان على أن يعرف حالة الشيء بل ينتقل منها إلى بيان الروابط والإضافات الموجودة بين طائفة مع الظواهر المتشابهة. فهذا التفسير يقتضي أن يشاهد هذه الظواهر وأن يتلو هذه المشاهدة بوضع فرض يمكن أن يكون قضية تفسيرية لمجموع هذه الظواهر وبعد ذلك يمتحن صحة هذا الفرض بإجراء التجارب التي إما أن تثبت هذا الفرض مباشرة أو أن تؤدي إلى إثبات قضية تكفي صحتها لإثبات صحة الفرض المطلوب امتحان الصحة فيه، فهذه الخطوة تمتاز بالمشاهدة وتنتقل منها إلى بيان الروابط ثم صحة الافتراض بإجراء التجارب المختلفة.

(1) عمار بوحوش، ومحمد الذنيبات: مرجع سبق ذكره، ص.ص110-111.

الخطوة الثالثة:

حتى إذا ما انتهى الباحث عن طريق المنهج التجريبي هذا إلى وضع قوانين أنجز خطوة ثالثة وهي خطوة تنظيم هذه القوانين الجزئية لكي تدخل في نطاق أعم بأن تصبح مبادئ عامة كلية يستخرج منها قوانين بواسطة الاستدلال. والملاحظ في هذه الخطوة أنها تركيبية بينما كانت في الحالة الثانية تحليلية، لأننا هنا نحاول أن نركب شيئا فشيئا القوانين الجزئية للظواهر الجزئية لكي نضع قانونا كليا عاما يصلح لأن تستخلص منه بقية القوانين الفرعية[1].

ثالثا: تصميم التجربة وأنواعها.

لكي نحدد أكثر خطوات المنهج التجريبي علينا أن نوضح كيفية تصميم التجربة حيث يقوم الباحث بوضع تصميم تجريبي بأن يشكل مجموعتين متشابهتين إلى حد ما في كافة الصفات والمتغيرات، ما عدا متغير واحد يوجد في المجموعة التجريبية، ويفترض أن له علاقة بالظاهرة المدروسة، ويسمى بالمتغير المستقل، وهو موجود في المجموعة التجريبية فقط إما المتغيرات التي تتشابه مع المجموعتين، فهي متغيرات تابعة أو ثابتة، وهي موجودة في المجموعة الضابطة[2].

---

(1) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات 1977، ص.ص 128-129.

(2) أحمد مصطفى خاطر: مرجع سبق ذكره، ص. 277.

مثال على ذلك إذا أردنا معرفة هل أثر الممارسة مع معرفة النتائج أكثر فاعلية في تحسين الأداء من الممارسة دون معرفة النتائج...؟..

فإن معرفة النتائج تمثل المتغير المستقل والأداء يمثل المتغير التابع. والمجموعة الأخرى التي يستخدم معها أسلوب الممارسة مع عدم معرفة النتائج بالمجموعة الضابطة، ويتطلب المنهج التجريبي أن تكون المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة متماثلتين في جميع الخصائص والعوامل التي يمكن أن تؤثر في الأداء أي في المتغير التابع، وأن تختلفا فقط في المتغير المستقل أي في مدى معرفة نتائج الممارسة. وهذا يوضح أنه لكي يتوصل الباحث إلى معرفة أثر المتغير التجريبي على المتغير التابع، فلابد أن يضبط جميع المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة[1].

رابعا: أنواع التصميمات التجريبية.

هناك عدة أنواع من التصميمات التجريبية يحددها الأستاذ طلعت همام في:

أولا: طريقة المجموعة الواحدة.

ثانيا: طريقة المجموعات المتكافئة.

ثالثا: طريقة تدوير المجموعات أو الطرق التبادلية.

(1) طلعت همام: مرجع سبق ذكره، ص. 202.

1 - طريقة المجموعة الواحدة.

في هذه التجربة التي تخص جماعة واحدة، فإن الباحث يضيف عاملا واحدا معروفا من الجماعة ثم يقوم بقياس التغير الناتج إذا كان هناك تغير ومثال على ذلك يمكن أن تمتحن مجموعة من الطلاب امتحانا مقننا في القراءة، وبعد وضع الدرجات الخاصة بهذا الامتحان تعطي هذه المجموعة دروسا خاصة في كيفية القراءة الصحيحة للمواد المختلفة وذلك خلال فترة معينة (خمسة أسابيع مثلا)، ثم يطلب من هؤلاء الطلاب أنفسهم تقديم نفس الامتحان السابق مرة ثانية تم تقارن علامات الطلاب في الامتحانين الثاني والأول وإذا كان هناك تحسن في القدرة القرائية لجميع أو معظم الطلاب، يمكن أن نستنتج أن دروس تعليم القراءة قد كانت ذات قيمة وإنها تشكل العامل الأساسي المسئول عن التغير في القدرة القرائية. إن الطريقة التجريبية الخاصة بالجماعة الواحدة يمكن أن تؤدي إلى نتائج مرضية للغاية إذا أمكن التحكم في جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على التجربة.

2 - طريقة المجموعات المتكافئة.

وفي هذه الطريقة يتم دراسة جماعتين في نفس الوقت، وهاتان الجماعتان لا بد وأن تكونا متشابهتين أي جماعتين متوازيتين ثم يقوم الباحث بعد ذلك باستخدام العامل التجريبي على جماعة واحدة فقط من الجماعتين، وهذه تسمى الجماعة التجريبية وهذا العامل التجريبي لا

يستخدم بالنسبة للجماعة الأخرى وهي (الجماعة الضابطة) ثم تقارن المجموعتين للتعرف على أي تغيير يكون قد حدث في الجماعة التجريبية.

والمشكلة الأساسية بالنسبة لهذه الطريقة هي أنه ليس هناك جماعتان من الناس متشابهتان أو متوازيتان أو متكافئتان تماما.

3 - طريقة تدوير المجموعات أو الطرق التبادلية.

في هذه الطريقة يمكن استخدام جماعتين أو أكثر في تجربة الجماعة المناوبة، على أن تكون الجماعات متكافئة على قدر المستطاع ثم يطبق العامل التجريبي على كل جماعة واحدة بعد الأخرى.

ونتيجة لذلك، فإن كل واحدة من هذه الجماعات الداخلة في البحث، ستصبح مناوبة كجماعة تجريبية وكجماعة ضابطة أثناء المراحل المختلفة للدراسة[1].

خامسا: خصائص ومميزات المنهج التجريبي.

للمنهج التجريبي عدة خصائص يمكن عرضها بإيجاز فيما يلي:

1- يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية، وهي ليست مجرد ملاحظة سلبية لما يحدث في كل من المجموعتين التجريبية والضابطة، وإنما هي ملاحظة إيجابية فاحصة للوقوف على التغير الذي يطرأ والاختلاف الذي ينشأ بين المجموعتين

(1) طلعت همام: مرجع سبق ذكره، ص.ص 216-221.

نتيجة لتلقي إحداهما تأثير عامل معين وحرمان المجموعة الأخرى من تأثير هذا العامل، ويمكن تقسيم الملاحظة المضبوطة إلى نوعين: ملاحظة بحتة وملاحظة مع التجربة. والملاحظة البحتة هي التي تعتمد على عزل صفات الشيء أو خواص بعضها عن البعض في الذهن بقصد معرفتها وإدراك العلاقة بينها وبين غيرها، أي بقصد الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها، أما الملاحظة مع التجربة فهي التي تقوم على المقابلة بين الفرضيات والوقائع والملاحظة البحتة تكتفي بالتحليل المنطقي أما الملاحظة التجريبية فإنها تقوم على التحليل الواقعي.

2- يمتاز المنهج التجريبي عن بقية المناهج الأخرى بأنه يجعل هدفه الأساسي الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات وبأنه يربط دراسته لهذه العلاقة السببية بالضبط الدقيق الذي لا يتوافر في مناهج البحث الأخرى.

والمفهوم العام للسببية هو أن حادثا أو واقعة معينة أو عاملا معينا يؤدي إلى حدوث حادثة أو ظاهرة أخرى، فحدوث أية ظاهرة أخرى -خاصة إذا كانت اجتماعية – لا يرجع إلى عامل واحد بل يرجع إلى عوامل وظروف محددة متعددة، ويمكن تقسيم هذه العوامل أو الظروف الممكنة إلى أنواع:

أ- الشرط أو الظرف الضروري وهو الذي يتحتم وجوده في الموقف الذي تظهر فيه الظاهرة. فمثلا تدخين السجائر يعتبر شرطا ضروريا لحدوث ظاهرة الإدمان على التدخين.

ب- الشرط أو الظرف الكافي، وهو الذي يتبع حدوثه حدوث الظاهرة ويكون وجوده كافيا لحدوث الظاهرة، فمثلا إتلاف عصب الإبصار يعتبر ظرفا كافيا لحدوث فقد الإبصار.

جـ- قد يكون الظرف ضروريا وكافيا لحدوث الظاهرة. وفي هذه الحالة لا يمكن أن تحدث (ص) إلا إذا حدثت (س) وكلما حدثت (س) تحدث (ص)، ولا يمكن أن تظهر (س) أو (ص) منفردة.

د- الظروف المساعدة؛ وهو الظرف الذي يزيد من احتمال حدوث ظاهرة معينة، ولكن لا يؤكد حدوثها، إذ أنه يعتبر واحدا فقط من عدة عوامل مجتمعة تؤدي إلى حدوث الظاهرة.

فمثلا تدخين السجائر لا يعتبر شرطا كافيا لحدوث ظاهرة الإدمان، فهناك عوامل أخرى مثل الأحوال النفسية كحالة القلق، والفراغ الذي يعيش فيه وحرمانه من عطف الأب ورقابته.

هـ-الظروف التوافقية؛ فالفعل الذي يعمل كظرف مساعد لظرف ما تحت أوضاع معينة، قد لا يعمل كذلك تحت أوضاع أخرى، ولذلك فالظروف التي تجعل من متغير ما ظرفا مساعدا لظاهرة ما نطلق عليها ظروفا توافقية، فمثلا فقدان الأب، أو

ضعف رقابته قد يصبح ظرفا مساعدا لظاهرة الإدمان على التدخين إذا ما عاش الشخص في مجتمع يعتبر فيه التدخين أمرا سائدا، فعيش الشخص في مثل هـذا المجتمع يعتبر ظرفا توافقيا.

و- الظروف التبادلية؛ وهي الظروف التي تزيد من احتمال حدوث الظـاهرة. فمـثلا الحرمـان مـن الأب أو سـوء معاملتـه يعتـبران سـببين متبـادلين لتكـوين عـادة الإدمان على تعاطي الدخان[1].

3- تتمثل قوة المنهج التجريبي، في أن الباحث المطبق لـه يحـاول في كـل تجربـة يجريهـا أن يختبر فرضية تقول بوجود علاقة سـببية منتظمـة بـين متغـير وبـين ظـاهرة معينـة أو حادثة معينة أو متغير آخر، وذلك عن طريق اختبار مجموعتين متكافئتين ومتساويتين من جميع الوجوه بقدر الإمكان ما عدا وجها أو متغيرا واحدا، وهو ما يسمى بالعامل التجريبي أو بالسبب المفروض أو المتغير المستقل الذي يسلط على إحـدى مجمـوعتي التجربة ويحجب عن الأخرى.

وتسمى المجموعـة المـسلط عليهـا العامـل التجريبـي أو المتغـير المـستقل بالمجموعـة التجريبية وتسمى المجموعة الأخرى التي حجب عنها هذا العامل المجموعة الضابطة.

---

(1) عمر التومي الشيباني: مرجع سبق ذكره، من ص.ص. 162-169.

4- إن متانة المنهج التجريبي تتمثل في خضوعه للتحكم والضبط. فالباحث المطبق للمنهج التجريبي لا يكتفي بوصف وتفسير وتحليل ما هو موجود بل يتدخل في تكوين المواقف التجريبية وفي توجيه العوامل والظروف بالحذف أو الإثبات وفي تنظيمها وترتيبها، فالتجربة التي يقوم بها الباحث تتم تحت ظروف يحددها الباحث نفسه، ويحاول فيها تعويض المجموعة التجريبية للعامل التجريبي وعدم تعريض المجموعة الضابطة لهذا العامل التجريبي أو المتغير المستقل وهذا ما يطلق عليه "التحكم في المتغير المستقل".

ويمكن للباحث أيضا أن يفرض الضوابط على تجربته بحيث يبعد أي احتمال لتدخل عوامل أخرى أثناء إجرائه للتجربة.

5- كما يسمح المنهج التجريبي بتكرار التجربة في ظل الظروف مما يساعد على تكرارها من قبل الباحث نفسه أو باحثين آخرين للتأكد من صحة النتائج.

6- دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها بتطبيق هذا المنهج، فتعامل الباحث مع عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى يساعده في اكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات بسرعة ودقة أكثر مما لو حدث التجريب في ظل شروط لا يمكن التحكم بها[1].

---

(1) ربحي مصطفى عليان: مرجع سبق ذكره، ص.53.

سادسا: شروط البحث التجريبي الناجح.

لقد وضع العلماء عدة شروط لا بد من توفرها لإنجاح عملية التجربة نوجزها فيما يلي:

1- يجب أن يكون الفرض أو الفروض التي يراد اختبارها تجريبيا واضحة ومحـددة في ذهـن الباحث.

2- يجب أن يتوفر الإجراء السليم لعملية التجريب أو لعملية الاختبار التجريبي للفروض.

3- يجب أن تتوفر للتجربة الملاحظة الدقيقة الموضوعية الإيجابية الفاحـصة، كـما يجـب أن يتوفر للباحث التجريبي الأدوات والأجهزة التي تمكنه من الملاحظة الدقيقة المـضبوطة ومن القياس الدقيق لأثر المتغير التجريبي ومن الصياغة الكمية للنتائج. فدقة النتـائج التجريبية تتوقف إلى حد كبير على دقة الأدوات التي تجمع البيانات وتصاغ بواسطتها.

4- يستطيع الباحث التجريبي الوصول إلى تعميمات تطبق على مدى أوسع من العينة التـي أجرى عليها التجربة، والتأكد من صحة نتائجه لا بد له أو لغـيره مـن تكـرار التجربـة، ربما لعدة مرات(1).

---

(1) عمر التومي الشيباني: مرجع سبق ذكره، ص.ص169-171.

سابعا: تقييم عام للمنهج التجريبي.

ليس المنهج التجريبي كما عرضناه سابقا منهجا مثاليا، خاليا من الصعوبات والأخطاء فهو شأنه شأن كل المناهج يتميز بصعوبات، ومشاكل لا بد على الباحث من مراعاتها ولعل أكثر الأخطاء شيوعا، هو ميل الباحث للاعتماد على النتائج التي يحصل عليها في تجربة واحدة. وهناك مصدر آخر للخطأ وهو عدم توفر الأدوات والأجهزة الدقيقة، وذلك لأن استخدام الأجهزة غير الدقيقة في التجربة يؤدي إلى بيانات ونتائج غير دقيقة وبالتالي فشل التجربة والدراسة نهائيا.

أما بالنسبة للتجارب التي تتناول الناس، فهناك صعوبة من غير شك في تحديد جميع المتغيرات أو العوامل التي تؤثر على نتائج التجربة. هذا ومن العسير استبقاء الأفراد عمليا تحت المراقبة والإشراف خلال المدة التي تتطلبها التجربة... فإذا استلزمت التجربة مثلا استبقاء أحد الأشخاص متيقظا بصفة مستمرة لمدة ثماني وأربعين ساعة للتعرف على التغيرات الفيسيولوجية التي قد تحدث له... فهناك احتمال غفلة هذا الشخص ولو فترات قصيرة من شأنها أن تفشل التجربة ذاتها وتجعل نتائجها مشكوكا فيها.

وهناك دائما خطأ التحيز سواء في القائم بالبحث أو في الأشخاص الذين هم موضع التجربة ذاتها ذلك لأن هؤلاء الأشخاص سينتبهون إلى دورهم في التجربة. وبالتالي سيحاولون بذل جهد لنجاح التجربة، إن

التجربة وهي مصطنعة بالضرورة سوف لا تكون قريبة من الظروف الطبيعية ولا تنسحب عليها.

وأخيرا فهناك مخاطر استخدام عدد قليل من المفحوصين في التجربة التي تتناول جماعة معينة.

كما أن هناك مخاطر تتعلق بالتجربة إذ أنه على الباحث أن يكرر التجربة عدة مرات قبل قبول النتائج التي تشير إليها، كما يجب على الأجهزة والمواد المستخدمة في التجربة أن تكون في حالة جيدة ودقيقة، كما يجب العناية الكاملة بالبحث عن جميع العوامل التي قد تؤثر على نتائج الدراسة. وذلك بإخضاع هذه العوامل للتحكم والإشراف والرقابة المستمرة [1].

وبصورة مختصرة يمكن إيجاز أهم المشاكل التي تعترض المنهج التجريبي فيما يلي:

أ- الوقوع في أخطاء أثناء الضبط وأثناء اختبار العينات.

ب- وجود متغيرات لا يمكن معالجتها مثل الحقائق الذاتية للمفحوصين ومنها المكانة الاجتماعية، الدين والمعتقدات الإيديولوجية.

ج- مشكلة تثبيت سائر العوامل الأخرى. فمن المفروض أن يعتمد الباحث على تثبيت سائر العوامل القائمة في الموقف التجريبي

---

(1) أحمد بدر: مرجع سبق ذكره، ص.ص294-296.

والمحيطة به وذلك حتى يحصل فقط على نتائج تأثير المتغير التابع دون أي تدخل من العوامل الأخرى.

إلا أنه لا يمكن تثبيت العوامل في التجربة، أو يصعب تحقيق ذلك، خصوصا في التجارب في الميدان النفسي والتربوي والاجتماعي لزيادة تعقيد الظواهر المدروسة.

د- الصعوبة في إيجاد مجموعات متكافئة.

هـ- صعوبة استخدام الأسلوب التجريبي في دراسة الظواهر الإنسانية حيث يكون للتجريب أخطاره ومحاذيره.[1]

وعلى العموم فإن المنهج التجريبي يظل أفضل المناهج العلمية دقة، وأكثرها صدقا في الوصول إلى نتائج موثوق فيها والوصول إلى تعميمات وقوانين عامة تتجاوز فائدتها حدود الظاهرة التي أجريت عليها التجربة.

(1) عمار بوحوش ومحمد الذنيبات: مرجع سبق ذكره، ص.118.

الفصل الخامس

المنهج المقارن

تمهــيد

أولا: تعريف المنهج المقارن

ثانيا: أهداف المنهج المقارن

ثالثا: أوجه المقارنة وحالاتها

رابعا: توظيف المنهج المقارن

خامسا: خطوات المنهج المقارن

سادسا: استخدام المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية

1 – في علم الاجتماع 2 – في العلوم السياسية 3 – في العلوم القانونية

سابعا: علاقة المنهج المقارن ببعض المناهج الأخرى

1 – منهج دراسة الحالة 2 – المنهج التجريبي 3 – المنهج التاريخي

ثامنا: مجالات تطبيق المنهج المقارن

أ – دراسة النظم الاجتماعية

ب – دراسة الأنظمة الاجتماعية الشمولية

ج –دراسة الثقافة والسلوك

تاسعا: بعض تطبيقات المنهج المقارن

1 – مقارنة أرسطو بين النظم السياسية في عصره

2 – مقارنة ابن خلدون بين المجتمع البدوي والحضري

3 – مقارنة سبنسر بين المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي

عاشرا: صعوبات استخدام المنهج المقارن

الحادي عشر: تقييم عام للمنهج المقارن

تمهيد

إن المعرفة وإقامة البرهان، وتقرير المفاهيم تعتمد اعتمادا كبيرا على المقارنة، حيث لعبت دورا هاما بغض النظر عن أن الإنسان أدرك ذلك بوعي، أو لم يدركه كما هو الأمر بالنسبة لاكتشاف الإنسان للهواء دون أن يعرف شيئا عن تركيبه الكيميائي الذي عرف في وقت لاحق، فمقارنة الإنسان للطبيعة والمجتمع جرت معا في الوقت الذي ظهر فيه، وقد كانت المقارنة معروفة مند القدم ولكنها فقدت أهميتها في القرون الوسطى، ولم تبعث من جديد في أوروبا إلاّ في القرن 18- 19 وذلك بالارتباط مع تقدم العلوم ومنها علم المناهج، علما بأن البحث العلمي وعملية المعرفة هي من عمليات المقارنة، أي مقارنة تساعد البحث العلمي، وكثيرا ما يقتصر البحث على تبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر المدروسة.

والمقارنة تستخدم من قبل الناس في جميع أوجه نشاطهم، رغم أن المقارنة كمنهج قائم بذاته حديث النشأة، ولكنها قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدمها "أرسطو" و"أفلاطون" كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش، كما تم استخدامها في الدراسات المتعلقة بالمواضيع العامة كمقارنة بلد ببلد آخر، إضافة إلى استعمالها في المواضيع والقضايا الجزئية التي تحتاج إلى الدراسة، والدقة، كما أسهمت الدراسات المقارنة بالكشف عن أنماط التطور، واتجاهاته في النظم الاجتماعية.

فالمنهج المقارن هو" الأداة المثلى في علم الاجتماع" كما أكد عليها ليس العلماء المحدثين فقط، بل المؤسسين الأوائل لهذا العلم أيضا.

يقوم المنهج المقارن على أساس مقارنة الظاهرة الاجتماعية في وضعين مختلفين، أو في عدة أوضاع مختلفة، كأن نقارن علاقة الفتى بالفتاة أثناء الخطوبة في مجتمع غربي كالمجتمع الفرنسي مثلا، ومجتمع عربي إسلامي كالمجتمع الجزائري، أو كأن نقارن ظاهرة التدين في مجتمعين شرقيين كالمجتمع الجزائري والسعودي، وكأن نقارن المكانة الاجتماعية للمرأة في الريف والحضر...الخ.

فالمنهج المقارن يساعد الباحث على اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها، وذلك عن طريق المضاهاة وإبراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين، أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تقهقر الظاهرة عبر الزمن.

وعليه، فالمنهج المقارن هو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر، نستطيع من خلاله الحصول على المعارف التي تميز موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف.

ويمكن القول بأن سمة هامة امتاز بها المنهج المقارن يصفها "إميل دول كايم" بأنها نوع من "التجريب غير المباشر" حيث يرى أننا إذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين

الظواهر عن طريق التجربة، فإن هناك مجالات كثيرة في مجال العلوم الإنسانية يصعب فيها إجراء تجارب مماثلة في دقتها لتجارب العلوم الطبيعية، ومن ثم فإن الطريقة التي أمامنا هي إجراء تجارب غير مباشرة وهي التي يتيحها المنهج المقارن.

فالترابط بين العلوم المختلفة منهج تدلل عليه العلوم التجريبية، وقيمة هذه الدراسات ونظمها المعرفية هي منهجية الربط بين أكثر من فرع من فروعها في نظام معرفي واحد، إذن المنهج المقارن هو منهج متعدد الأدوات، يستخدم في مجالات الوصف، والتفسير، والتحليل، والتنبؤ، ولكن وفق حاجات الدراسة المقارنة، لكنه في نفس الوقت لا ينفصل عن مناهج البحث المعروفة.

أولا: تعريف المنهج المقارن:

تعني المقارنة لغة مقابلة الأحداث بعضها ببعض لكشف ما بينها من وجوه شبه أو علاقة، أما اصطلاحا فالمنهج المقارن هو مفهوم مركب من مصطلحين هما:

- المنهج
- والمقارنة

فالمنهج هو مجموعة الأطر، والإجراءات، والخطوات التي يضعها الباحث عند دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة (1)

أما المقارنة فتعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أو تحديد أوجه الاختلاف، وأوجه الإئتلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر.(2)

والمنهج المقارن بصفة عامة هو القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشياء والنظائر بتعبير ابن خلدون، والمقارنة بين خاصيتها، وله مستويات، المستوى التشكيلي أو الخارجي كالأحجام، والألوان، والمسافات، والأعداد، وهناك المستوى الداخلي أو الجوهري وهو المتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها، بمعنى أن المقارنة تتناول البنيات الأساسية المكونة للظاهرة، والتعمق وسبر جوهر الظواهر والتمعن فيها.(3)

هذا وقد كان للمنهج المقارن الكثير من التعاريف للعديد من العلماء والمفكرين نذكر منها: تعريف "إميل دوركايم" الذي قال عن المنهج المقارن أنه "تجريب غير مباشر يتم من خلاله الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها".

ويقصد "إميل دوركايم" بالتجريب الغير مباشر هنا المقارنة والتي في رأيه المعوض الأساسي والرئيسي للتجريب المباشر، وهو ما يميز البحث

---

(1)- غريب عبد السميع غريب: البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والإمبريقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2004م، ص 115.

(2) - عبد الناصر الجندي: تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 168.

(3) - عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 92، 93.

العلمـي في ميـدان العلـوم الإنـسانية، والبحـث العلمـي في ميـدان الطبيعيـات والعلـوم التكنولوجية.[1]

أما "جون اسـتيوارت ميـل" فقـد عـرف المـنهج المقـارن قـائلا: "هـو دراسـة ظـواهر متشابهة، أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المـنظم للاختلافـات في موضـوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر" [2]

ويستطرد قائلا: "إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلـين في كل الظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف".

للبرهنة على صحة هذا التعريف، يورد لنا "ميـل" مثـال نمـوذجي عـن دولتـين لهـما نفس النظام القانوني، والخلفيـة الثقافيـة، والتركيبـة الـسكانية، والمـوارد الطبيعيـة، ولكـنهما يختلفان في عنصر واحد هو وجود التخطيط في دولة واحدة فقط دون الأخرى.[3]

ويقصد "محمد علي محمد" المـنهج المقـارن بـالمعنى العـام هـو مقارنـة بـين بعـض المتغيرات، كما له معنى خاص وهو عادة ما يقصد به دراسة توزيع الظـواهر الاجتماعيـة في مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة، أو حتـى مقارنـة مجتمعـات كليـة بعـضها بـبعض، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيـسية مـن حيـث اسـتمرارها، وتطورهـا، والتغيـير الـذي يطـرأ عليها.[4]

---

(1)- عبد الناصر الجندي: مرجع سابق،ص 169.

(2) - محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات)، الجزائر 1997م، ص 70.

(3)- عبد الناصر جندي: مرجع سابق، ص 169.

(4)- رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 97.

وفي الأخير يمكن إيجاز تعريف المنهج المقارن بالقول:

المنهج المقارن هو الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر والعمليات، والتفاعلات، والمؤسسات الاجتماعية دراسة مقارنة تتخصص بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر والمؤسسات في مجتمعات مختلفة، وبيئات متباينة جغرافيا، وإقليميا، وفي مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة.(1)

ثانيا: أهداف المنهج المقارن

تنطوي المقارنة على أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي في العلوم الاجتماعية باعتبارها إحدى الطرق المستخدمة في معالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن، ويمكن أن نحصر أهمية المقارنة وأهدافها في النقاط التالية:

- القيام بدراسة مقارنة على الظاهرة الاجتماعية، أو النفسية، أو الإنسانية والتي تتطلب المقارنة ولا تتطلب الوصف أو التجريب، أو أسلوب من الأساليب البحثية الأخرى من أجل الوصول إلى حل الإشكال الذي أدى إلى وجود المشكل.
- جمع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية نظرية فقط أو ميدانية فقط، أو نظرية وميدانية حول الظاهرة موضوع الدراسة.(2)

---

(1) - إحسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005م، ص 101.
(2) - رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص 102.

- إن التحليل المقارن يكون طريقا نحو اكتشاف المتغيرات الجديدة في الظـواهر التـي لا تظهر للعيان إلا عن طريق التفسير المقارن.
- تساهم المقارنـة في تـوفير درجـة عاليـة مـن العموميـة بواسـطة القـوانين التـي يمكـن اكتشافها عن طريق المقارنة.
- إن المقارنة طريق مناسب لبيان خـصائص الأشـياء، وتميزهـا عـن طريـق مقابلتهـا مـع بعضها البعض، وبالتالي فهو منهج جيد للتحليل، والتفسير في ميدان العلوم الاجتماعية، خاصة بالنسبة للموضوعات المعقدة.
- إن التحليل المقارن يوظف أطروحات وآراء الأفراد المبحوثين، أو المـسئولين الـذين هـم في علاقة بالظاهرة موضوع البحث، وإجراء مقارنة بينها.[1]
- تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعيننـا عـلى تقـويم ثقافتنـا الخاصـة، فهي رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعـارف والمعلومـات عـن الأمـم والـشعوب الأخرى.
- كما تمدنا المقارنة بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التـي وقعـت فيهـا بلدان أخرى، وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.

(1) - عامر مصباح: مرجع سابق، ص 94.

- كذلك يستهدف المنهج المقارن البحث عن القواعد والانتظامات، أي السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة، أي البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة.(1)

وكنتيجة لهذه الأهداف، أصبحنا نرى تزايد الجهود العلمية في مجال الدراسات المقارنة من أجل زيادة القدرة على فهم الظواهر، وتفسيرها، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الظواهر الاجتماعية.

ثالثا: أوجه المقارنة وحالاتها

أ - أوجه المقارنة

هناك عدة أوجه أو أبعاد يمكن أن تأخذها المقارنة، ويمكن الاعتماد عليها عند استخدام المنهج المقارن، والتي هي بمثابة مقاييس لتوجيه البحث، وقد حاول علماء المنهجية حصر مثل هذه الأوجه، ومن بين هذه الاقتراحات ما طرحه معنى "خليل عمرو" وزملاؤه في النقاط التالية:

1-الوجه التاريخي

يقوم هذا المقياس على مقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مراحل زمنية متعاقبة، وتحديد التطورات التي طرأت عليها بفعل الزمن، والخواص التي

(1)- محمد شلبي: مرجع سابق، ص 82، 83.

لم تتأثر بفعل الزمن، مثل دراسة الزواج الداخلي (زواج الأقارب) في المجتمع الجزائري خلال العقود الزمنية الخمسة الماضية.

2 – الوجه المكاني

يتم في هذا البعد من المقارنة مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان معين بنظيرتها في مكان آخر، وتحديد أوجه الاتفاق، والاختلاف، مثل دراسة ظاهرة التسرب المدرسي في مناطق القطر الجزائري الأربع (الشمال والجنوب والشرق والغرب)، أو تقييم نتائج الباكالوريا في مناطق مختلفة من القطر، وتحديد أوجه الاختلاف والاتفاق بين المناطق من حيث تأثير المنطقة على الظاهرة، كطبيعة المناخ، وكثافة السكان، ووجود البحر، والهضاب العليا.

3- الوجه الزماني المكاني

يقوم هذا البعد من المقارنة على عاملي المكان والزمان في نفس الوقت، بمعنى مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان ما، وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى، وأزمنة متباينة، مثل مقارنة وظيفة الشعر الاجتماعي في الوقت الراهن في المجتمع العربي مع العصر الجاهلي، والعباسي، ثم مقارنة

هذا النتاج الأدبي مع وظيفة الشعر الاجتماعي في فرنسا في الوقت الراهن، وفي ألمانيا في بداية هذا القرن، وفي اليونان بعد منتصف هذا القرن.[1]

ب - حالات المقارنة

يمكن حصر حالات المقارنة في أربع أنواع هي

1 ـ مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة، كدراسة "مارك ابراهموس" التي طبقها على ثمانية وثلاثين مجتمعا تمثل مرحلة ما قبل التصنيع، وفيه صنف الباحث مضمون المقارنة في ست وحدات مترابطة (البناء الاجتماعي، البناء السياسي، البناء السكاني، النمو الاقتصادي والاجتماعي، النسق القرابي، الاضطهاد الخارجي).

2 ـ مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة كدراسة " مارفن أولسن" للتطور السياسي في 115 بلدا أميا، وفيها صنف متغير التطور السياسي في خمس وحدات هي:(الوظيفة الادارية، الوظيفة القانونية، التنظيم الحزبي، السلطان والسلطة، تأثير المواطنين).

3 ـ علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد علاقتها بالدخل القومي في المجتمع الصناعي، أو دراسة علاقة معدل الإنجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية (حضرية، ريفية) في المجتمع الصناعي.

---

(1) - عامر مصباح: مرجع سابق، ص 95، 96.

4 ـ علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة، مثل دراسة علاقة التنمية الاجتماعية بالدخل القومي في مجتمع صناعي، ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي.

والمثالان الأخيران يعتبران من أعقد أنواع المقارنة لأنهما يحتاجان إلى جهد كبير، وثقافة عميقة، فضلا عن معلومات وبيانات إحصائية دقيقة قد لا توفر بنفس الدقة في بعض المجالات، لكنه مع ذلك تعطي المقارنة قوة، وفاعلية تسمح بتوسيع مساحة التحليل، والاستنتاج من أجل الوصول إلى تعميمات يمكن اعتمادها.(1)

رابعا: توظيف المنهج المقارن

الطالب أو الباحث عند توظيفه للمنهج المقارن يجب عليه إتباع ما يلي:

1ـ يبرز سبب اختيار المنهج المقارن منهجا لبحثه دون غيره من المناهج.

2ـ يبرز بأن المنهج المقارن هو المعتمد في البحث، وبه يتم البحث في جوانبه النظرية، والميدانية، وإذا كان البحث نظريا فقط، فيفسر بأن المنهج المقارن يتم البحث به في محاور البحث النظرية، مبتدءا بالفصل الأول إلى الفصل الأخير في البحث.

3ـ يرتكز المنهج المقارن على ما يلي:

* ماذا يقارن...؟

---

(1) - عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالية التقنيات المقاربات، دار الكتب، منطقة بئر الحسن، 2000م، ص 96، 97.

* لماذا يقارن...؟

* كيف يقارن...؟

ويكون تبيان ذلك كما يلي:

أـ يحدد المحاور التي تقتضي المقارنة.

ب ـ يعلل سبب المقارنة.

ج ـ تكون المقارنة في:

- أوجه الشبه بين محورين، أو عاملين، أو ظاهرتين، أو ظرفين.
- يعلل لماذا أوجه الشبه.
- أوجه الاختلاف بين محورين، أو عاملين، أو ظاهرتين، أو ظرفين.
- يعلل لماذا أوجه الاختلاف.
- يوضح كيف كانت أوجه الاختلاف.
- يبين في كلا الحالتين (أوجه الشبه أو أوجه الاختلاف)، وفي ظل أي ظروف يسود الشبه أو الاختلاف.
- ربط علاقة المقارنة بين جميع محاور البحث.
- يتبع الباحث أسلوب التحليل في المقارنة مع الاستعانة بالتحليل الكمي كلما تطلب الأمر ذلك.[1]

(1) - رشيد زرواتي: مرجع سابق، ص 106.

خامسا: خطوات المنهج المقارن

المنهج المقارن كغيره من المناهج في العلوم الاجتماعية، يتضمن مجموعة من الخطوات التي هي بمثابة المعايير المنهجية التي يلتزم بها الباحث أو الطالب عند قيامه بالمقارنة بشكل يؤدي إلى امتلاك بحثه صفة المقارنة.

وقد تحدث الكثير من الباحثين في حقل المنهجية عن هذه الخطوات، بحيث يمكن حصر مجمل ما قالوه حول هذه النقطة في مجموعة من النقاط هي كما يلي:

الخطوة الأولى: وجود الظاهرة، والشعور بأن الظاهرة تشكل مشكلا يجب دراسته وإيجاد الحلول له.

الخطوة الثانية: الملاحظة، وفيها يلاحظ الباحث تواجد الظاهرة، واستمرار المشكل، كما يلاحظ التأثيرات السلبية الناجمة عن المشكل، كما يلاحظ أبعاد المشكل وخطورته.[1]

الخطوة الثالثة: تحديد إشكالية الموضوع المقارن بدقة، وتفصيلها إلى الأسئلة الجزئية التي تعكس بدورها أبعاد الدراسة.[2]

وينبغي للباحث أن يصوغ مشكلته صياغة واضحة، ودقيقة إذا أراد لمجهوداته أن تكلّل بالنجاح، ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر الخطوات وأصعبها.

---

(1) - رشيد زرواتي: نفس المرجع السابق، ص 101.

(2)- عامر مصباح: مرجع سابق، ص 94.

وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة. فالوحدة قد تكون دولة، أو السلوك الانتخابي، أو اتجاه الرأي العام، أو الثقافة بمفهومها الشاسع.

الخطوة الرابعة: بناء على تساؤلات البحث، لابد من صياغة الفروض بشكل تكون قابلة للتحقق العلمي عبر المنهج المقارن.

وهذه الفروض هي عبارة عن جمل توكيدية، تقريرية، تتضمن علاقة افتراضية بين متغيرين أو أكثر، مثل الافتراض بوجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية.(1)

وبشكل عام صياغة الفروض هي خطوة يحدد من خلالها الباحث أبعاد المشكلة، وأسبابها، وزواياها، والتصورات التي يمكن من خلالها دراستها وفهمها.

الخطوة الخامسة: تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، والمفاهيم هي تلك الألفاظ التي نعبر بها عن الظواهر التي تتقاسمها الخصائص المشتركة، وتحديد المفهوم ينبغي أن يسبق جمع البيانات الكمية، كما أنه يقود الباحث في اختيار الوسائل الأمبريقية، و"المتغيرات الجديدة تشتق من المفاهيم الجديدة" كما يقول "جوفاني سارتوري".

---

(1) - محمد شلبي: مرجع سابق، ص 76، 77.

والمفاهيم ضرورية كنقاط انطلاق مرجعية لتجميع الظواهر المتباينة جغرافيا أو لغويا، كمفهوم _(رئيس الوزراء) يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني، والمستشار الألماني، ورئيس الوزراء الإيطالي.

كما يفيد تحديد المفهوم في تجنب التزييف في المسميات، فالكثير من الدول تطلق على نفسها ديمقراطية وهي ليست كذلك، وبدون مفاهيم فإننا نضطر إلى جمع بيانات ومعلومات عن البلدان، ولكن دون أن نمتلك قاعدة مفاهيمية_لربط بلد بآخر.

فالعلوم تعتمد على مفاهيمها كما يقول "جورج تومبسون" وتعتبر المفاهيم أهم من النظريات التي لا يمكن أن تصاغ إلاّ في مفاهيم، ما أن هناك علاقة بين المفهوم وغرض البحث.

والمفاهيم هي الدليل الذي يسترشد به الباحث في عملية المقارنة، حتى لا يتيه ويظل جهده عبارة عن تجميع وتصنيف لوقائع متشابهة بدون رابط بينها، ولا سياق ينظمها، وعليه فبدون تجريد وبناء ذهني لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة.

الخطوة السادسة: جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية عن الظاهرة، وتعد البيانات ضرورية للمقارنة، ولاختيار الفروض التي تمت صياغتها، فهي الوسيلة التي نستوضح بها خصائص الوحدة التي نسعى إلى مقارنتها، ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة، أو أسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة، أو الوثائق والسجلات الإدارية،

أو التقارير، أو الإحصاءات الرسمية، أو الاختبارات، والمقاييس، والمصادر، والمراجع.

وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الوسيلة، أو يستدعي مجموعة وسائل لاستيضاح الإبهام، وإزالة الغموض، وسبر أغوار الأشياء.(1)

ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث أن يكون ملما بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه، إذ تعد معرفة لغة شعب، وثقافته، وعاداته، وتاريخه، ورموزه المختلفة، ومعاييره ضرورية لصياغة المداخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسته، لأن المعرفة الجيدة بالآخر تورث الثقة بين الباحث والمبحوثين.(2)

الخطوة السابعة: تنظيم وترتيب وتصنيف المادة العلمية النظرية، والميدانية التي تم الحصول عليها، ووضع محاور تسمح للمقارنة بينها.

الخطوة الثامنة: الشرح والتفسير (المقارنة)، وفيها يقارن الباحث في أوجه الاختلاف، كما يقارب بين أوجه الاتفاق، وهل الاختلاف اختلافا كليا أو هو جزئيا؟ وهل الاتفاق كليا أو هو جزئيا؟ مع التحليل والتفسير والتعليل والتركيب، ويصحب ذلك دلالات نظرية، وإحصائية، مع ذكر بعض النماذج المفسرة لذلك.(3)

أي أن الباحث في هذه الخطوة يعمل على التفريق بين أوجه التشابه والاختلاف الأساسية بشكل يوضح له الوحدات النظرية الجوهرية عن

(1)- محمد شلبي: مرجع سابق، ص 77، 78.

(2) نفس المرجع، ص 81.

(3) رشيد زرواتي: مرجع سابق، ص 101.

الثانوية، ثم يقوم بتفسير وتحليل خواص التشابه والاختلاف الرئيسية والثانوية، ليصل في الأخير إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري.

الخطوة التاسعة: صياغة النتائج العلمية، وتحديدها في نقاط بدقة، والتحقق من صدق الفرضيات المطروحة من عدمه بما يجيب عن تساؤلات البحث.(1)

وكخطوة أخيرة يصل الباحث إلى إمكانية تعميم النتائج المحصل عليها، وإمكانية التنبؤ المستقبلي بحدوث الظواهر.

سادسا: استخدامات المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية

1 - في علم الاجتماع

يصلح المنهج المقارن للتطبيق على كافة العلوم الاجتماعية، فالبحث السوسيولوجي بطبيعته يقبل المقارنات، بل تعتبر المقارنة من أهم الأسس التي اعتمدها علماء الاجتماع المؤسسون في بحوثهم الاجتماعية الأولى، وفي وضع أسس علم الاجتماع، فقد رأى "دور كايم" وغيره من علماء الاجتماع أن المنهج المقارن هو "الأداة الفضلى لبحوث علم الاجتماع" حيث مزج بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن في دراساته المختلفة.(2)

وإذا كان التاريخ يهتم بالحوادث الماضية من حيث هي حوادث خاصة، ويبحث عن أسبابها في حدود معينة من الزمان والمكان، فإن علم الاجتماع

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 95.

(2) - إبراهيم الأبرش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م، ص 177.

يتجاوز الحدود المكانية والزمنية، ويطلب العلاقات العامة الثابتة بين الحوادث التي تقع في المجتمعات عبر الزمان والمكان، وتتمثل هذه العلاقات العامة الثابتة(أي القوانين) في وحدة العادات، والمعتقدات لدى مختلف الأمم المتباعدة في الزمان، والمكان عند وحدة الشروط الاجتماعية، بحيث يمكننا أن نقول أن الشروط الاجتماعية المتماثلة تحدث ظواهر اجتماعية متماثلة (أي المؤسسات، والأخلاق، والمعتقدات التي تظهر في فئة بشرية)، يستعين العالم الاجتماعي في تحقيق الفروض بالتاريخ المقارن، فيتناول المجتمعات في أمكنة وأزمنة مختلفة، فيلاحظ كيف أن الظاهرة المعينة تتغير تبعا لتغير ظاهرة أخرى معينة، ومن هنا، فمنهج علم الاجتماع هو منهج مقارنة بالدرجة الأولى، يعتمد على الإحصاء، والخطوط البيانية لتأخذ شكلا رياضيا، ونأخذ مثال ذلك ظاهرة الانتحار الذي درسه "دوركايم" للكشف عن العلاقة الثابتة بين النسبة للمنتحرين والحالة المدنية، والدين، ونمط العيش، فتبين له أن الانتحار بين المتزوجين وهو عند المتزوجين الذين لا أولاد لهم أرفع منه عند المتزوجين الذين لهم أولادا، وأن البروتستانيين ينتحرون أكثر من الكاثولكيين...الخ، فاستخلص من هذه المعطيات الإحصائية قانونا اجتماعيا مؤداه " أن الانتحار يتناسب عكسا مع درجة الاندماج في المجتمع الديني، والمجتمع العائلي، والمجتمع السياسي."

2 - في العلوم السياسية

لقد ساعد المنهج المقارن بشكل كبير في تطور علم السياسة، فقد استخدمته العديد من الدول ومن أهمها اليونان من أجل المقارنة بين الأنظمة السياسية لمدنها، وذلك لتبني الأنظمة المثلى، فقد قام "أرسطو" بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه المدن، واعتمد في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصوصياتها.

كما نجد "مونتسكيو" الذي صنف الأنظمة إلى جمهورية ملكية، دستورية، واستبدادية، وأكد في مقارنته أن تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية، التي تتم داخل النظام، فالجمهورية في نظره هي التي تسود فيها العدالة والقانون، وتصان فيها الحريات الخاصة، والعامة.

أما "ميكيافيلي" فقد ميز في مقارنته بين 3 أصناف من الدول وهي:

- الدولة التي يحكمها ملك واحد.
- الدولة الأرستقراطية وتحكمها أقلية النبلاء.
- الدولة الديمقراطية وهي التي ترجع فيها السيادة للشعب.

3 - في العلوم القانونية

لقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19 بتأسيس جمعية التشريع المقارن بباريس سنة 1869م، حيث تهتم دراسة القانون المقارن بمقارنة قوانين بلدان مختلفة لأجل معرفة أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين هاته القوانين، كما يعمل على تفسير مختلف فروع القانون.

فقد استعمل "ماكس فيبر" المنهج المقارن لدراسة المبدأ الذي تقوم عليه ممارسة السلطة في المجتمع، وقد قارن وميز بين ثلاثة أنواع من السلطات وهي:

5 السلطة الكاريزماتية: والتي يمارسها أشخاص تكون لهم قدرات ذهنية، وشخصية كبيرة وخارقة يخضع لها المحكومين.

6 السلطة التنفيذية: وهي السلطة التي تستند في أحكامها على العادات والتقاليد، والأعراف السائدة في بلد معين.

7 السلطة القانونية: وهي السلطة التي يستمد فيها الحاكم شرعيته من القانون، وهي السلطة التي تعمل بها المجتمعات المتقدمة.

سابعا: علاقة المنهج المقارن ببعض المناهج الأخرى

1 - منهج دراسة الحالة:

تركز غالبية البحوث الميدانية وخصوصا في دراسة التنظيمات على منهج دراسة الحالة، من منطلق أن التنظيمات تضم آلاف الأشخاص، الأمر الذي يجعل دراستها كلها شيء متعذر، فتدرس حالة أو حالتين، وتعمم النتائج، لكن النقد الذي يوجه إلى تفضيل دراسة الحالة تكون مفيدة في حالة ما إذا كان محور الاهتمام هو معرفة الخصائص السلوكية للأفراد.

أما إذا أردنا أن نتعرف على الخصائص البنائية للتنظيم، فليس من الضروري أن نقضي وقتا طويلا، ونبذل جهدا كبيرا في مسح عدد كبير

من الأعضاء، بل نكتفي بمقارنة ظروف هذا التنظيم -محل البحث- بظروف تنظيمات أخرى من خلال التحليل النظري الدقيق للتراث، أو يركز التحليل على المقارنات الداخلية بين مختلف وحدات التنظيم، وهذا الإجراء الأخير يجعل الباحث مضطرا للتركيز على المبادئ التي تحكم تطور التنظيمات، وقيامها بوظائفها.

2 - المنهج التجريبي:

يرى العديد من الباحثين الاجتماعيين المحبذين لتطبيق قواعد المنهج العلمي في دراسة المجتمع، وفي إطار ردهم على المعارضين القائلين أن صعوبة التجريب في العلوم الاجتماعية يقلل من علميتها، يرون أن المنهج المقارن في البحث الاجتماعي من خلاله يستطيع الباحث استبصار أوجه التحول والتطور التي تطرأ على الظاهرة، وما هي المؤثرات التي تعطي للظاهرة طابعا محددا في ظروف محددة، كما يمكن عن طريق المقارنة استخلاص القوانين التي تتحكم في بعض الظواهر الاجتماعية، بل يتداخل المنهج التجريبي مع المنهج المقارن، فالباحث عندما يستعمل المنهج التجريبي مطبقا طريقة المجموعات المناوبة مثلا، فإنه في نفس الوقت يجري مقارنة لأنه يقارن بين نتائج التجربة، ما قبل إدخال العامل المتغير وما بعده، وما قبل استعمال المجموعة المناوبة، وما بعدها، فالتجريب يتضمن في داخله عنصر المقارنة.

3 - المنهج التاريخي:

كما سبق الذكر فالمقارنة إما أن تكون بين ظواهر أو مجموعات معاصرة وأخرى ماضوية، وعليه فأن المنهج المقارن يعتمد التاريخ أحيانا، ومن جهة أخرى فإن التاريخ لا يكون منهجا لمجرد تكديسه لمجريات الأحداث، بل لأن الباحث يلجأ إلى توظيف التاريخ لاستخلاص قوانين عامة حول ظاهرة ما من خلال مقارنة أشكال هذه الظاهرة عبر التاريخ، وهنا ظهر ما يسمى بالتاريخ المقارن، ويعد "دور كايم" خير من جمع بين ما بين التاريخ والمنهج المقارن، حيث يرى أن معرفة مؤسسة ما لا يتم إلا بتتبع تطورها عبر التاريخ، وإجراء مقارنة بين مراحل تطورها، حيث يقول: "المؤسسة المبحوث فيها نشأت تبعا قطعة قطعة، فالأجزاء التي تؤلفها ولدت بعضها بعد بعض، ثم أضيفت سريعة أو بطيئة بعضها إلى بعض، فيكفي إذن أن تلاحق سير تكوينها في الزمن أي في التاريخ، لكي نتبين العناصر المختلفة التي تتركب منها، والتي كانت من طبعها متفرقة".

ويرى "أرمان كوفيليه" أن التاريخ المقارن في علم الاجتماع معادلا للمنهج الاختياري – التجريبي- وهو يستند على قول "دور كايم" أنه ليس لدينا سوى طريقة واحدة لنبين وجود علاقة منطقية بين حدثين –كالعلاقة السببية- وهذه الطريقة في نظره هي عمل مقارنة بين الحالتين اللتين يكون فيهما هذين الحادثين إما حاضرين كلاهما، وإما غائبين كلاهما،

ثم البحث عما إذا كانت التقلبات التي تطرأ عليهما في هذه الظروف المختلفة تدل على تعلق أحدهما بالآخر.

ينبغي ألا نخلط بين المنهج المقارن والمنهج التاريخي، إذ أن الفكرة الأساسية في المنهج التاريخي هي التطور وتتبعه وتعقبه على مر الزمان، بينما الفكرة الأساسية في المنهج المقارن هي مقارنة الظاهرة في وضعين اجتماعيين مختلفين، وما دام الأساس في المنهج التاريخي هو التطور، فهذا يقتضي أن تكون الظاهرة المدروسة في مجتمع واحد ليتسنى تتبع هذا التطور فترة بعد أخرى. أما في المنهج المقارن فتكون الظاهرة في مجتمعين مختلفين، أو في وضعين اجتماعيين مختلفين، وفي المنهج التاريخي يرجع الباحث بالظاهرة إلى الوراء ليرى كيف نشأت، ثم تطورت، وفي المنهج المقارن يقارن الباحث ظاهرة موجودة في الوقت الحاضر في مجتمعين مختلفين دون الحاجة إلى أن يعود بها إلى الماضي، وقد يوضح المثال التالي الفرق بين المنهجين، لنفرض أننا ندرس ظاهرة معاملة الصغار للكبار في المجتمع الجزائري، فطبقا للمنهج التاريخي، فإننا نعود إلى المجتمع الجزائري في عهوده المختلفة قبل الإسلام وبعده، وإلى عهود الاحتلال المختلفة، وأخيرا العهد الحديث، وننظر كيف كانت هذه الظاهرة في كل عهد، وما مدى التطور الذي لحقها في العهد الذي يليه، وهل هذا التطور بالزيادة أم بالنقص...؟

ولكن إذا درسنا الظاهرة نفسها طبقا للمنهج المقارن، فإن المقارنة قد تكون بين جماعة ريفية وجماعة حضرية في الوقت الحاضر مثلا، ثم نستنتج

"مثلا" أن الظاهرة تعقدت كثيرا، ولكن لا يهمنا كيف تـم هـذا التعقّـد، ولا في أي عهـد مـن العهود التي مرّ بها المجتمع الليبي قد تم هذا التعقد، وهل حدث هذا التعقد دفعة واحدة أم تم بالتدريج...؟

إن المنهج المقـارن يـساعد الباحـث عـلى اكتـشاف الخـصائص الكليـة للظـاهرة في ماضـيها، وحاضرها، ومستقبلها، وذلك عن طريق المضاهاة، وإبراز الصفات المتشابهة، والمختلفـة بـين ظاهرتين،أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تقهقر الظاهرة.

ثامنا: مجالات تطبيق المنهج المقارن

كما سبق الذكر، فإن البحوث الاجتماعية كثيرا ما تلجأ إلى المقارنة سواء بطريقـة مبـاشرة، أو طريقة غير مباشرة، حيث تنوب المقارنة محل التجريب في كثير مـن الحـالات، ولكـن هنـاك مجالات أكثر من غيرها تكيفا مع مقتضيات المنهج المقارن، وأهم هذه المجالات هي:

أ – دراسة النظم الاجتماعية في أبعادها المختلفة

يعتبر هذا المجال من أهم مجالات تطبيق المنهج المقارن، بحيث يقوم الباحـث بمقارنـة نظـامين اجتماعيين – أو أكثر- مع بعضهما البعض للتعرف على أوجه الاختلاف والتشابه بينها، صحيح أنـه لا يوجـد نظـام اجتماعـي متطـابق مـع آخـر حيـث لكـل مجتمـع خـصوصياته، إلا أن هـذا لا

يمنع من وجود عناصر مشتركة نابعة من الطبيعة البشرية، وخاضعة لسنة التطور، والتعرف على هذه القوانين، أو العوامل المشتركة هي التي تسمح بعزل العوامل الشاذة أو الداخلية والتي تعطي للظواهر الاجتماعية في مجتمع ما خصوصياتها، الأمر الذي يساعد على التعامل مع هذه الخصوصيات لتحجيمها، و الحد منها إن كانت سلبية، أو دراستها واستيعابها، ومحاولة تعميمها إن كانت إيجابية.

ودراسة النظم الاجتماعية المحلية قد تكون دراسة لأنظمة القرابة، أو المعتقدات الدينية، والعادات، ومن أمثلة ذلك الدراسات المقارنة التي أجراها علماء الأناسة غلى المجتمعات التقليدية، سواء من خلال مقارنتها مع بعضها البعض، أو مقارنتها بنظم المجتمعات المعاصرة، ويذكر في هذا السياق الدراسات التي قام بها "إيفانز برتشارد" " Prithechard Evans " حول أنساق القرابة في المجتمعات البدائية.

ب - دراسة الأنظمة الاجتماعية الشمولية

وهذا النوع من الدراسة قد يأخذ طابع مقارنة مجتمعات كلية معاصرة مع بعضها البعض، كمقارنة مجتمع اشتراكي بمجتمع رأسمالي، أو مجتمع تسلطي مع مجتمع ديمقراطي، أو تأخذ طابع مقارنة مجتمعات في مستويات حضارية متباينة، كمقارنة المجتمعات البدوية مع المجتمعات المتحضرة – نموذج ابن خلدون كما سنرى-

ج - دراسة الثقافة والسلوك

هذا النوع من الدراسات يهتم بالبحث عن أوجه التشابه، وأوجه الاختلاف بين الأنماط الثقافية في مجتمعات متغايرة، وانعكاس ذلك على سلوك الأفراد، حيث اكتشف العلامات من خلال مقارنة ثقافات مع بعضها البعض، أن بعض الثقافات تساعد على بلورة شخصية مستقلة وقيادية لدى أفراد المجتمع، وبعضها الآخر يخلق شخصية خضوعية، استسلامية، وفي هذا السياق يرى "رالف لنتون Ralf Linton" أن للثقافة النصيب الأكبر في تكوين الشخصية، وأن فهم شخصية الفرد لا يكون بالاقتصار على الدراسات السيكولوجية، بل يجب الاهتمام بالمحيط الثقافي كمحدد لتكوين الشخصية.

ومن الدراسات الحديثة في هذا المجال تلك التي اهتمت بمقارنة المجتمع الياباني بالمجتمعات الأخرى، وخصوصا المجتمع العربي، وكيف أن اليابان استطاعت في وقت قياسي أن تصبح من الدول الأكثر تحضرا في العالم، بينما بقي المجتمع العربي يراوح مكانه، وكان الجواب أن الثقافة التي تسود في المجتمع الياباني تخلق أفرادا يحبون العمل، ويقدسونه، ويحترمون الوقت والنظام.

من المعلوم أن المهتمين بالتنظيمات يهدفون بالدرجة الأولى إلى التوصل إلى الخصائص العامة المميزة - للتنظيمات بمختلف أنواعها، وتباين أهدافها- نقابات، أحزاب سياسية، جمعيات، جماعات ضغط الخ...،

والتعرف على الآليات والأسس الثابتة بوجود عمل هذه التنظيمات لا يستقيم بمجرد دراسة حالة تنظيم واحد، وتعميم نتائج الدراسة على بقية التنظيمات، بل يستحسن دراستها دراسة مقارنة.

ومن هنا تهتم الدراسة المقارنة للتنظيمات بوضع فروض ومحاولة اختبارها من خلال عدة نماذج للتنظيم محل البحث، مثلا – الجماعات الأصولية- وغالبا ما تنصب هذه الفروض حول واحد من المجالات الثلاثة الآتية:

- **الفرد:** بمعنى دور الشخصيات القيادية في حياة التنظيم، وتماسكه، حيث غلبة التنظيمات في دول العالم الثالث يتمركز حول زعيم حزب أو تنظيم، بل قد ينفرط عقد التنظيم إذا مات الزعيم أو تخلى عن الحزب.
- **بناء العلاقات بين الأفراد:** أي تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية داخل التنظيم، وخصائص بناء الجماعة.
- **والمجال الثالث** يهتم بخصائص وسمات التنظيمات ذاتها، من حيث برنامجها، وأهدافها، أو مؤسساتها الداخلية، وعلاقتها بالسلطة والمجتمع.

تاسعا: بعض تطبيقات المنهج المقارن

حتى يمكن مقارنة المنهج المقارن سنورد بعض تطبيقاته كما مارسها بعض الباحثين.

1 - مقارنة أرسطو بين النظم السياسية في عصره:

لعل أقدم عمل في هذا المجال هو الذي قام به "أرسطو" (384- 322 قبل الميلاد)، فللوصول إلى النظام السياسي الأفضل قام بدراسة 158 دستورا وقارن بينها، وخلص من هذه المقارنة إلى وضع تقسيم سداسي يشمل كل أنواع الدساتير، أو الأنظمة، فوضع ثلاثة دساتير صالحة وهي:

- الملكية
- الأرسطوقراطية
- الحكومة الدستورية

تقابلها ثلاث أنظمة صالحة وهي:

- حكم الطاغية
- الأرسطوقراطية
- الحكومة الدستورية

تقابلها ثلاث أنظمة فاسدة هي:

- حكم الطاغية
- الحكم الأوليجارشي Oligrachic
- حكم الديمقراطية الغوغائية

وبالمقارنة بينها توصل إلى الحكم الأفضل، وقد عبر أصدق تعبير عن عمل المنهج المقارن عندما قال: في المقام الأول لنحاول أن ندرس كل أنواع التصرف حتى الجزئية المسجلة من قبل السابقين، ثم ندرس الدساتير المجتمعة، ولنلاحظ بعدها ما هي العناصر التي تحافظ، وما هي العناصر التي تدمر الحضارات، ومختلف الدساتير، وما هي الأسباب التي تجعل بعضها حسن الحكم، والآخر سيئا، وبعد إجراء ذلك نكون أكثر كفاءة لمعرفة الدستور الأفضل، وكيف تتوزع سلطته...؟ وما هي ركائزه الأخلاقية، والشرعية...؟

2 - مقارنة ابن خلدون بين المجتمع البدوي والحضري

حيث قام العلامة ابن خلدون بمقارنة مجتمع البداوة بمجتمع الحضر عند العرب، وكانت مقارنته دقيقة تعكس فهما لشروط المنهج التاريخي، وتنطلق من الملاحظة بالمعايشة التي توفر عليها لكونه ابن المنطقة، ومعاصر لعملية التحول، فقام ابن خلدون بمقارنته على مستويين.

- **المستوى الأول:** فيما يتعلق بنظام الحكم، وعلاقته بالعصبية القبلية، حيث يرى أن الدولة في عصر البداوة تؤسس على العصبية القبلية، وكلما كانت العصبية قوية، كانت الدولة قوية، وكلما تقدمت الدولة نحو التحضر، كلما ضعفت عصبيتها، وضعفت معها الدولة.

- **المستوى الثاني:** يخص أسلوب الحياة، وأنماط المعيشة، حيث يقارن بين المجتمعين البدوي والحضري، "فأهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأغنام، وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات، والملابس، والمساكن، وسائر الأحوال، والعوائد، ومقصورون على ما فوق ذلك من حاجي، أو كمالي، يتحذون البيوت من الشعر، والوبر، أو الشجر، أو من الطين، والحجارة غير منجدة، إنما هو قصد الاستغلال، ولكن لا ما وراءه".

وبعد وصف ابن خلدون لحياة البداوة ينتقل لوصف حياة التحضر، حيث يزداد المجتمع تعقيدا، وتغيرا فيقول: "ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش، وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، دعاهم ذلك إلى السكون، والدعة، وتعاونوا في الزائد من الضرورة، واستكثروا من الأقوات، والملابس، والتأنق فيها، وتوسعت البيوت، واختطاط المدن والأمصار للتحضر"[1].

3 – مقارنة سبنسر بين المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي:

فبالإضافة إلى هذا النموذج من المقارنة بين المجتمعات، هناك نموذج "هربرت سبنسر" الذي قارن فيه بين المجتمع العسكري، والمجتمع الصناعي، وحدد لكل منهما صفات مميزة عن الأخرى.

(1) – ابن خلدون: المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بالاشتراك مع دار المدرسة، بيروت 1983، ص 324.

صفات المجتمع العسكري	صفات المجتمع الصناعي
1 – مجتمع دفاعي وهجومي في آن واحد، ولا يهتم بإنتاج السلع الإنتاجية المفيدة للمجتمع العام.	1 – مجتمع مسالم، يهتم بإنتاج السلع المفيدة التي تخدم المجتمع العام.
2 – تعاون أفراده يكون ملزما.	2 – تعاون الأفراد يكون اختياريا، ومنظما حسب تعاقد رسمي مكتوب.
3 – تكون جميع تنظيماته عامة للمجتمع، وليست خاصة بفئة معينة.	3 –تكون معظم تنظيماته الاجتماعية خاصة بالفئات الإنتاجية.
4 – يكون وجود الفرد في المجتمع لخدمة الدول، مع وضع قيود على الملكية الفردية.	4 – تكون الدولة في خدمة الفرد، وتكون هناك حرية فردية مع بعض قيود على الملكية الفردية.
5 – إدارة شؤون الدولة تكون مركزية.	5 – إدارة شؤون الدولة تكون غير مركزية.
6 – يكون بناء التدرج الاجتماعي فيه صلبا، وتكون المكانات موروثة.	6 – يكون البناء الاجتماعي فيه مرنا، وتكون المكانات الاجتماعية فيه غير موروثة.
7- يتمتع بالاستقلال	7 – فقدان الاستقلال الاقتصادي،

الاقتصادي، والكفاءة الذاتية.	واعتماد النشاطات الاقتصادية الواحد على الآخر.
8 - تكون القيم والصفات الشخصية منظمة، وتحتم على الفرد الولاء، والإخلاص للسلطة.	8 - تكون شخصية الفرد مستقلة، ويكون الفرد مقاوما أو ضد الإلزام أو الإجبار السلطوي.

عاشرا: صعوبات استخدام المنهج المقارن

يواجه تطبيق المنهج المقارن في تحليل وبحث الظواهر الاجتماعية عدة عقبات اختلف الباحثون في تحديدها، فيرى أحدهم أن تلك الصعوبات تكمن في النقاط التالية:

- صعوبة اختيار المفاهيم المركزية، كمفهوم صناعة القرار، والإيديولوجيا، والسلوك وغيرها من المفاهيم المعقدة.
- صعوبة تحديد الوحدة الطبيعية للمقارنة، كوحدة الدولة، أو الأبنية المختلفة لها.
- صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة، وصعوبة تحديد سماتها، وخصائصها القابلة للمقارنة.
- صعوبة دراسة العلاقات المتبادلة بين المعايير، والمؤسسات، والسلوك.

- صعوبة اختيار وحدات التحليل التي على أساسها تتم المقارنة، ومستوى الوحدة ذاتها في كلا جهتي التناظر.
- من الصعوبات أيضا غلبة الجانب النظري التجريبي على المقارن، وهو من شانه أن يكون صعبا هضمه وفهمه على الطلبة والباحثين.[1]
- ومن الصعوبات أيضا التي تظهر عند المقارنة بين مجتمعات كاملة، وكان الأسلوب الشائع هو مقارنة نظام اجتماعي معين، وقد أوضح نقاد المنهج المقارن أن ما يبدو نظما اجتماعية متشابهة في الظاهرة قد تكون شديدة الاختلاف في المجتمعات المدروسة.[2]
- كذلك من الصعوبات نجد أن ظروف التحكم في المقارنة صعبة، ومعقدة، كما أن نقص أو غياب بعض الإحصائيات الضرورية في المقارنة تجعلها ضعيفة الحجة، والدلالة الإحصائية.
- كما أن عدم صدق إجابات بعض المبحوثين يفقد مصداقية بعض المعطيات عن موضوع البحث، كذلك عدم الدقة العلمية في بعض محاور أدوات جمع البيانات الميدانية تؤدي إلى نقص في موضوعية، وعلمية التحليل والتفسير، والتعليل لمحاور البحث، وبالتالي ينعكس سلبا على نتائجه.[3]

---

1 - عامر مصباح: مرجع سبق ذكره، ص 97.

2 - زينب محمد زهري: علم اجتماع المسرح، تقنياته النظرية والمنهجية والعلمية، مجلس الثقافة العام، الجماهيرية الليبية، ص 99.

3 – رشيد زرواتي: مرجع سبق ذكره، ص ص 104، 105.

الحادي عشر: تقييم عام للمنهج المقارن

بالرغم من النتائج المهمة التي حققها هذا المنهج، إلا أن له سلبيات أهمها: أنـه لا يقـدم أو يوضح بشكل جلي سبب وجود الظاهرة، أو لماذا ظهـرت...؟ ومـا هـي المـؤثرات الـسلبية أو الإيجابية التي ساعدت على ظهورها...؟ إضافة إلى ذلك لم يوضح هذا المنهج ما هـي تبعـات المقارنة؟ أي بعد أن عرفنا التشابهات والاختلافات، فما هي تبعات وآثار هذه الصفات التـي اكتشفها منهج المقارنة...؟ كذلك لم يقل لنا ما هي تأثيراتها على بقية الظواهر الاجتماعية...؟

زد على ذلك فإن المقارنة التي تتم بواسطة هذا المنهج تكون ظاهرية، وليـست داخلية، لذا فهي مقارنة غير عميقـة، لأنهـا تقتـصر عـلى إظهـار التـشابهات والمفارقـات بين الظـواهر، فقـد يكـون هنـاك اختلافـات، أو فـروق كامنـة خلـف هـذه التـشابهات والمفارقـات غـير بـارزة للعيـان، مـما يجعـل مـن دراسـة الباحـث مجـرد تعمـيمات سطحية، وهناك نقطة جوهرية يغفلها هذا المنهج وهـي أنـه لا يمكـن دراسـة الظـاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نـشأت فيـه، فهـي ليـست مجـردة مـن الارتباطات الاجتماعية والحضارية، وهذا الإغفال يقوم به أصحاب المنهج المقـارن أيـضا، أخـيرا قـد تحـدث تغـيرات جذريـة أساسـية في الفـترة الزمنيـة مـا بـين المقارنـــة الأولى

والثانية (عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين) مما يؤثر على نتائج المقارنة، وثباتها.[1]

إلا أن هذا لا يعني التقليل من أهمية هذا المنهج، بـل إنـه لا أحـد ينكـر الفوائـد العلمية العديدة التي ينطوي عليها.

[1] - إبراهيم ألأبرش: مرجع سبق ذكره، ص،ص 177، 178.

الفصل السادس

المنهج الوصفي التحليلي

تمهيد

أولا: تعريف المنهج الوصفي

ثانيا: أهداف الدراسة الوصفية

ثالثا: خطوات المنهج الوصفي

رابعا: مراحل المنهج الوصفي

1 - مرحلة الاستكشاف والصياغة

2 - مرحلة التشخيص والوصف المعمق

خامسا: كيفية استخدام الأسلوب الوصفي

سادسا: تقييم عام للبحث الوصفي

تقديم:

نظرا لأن هذا المنهج هو الأكثر استعمالا من طرف الباحثين والطلاب في الكثير من الأبحاث والدراسات عندنا.

ونظرا لأن هذا المنهج أسهل من غيره من المناهج، وأكثر ملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة، لذلك فإننا سنركز حوله التحليل، ونتعمق في شرحه، وتعداد مراحله، وذكر أهم قواعده، واختيارنا للمنهج الوصفي يندرج ضمن أهميته بالنسبة لدراسة العلوم الاجتماعية، فهو أكثر المناهج ملائمة وقدرة على تفسير الظواهر خاصة في هذه المرحلة من تطور العلوم الاجتماعية، حيث أنه عندما يصعب إجراء تجارب على الظواهر الاجتماعية يلجأ الباحثون إلى الوصف، والتحليل بدلا من التجربة وقد لاحظنا خلال عدة سنوات إن أغلب الباحثين والدارسين وطلاب الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) يلجئون إلى اختيار المنهج الوصفي، فلا نبالغ إذا قلنا إن حوالي 80% من الرسائل والأطروحات المقدمة في كافة أقسام العلوم الاجتماعية (علم النفس-علم الاجتماع التاريخ- علوم التربية...الخ). اعتمد أصحابها على المنهج الوصفي، وبناء عليه حاولنا في هذه الفقرة التطرق إلى المنهج الوصفي الكثير الاستعمال عندنا في الجزائر، ولكن معلوماتنا عنه قليلة، وحتى كتب المنهجية لا تتطرق إليه بالتفصيل، بل تعالجه بصورة مقتضبة.

أولا: تعريف المنهج الوصفي.

لا يقتصر المنهج الوصفي المستعمل في المجالات العلمية على الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة فحسب بل يتطلب الأمر، بالإضافة إلى وصف الظاهرة، وجمع البيانات عنها ووصف الظروف والممارسات المختلفة تحليل هذه البيانات واستخراج الاستنتاجات، ومقارنة المعطيات وبالتالي التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها في إطار معين، وبناء عليه فإن المنهج الوصفي يعني أسلوب أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية معينة اجتماعية أو مشكلة، أو سكان معينين[(1)].

ويعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة، متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد، أو أحداث أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، وآثارها، والعلاقات التي تتصل بها، وتغيرها، وكشف الجوانب التي تحكمها[(2)].

يذهب تعريف آخر إلى أن المنهج الوصفي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا، عن طريق جمع معلومات، مقننة عن المشكلة وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة[1(3)].

-(1) احسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت، دار الطليعة للطباعة النشر، 1982، ص. 157.

(2) خاطر أحمد مصطفى: البحث الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001، ص. 278.

(3) محمد شفيق: البحث العلمي - الخطوات المنهجية لإعداد البحوث العلمية - الطبعة الأولى، الاسكندرية، المطبعة المصرية، 1985، ص. 80.

الفرق بين المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي:

ارتبط المنهج الوصفي بالمسح الاجتماعية ارتباطا وثيقا، حتى ذهب بعض الباحثين إلى عدم التفرقة بينهما فصاروا يطلقون على الدراسات الوصفية مسوحا اجتماعية إلا أن المسح الاجتماعي يدخل في إطار الدراسات الوصفية التي تشمل إلى جانب ذلك، دراسة الحالة، والدراسات السببية المقارنة، كما يختلف المنهج الوصفي عن منهج المسح الاجتماعي حيث يستهدف الأول وصف الظاهرة وتشخيصها للوصول إلى القوانين التي تتصل بظواهر الحياة ولا يهدف إلى ناحية تطبيقية أو يتبعه إلى إصلاح النهج ويركز على أناس بعينهم أو مكان محدد أو مجال أو وضع معين.

في حين يركز المسح الاجتماعي على المشكلة المرضية،ويحدد أعراض الظاهرة المدروسة وأسلوب مواجهتها.

إلا أن كليهما يتبع الطرق والاتجاهات العلمية، كما يهتمان معا بالحياة الاجتماعية والرخاء الإنساني، بل أن منهج المسح الاجتماعي هو أحد المناهج الرئيسية في الدراسات الوصفية من أجل الوقوف على الجوانب المختلفة لظاهرة معينة في المجتمع ومتغيراتها في محاولة لكشف الأوضاع القائمة، والعمل على النهوض بها، ووضع برنامج للإصلاح يرتبط بها[1].

---

(1) ـ خاطر أحمد مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص.279.

ثانيا: أهداف الدراسات الوصفية.

للدراسات الوصفية عدة أهداف كما هو الحال بالنسبة للمناهج الأخرى. ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ. جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.

ب. تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.

ج. إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.

د. تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما، والاستفادة من آرائهم، وخبراتهم في وضع تصور، وخطط مستقبلية، وإنجاز قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.

هـ- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة[2].

و- تقرير حقائق قائمة لموضوع أو ظاهرة معينة.

ي-التعرف على العوامل المختلفة المسؤولة عن انتشار الظاهرة خلال مرحلة معينة.

ك-الكشف عن العلاقة بين متغيرين أو تلك التي تنطلق من فروض معينة لاثبات صحتها(1).

ولا يكتفي المنهج الوصفي بوصف وتحليل الظاهرة المدروسة من جميع جوانبها بل يهدف إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات، والخروج

(2) ـ عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية،1997،ص.141.

(1) ـ ناصف سعيد: محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية، وتنفيذها، نماذج لدراسات وبحوث ميدانية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص. 28.

باستنتاج عام مستعينا في ذلك بالأدوات المنهجية المستعملة لهذا الغرض، كالملاحظة والاستمارة، والوثائق والسجلات.

ثالثا: خطوات المنهج الوصفي.

إن خطوات المنهج الوصفي لا تختلف عن تلك المستعملة في المناهج الأخرى، فهي عادة ما تبدأ بـ:

1-الشعور بمشكلة البحث وجمع البيانات والمعلومات التي تساعد على تحديدها.

2- تحديد مشكلة البحث التي يريد الباحث دراستها وصياغتها على شكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال.

3- وضع فرض أو مجموعة فروض كحلول ميدانية لمشكلة البحث، يتجه بموجبها الباحث نحو الوصول إلى المطلوب.

4- وضع الافتراضات أو المسلمات التي سوف يبني الباحث عليها دراسته.

5- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة، وتوضيح حجم العينة وأسلوب اختيارها.

6- اختيار أدوات البحث التي سوف يستخدمها الباحث في الحصول على البيانات والمعلومات كالاستبيان، المقابلة، الملاحظة،

الاختبار وفقا لطبيعة البحث وفروضه، ثم يقوم بتعيين هذه الأدوات وحساب صدقها وثباتها.

7- جمع البيانات والمعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة منظمة وواضحة.

8- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

9- تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات منها.

10- صياغة توصيات البحث، والاقتراحات المختلفة[1].

رابعا: مراحل المنهج الوصفي.

يكاد يكون هناك شبه اتفاق بين العلماء على مراحل البحث الوصفي فيقسمونها إلى مرحلتين في غالب الأحيان تتمثل المرحلة الأولى في الاستكشاف والصياغة والمرحلة الثانية هي مرحلة التشخيص والوصف المتعمق.

1- مرحلة الاستكشاف والصياغة:

تسعى معظم الدراسات الاجتماعية إلى استطلاع مجال محدد للبحث الاجتماعي أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة كما تستهدف هذه الدراسات إلى تحقيق غايات أو وظائف أخرى مثل توضيح بعض المفاهيم وتحديد أولويات المسائل والموضوعات الجديرة

(1) ملحم سامي: مرجع سبق ذكره، ص.327.

بالبحث ، أو جمع معلومات حول الإمكانية العلمية لإجراء بحث عن مواقف الحياة العلمية أو الفعلية، أو حصر المشكلات التي يعدها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

وتستند الدراسات الكشفية إلى إجراءات منهجية محددة ومعروفة، وهي إجراءات ليست مستقلة أو منعزلة بعضها عن بعض، ولكنها تتكامل في وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية.

وإذا كانت هذه الدراسات تمثل نقطة البداية في البحث العلمي فإن البداية دائما هي أهم الخطوات، إذ يتوقف على نجاحها استمرار عملية البحث. ومهما بلغت دقة المناهج والإجراءات التي يصطنعها الباحث في مراحل لاحقة، فسوف تكون عديمة القيمة، إذا كانت البداية غير صحيحة أو ليست ملائمة.

وتضم إجراءات الدراسات الكشفية:

أولا: تلخيص تراث العلوم الاجتماعية والميادين المختلفة المتصلة بمشكلة البحث.

ثانيا: استشارة الأفراد ذوي الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها.

ثالثا: تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتلقي مزيدا من الضوء عليها.

2- مرحلة التشخيص والوصف المعمق

أما النموذج الآخر للبحوث الاجتماعية فهو الذي يهتم بوصف الخصائص المختلفة، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي، أو مجتمع محلي معين، فنحن نستطيع تصوير الخصائص الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن والديانات ونسبة التعليم والحالة الزواجية والتركيب المهني ومعدلات الخصوبة ونظام الملكية أو الحيازة وقد نهتم أيضا في دراسة من هذا النوع بالتعرف على طبيعة الخدمات العامة التي يوفرها المجتمع للأفراد والجماعات، فندرس أوضاع الإسكان والخدمات الصحية والثقافية.....الخ ويطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية، ذلك أنها جميعا تشترك في عدم وجود فروض مبدئية أو قضايا عامة توجه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرين. فمثل هذه الفروض تتطلب شروطا خاصة في الدراسات التي تجري لاختيارها، تختلف اختلافا جوهريا عن الشروط التي يجب مراعاتها عند تصميم الدراسات الوظيفية [1].

(1) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص.ص185-190.

- الفرق بين الدراسات الوصفية والكشفية والاستطلاعية:

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن الفروق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية طالما أن كلا منها لا يبدأ من فروض، ونستطيع أن نحدد هذه الفروق بين هذين النوعين من الدراسات على النحو التالي:

أ- تفترض الدراسات الوصفية أن هناك قدرا وفيرا من البيانات عن المشكلة موضوع البحث، وذلك بعكس الحال في الدراسات الكشفية التي يدخل فيها الباحث الميدان، وهو لا يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التي يدرسها، ومن ثم يحصر اهتمامه في استكشاف كل جوانب هذه المشكلة.

ب- إن موقف الباحث وهو إجراء دراسة وصفية أفضل بكثير من موقفه حين يجري دراسة استطلاعية ففي الحالة الأولى تكون أهداف الدراسة محددة بوضوح بينما لا يستطيع أن يتوصل إلى ذلك وهو بصدد إجراء بحث كشفي، فالباحث يضطر في كثير من الأحيان إلى تعديل أهدافه كلما استكشف جوانب جديدة في الموقف الذي يدرسه[1].

خامسا: كيفية استخدام الأسلوب الوصفي.

مثال لدراسة "مشكلة الإدمان" يستطيع الباحث أن يحدد مشكلة بحثه انطلاقا من استخدامه للأسلوب الوصفي على النحو التالي:

---

(1) محمد علي محمد: نفس المرجع السابق، ص.190.

- ما هي اتجاهات وقيم الشباب الجامعي نحو ظاهرة الإدمان؟

- ما طبيعة القيم التي يتبناها المدمنون والتي تؤثر على سلوكهم الاجتماعي؟

ففي هذا النوع من الدراسات يهتم الباحث بالتعرف على طبيعة القيم الاجتماعية ووضعها وتحليلها والكشف عن مدى تأثيرها في شخصية المدمن ومدى انعكاساتها على تصرفاته تجاه نفسه وتجاه الآخرين، وفي مثل هذه الدراسات يكون وصف الظاهرة هو محور اهتمام الباحث[1].

ومن أمثلة البحوث الوصفية دراستنا لنيل شهادة الدكتوراه حول الجماعات الصغيرة في التنظيم[*]، حيث قام الباحث باختيار المنهج الوصفي لأنه أكثر ملائمة لدراسة الجماعات الصغيرة في تفاعلها بالتنظيم، فقد فرضت مشكلة البحث أسلوب الوصف، حيث رأى فيه الباحث مناسبا جدا في الكشف عن جوانب المشكلة وتحليل أجزائها.

وقد مكن المنهج الوصفي الباحث من وضع صورة دقيقة لملامح الظاهرة موضوع البحث، بعد أن حدد معالمها، وخصائصها، من أجل إدراكها، وفهمها فهما دقيقا لمعرفة العناصر التي تتكون منها، والإطلاع على الأجزاء المكونة لها، وارتباط تلك الأجزاء بعضها ببعض، ودور كل منها في أداء وظيفتها، وقد تم جمع بيانات، ومعلومات عن الظواهر التي

(1) ناصف سعيد: مرجع سبق ذكره، ص.29.

(*) أنظر حسان الجيلاني: الجماعات الصغيرة في التنظيم، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح طرابلس، ليبيا، ماي 1999، ص.162 وما بعدها.

تتعلـق بموضـوع البحـث، وقـام الباحـث باسـتخلاص دلالاتهـا، وحـاول التوصـل إلى بعـض التعميمات المتعلقة بها، وتحديد جوانبها، وعناصرها، والعلاقات القائمـة بينهـا وبـين ظـواهر أخرى، كما أن المنهج الوصفي استعمله الباحث من زاويتين، تتمثل الأولى في تحديد الظاهرة تحديدا كيفيا، وذلك بوصفها،ومعرفة علاقاتها بظواهر أخرى، وتحديد خصائصها،...الـخ، أمـا الزاوية الثانية فتتمثل في تحديد الظاهرة موضوع الدراسة تحديدا كميا بالاستعانة بالجداول الإحصائية والنسب المئوية، ومعامل الارتباط..الخ.

وبذلك تيـسّرت صـياغة مـشكلة البحـث بدقـة مـن أجـل دراسـتها بـصورة معمقـة، ووصف وتحليل أهـم خصائـصها، ومعالمهـا، كـما تعـرض إلى توضـيح مفـاهيم المـصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسـة، وحـدد معانيهـا بـصورة دقيقـة لـكي لا تخـتلط مـع بعـض المفاهيم الأخرى كمفهوم الجماعة، والتنظيم،...الخ.

وحاول الباحث وصف الجماعات الصغيرة في التنظيم، وتحليل العلاقات التي تربطها سواء كانت تلك العلاقات بالشد والجـذب، أو النفـور، ومحاولـة ربـط خـصائص الجماعـات بالتنظيم، وذلك عن طريق قياس الموقف الإيجابي والـسلبي لهـذه الجماعـات مـن التنظـيم الذي تمارس فيه نشاطها وعملها.

وقـد يمـنح هـذا الوصـف عمقـا وشـمولا في آن واحـد، حيـنما تـسعى الدراسـة إلى استكشاف الخصائص، والأبعاد المتعلقة بعلاقة التأثير والتأثر.

كما يهدف الباحث من خلال هـذا المـنهج إلى وصـف العوامـل الظـاهرة في الموقـف الاجتماعـي، ومحاولـة التعمـق والكـشف عـن العلاقـات الـسببية، التـي تحكـم الظـواهر الاجتماعية وكيفية معالجة المواقف المختلفة، وعن طريـق هـذا المـنهج تمكـن الباحـث مـن التوصل إلى معرفة الكثير من البيانات (مثل السن، الجنس، وعـضوية الجماعـات، وحجمهـا) وعـن طريـق تواترهـا وتكرارهـا في العينـة، ويمكـن ربطهـا بمتغـيرات أخـرى، كعلاقـة الـسن بعضوية الجماعة، ومـدى تـأثير المـستوى الـدراسي في الانـضمام إلى العـضوية في جماعـة، أو علاقة هذه الجماعات بصورة عامة بالتنظيم، الذي تمارس فيه نشاطها.

ويمكن استخلاص الأسلوب المتبع في البحث الوصفي حسب المراحل التالية:

أ- تلخيص التراث النظري من علم الاجـتماع، وعلـم الـنفس الاجتماعـي، وديناميـات الجماعة، والعلوم السلوكية، وإدارة الأفراد، وأهم النظريات التي وضعت حول الجماعات الصغيرة، وتفاعلها بالتنظيم.

ب- المرحلة الثانية هي الجانب الميداني، أي مـشكلة البحـث كـما يراهـا المبحوثـون، وتتمثل أكثر في الاستمارة التي تـضم العديـد مـن الأسـئلة، لاستيـضاح مـشكلة البحث من خلال الذين يعيشونها.

جـ- المرحلة الثالثة والأخيرة، وتتمثل في تحليل الحالات التي تزيد من توضيح المشكلة، وتلقي مزيدا من الضوء عليها، ويتمثل هذا التحليل خاصة في محاولة شرح الأعداد الكمية إلى تحليل لفظي، وصفي، مفيد، معبر عن أبعاد الظاهرة من جميع جوانبها، وتفرعاتها المختلفة، وتحليل الجداول الإحصائية، تحليلا منطقيا، وموضوعيا إلى حد ما(1).

سادسا: تقييم عام للبحث الوصفي.

على الرغم من أن البحث الوصفي يعتبر الأكثر شيوعا بين الدارسين، واستخداما في العلوم الإنسانية إلا أن ذلك لا يمنع من توجيه بعض الانتقادات له تتمثل فيما يلي:

1- قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة.

2- قد يتحيز الباحث في جمعه للمعلومات إلى مصادر معينة تزوده بما يرغب فيه من معلومات.

3- يتم جمع المعلومات في الدراسات الوصفية عن طريق الأفراد، لهذا فإن عملية جمع المعلومات تتأثر يتعدد الأشخاص الذين يجمعونها وبأساليبهم المختلفة.

4- يتم إثبات الفروض في البحوث الوصفية عن طريق الملاحظة، وهذا ما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرار(2).

---

(1) حسان الجيلاني: نفس المرجع السابق الذكر، ص.166.

(2) عمار بوحوش: ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص. 139.

5- إن قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها وتعقدها.

إلا أن هذه الانتقادات السابقة لا تقلل من أهمية استخدام الأسلوب الوصفي في مختلف المجالات والظواهر، فعملية الوصف هي الخطوة الأولى على طريق العلم.

الفصل السابع

منهج دراسة الحالة

تمهيد

أولا: تعريف دراسة الحالة

ثانيا: خطوات دراسة الحالة

ثالثا: خصائص منهج دراسة الحالة

رابعا: مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة

تمهيد

تتسم العلاقات الاجتماعية بأنها علاقات ديناميكية وأن جميع الأجزاء المكونة لها تتفاعل فيما بينها، لذلك فإن منهج دراسة الحالة يعني أن نقتطع حالة معينة سواء كانت فردا أو أسرة أو وحدة اقتصادية أو اجتماعية وتسليط الضوء عليها، ودراستها من جميع جوانبها، للتعرف على العلاقات التي تحكمها، وربما يمكن تعميم نتائج البحث إلى الحالات المشابهة في بعض الأحيان.

أولا: تعريف دراسة الحالة.

يتفق الكثير من الباحثين سواء كانوا أوروبيين أو أمريكيين على أن دراسة الحالة تعني دراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية أو القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة، مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة.[1]

ويذهب تعريف آخر إلى أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.[2]

(1) عبد الباسط محمد حسن: مرجع سبق ذكره، ص.254.
(2) نفس المرجع، ص.255.

ومن ثم يحاول الباحث أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذه الحالة، وبخاصة تلك المعلومات التي تتصل بتاريخ حياة الحالة، وتطورها، وما إن يفرغ الباحث من جمع هذه المعلومات الشاملة يحاول أن يحدد معالم الصورة الكلية بخبرات المبحوثين، وتجاربهم وأفكارهم خلال الزمن، وتفسير هذا الموقف الكلي[1].

أما مصادر المعلومات فعادة ما يلجأ الباحث إلى الحالة نفسها كما كان يفعل "فرويد" أثناء دراسته لمرضاه، حيث كان يطلب منهم استرجاع ذكرياتهم وخبراتهم الماضية وكان يلجأ أحيانا إلى التنويم المغناطيسي حيث يكشف الأفراد عن الكثير من المعلومات المتعلقة بحياتهم، فيجمعها، ويستفيد منها في نتائجه.

كما يستفيد الباحث في دراسة الحالة من كل الوثائق الشخصية والعامة، كالسير الذاتية والمذكرات وغيرها من التقارير الأخرى التي تلقي مزيدا من الضوء على الحالة، وتعمق البحث فيها.

ثانيا: خطوات دراسة الحالة.

لا يختلف منهج دراسة الحالة في خطواته عن بقية المناهج الأخرى، إلا أنه يركز على تسجيل البيانات الشخصية وتصنيفها وترتيبها وتحليلها، وعلى الباحث أن يركز على الخطوات التالية:

(1) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سبق ذكره، ص.392.

1- اختيار الحالات التي تمثل المشكلة المدروسة، وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات نموذجية أو عينات عشوائية من المشكلة (ولا تقتضي عينات أو حالات عشوائية من الحالات العامة). كما يجب أن تكون العينة كافية وأن يقتصر الباحث على حالات قليلة ودقيقة، مما يؤدي إلى دراستها بدقة وشمول في آن واحد.

2- جمع المعلومات وتدقيقها، ويتم ذلك على ضوء فرضية أولية وبعض المعلومات يمكن الحصول عليها من سجلات الأفراد. وبعد أن تجمع المعلومات يجب التأكد من صحتها وصدقها، ثم بعد ذلك يتم تنظيمها والتنسيق بين عناصرها.

3- وضع الفرضيات أو التشخيص الأولي لعوامل المشكلة: بعد جمع المعلومات وتنظيمها يبدأ الباحث بوضع الفرضيات التي تواجه الدراسة وتقود إلى استنتاج دقيق، والفرضيات تأتي نتيجة التشخيص الأولي للعوامل التي تسبب المشكلة المدروسة.

4- اقتراح نوع المعاملة أو العلاج: يجب أن يفكر الباحث في نوع المعالجة أو المعاملة في ضوء شدة الحالة وقسوتها على ضوء ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج.

5- وهذه المرحلة تتطلب تبصرا وفهما لديناميكية السلوك الإنساني في الوضع الاجتماعي الذي تعمل فيه. ولكي تكون دراسة الحالة فعالة يجب أن يكون الباحث قد تدرب تدريبا جيدا في مجالات علم النفس

وعلم الاجتماع، ومن المرغوب فيه أن تتصف دراسة الحالة بالسرية التامة فلا يطلع على المعلومات الخاصة بالفرد إلا الشخص القائم بدراسة الحالة والأخصائي.

6- المتابعة والاستمرار: هذه آخر خطوة، والمقصود بالمتابعة والاستمرار أن يراقب الباحث الفرد بالعلاج، وهذه الخطوة بمثابة اختبار لصدق التشخيص.(1)

ولتوضيح ذلك فإنه على الباحث أن يقوم بما يلي:

أ- **رصد البيانات** وذلك بأن:

1- يعد الباحث لكل حالة ملفا يدون فيه:

- اسم المبحوث.
- تاريخ الاستبار.
- ملخص عن الوثائق التي ينطوي عليها الملف.
- تحديد الوثائق السرية.

2- تحديد الحالة التي يجرى بحثها والهدف من البحث.

3- تحديد الأدوات التي استخدمها أو التي ينوي استخدامها.

4- إيداع الوثائق ذات الأهمية الخاصة بالملف.

5- رأي وملاحظات الباحث.

---

(1) عمار بوحوش ومحمد الذنيبات: مرجع سبق ذكره، ص.ص121- 122.

ب- تحليل البيانات:

بعد انتهاء الباحث من عملية جمع البيانات ينبغي عليه أن يقوم بما يلي:

- استنباط السمات العامة التي يمكن أن تنطبق على الحالات المشابهة.
- تحديد عوامل التشابه والتباين التي تيسر عملية وضع السمات داخل فئات محددة.
- تحديد السمات الخاصة التي تختلف بها الحالة عن الحالات المشابهة لها.

ج- تصنيف البيانات:

يضع الباحث في الفئات التي صممها السمات التي تتفق معها بطريقة القياس على أساس التشابه، والتي تحقق واحدا من الاحتمالات الثلاثة الآتية:

- أن الحالة ليست إلا حالة أخرى من نفس الفئة.
- أنها حالة سلبية أو مغايرة يمكن أن توجه الباحث إلى أبعاد جديدة في مجال الدراسة.
- أنها حالة هامشية لا تنطوي على نفس سمات الحالات العادية.(1)

(1) بتصرف عن عبد الباقي زيدان: مرجع سبق ذكره، ص.ص270- 272.

وينبغي على الباحث بعد أن قطع تلك الأشواط أن يركز في تحليله على الخطوات التالية:

1- ينبغي النظر إلى الحقائق الجزئية المتفرقة المدونة بالسجلات ثم يضمها في مجموعات متشابهة، ويطلق على هذه المجموعات اسم "الحقائق الاجتماعية".

2- ينبغي النظر إلى ما بين الحقائق الاجتماعية من تشابه وما تتضمنه من انتظام وتتابع، وذلك لضم هذه الحقائق في مجموعات أكبر تعرف باسم مجموعة الحقائق الجزئية.

3-يستطيع الباحث أن ينظر إلى مجموعات الحقائق الاجتماعية نظرة فاحصة مدققة ليكتشف العلاقات القائمة بين مجموعات الحقائق، وليحدد نموذج الحالة الذي أمامه، ومدى اتفاقه مع غيره من النماذج وينبغي أن تكون التعميمات متماشية مع النتائج وهي حدود الحالات التي دخلت نطاق البحث، وكذلك الحالات المشابهة لها.(1)

ثالثا: خصائص منهج دراسة الحالة.

لكل منهج خصائص تميزه عن بقية المناهج الأخرى ولعل منهج دراسة الحالة يتميز بالعمق في التحليل وتسليط الأضواء على حالة واحدة

(1) عبد الباسط محمد حسن: مرجع سبق ذكره، ص.ص280-281.

فقط سواء كانت فردا أم أسرة أم مؤسسة، واستنتاج الأسباب، والروابط التي تزيد من استبصارنا للظاهرة موضوع البحث.

وعادة ما يستخدم هذا المنهج في البحوث النفسية ودراسات الخدمة الاجتماعية.

وإجمالا يمكن تحديد خصائص هذا المنهج فيما يلي:

1- ليس من الضروري أن تكون الحالة جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا فقد تكون فردا، وهذا ما يستعمله علم النفس بكثرة.

2- طالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على الوحدات الاجتماعية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءا من دراسة إحدى الحالات، بينما تكون حالة قائمة بحد ذاتها في دراسة أخرى.

فإذا كان البحث مثلا ينصب على دراسة مجتمع محلي فإن هذا المجتمع قد يكون بمثابة الحالة، بينما تصبح الأنظمة الاجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع المحلي وكذلك الأفراد بمثابة أجزاء أو مواقف أو عوامل داخلة في تكوين الحالة.

3- يقوم المنهج على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف.

4- يهدف المنهج إما إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة، أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة.(1)

ويلخص الدكتور محمد علي محمد خصائص منهج دراسة الحالة فيما يلي:

1- أنها طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة.

2- أنها طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات.

3- أنها طريقة تهتم بالموقف الكلي وبمختلف العوامل المؤثرة فيه، والعمليات التي يشهدها.

4- أنها طريقة تتبعية أي أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على عنصر الزمن ومن ثم فهي تهتم بالدراسة التاريخية.

5- أنها منهج ديناميكي لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة.

6- أنها منهج يسعى إلى تكامل المعرفة لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات.[2]

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: مرجع سبق ذكره، ص.ص255-256.

(2) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سبق ذكره، ص.293.

رابعـا: مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة.

ليس هناك منهج كامل، وجامع ومانع كما يقولون فلكل منهج مزايا، وعيـوب، قـد تتراوح، وتختلف، ويمكن إجمال مزايا دراسة الحالة فيما يلي:

1- مزايـاه:

لعل أهم ما تنطوي عليه طريقة دراسة الحالة هـو أنهـا تـدرس الخـبرات والمواقـف الاجتماعية داخـل الـسياق الـذي لا تنفـصل عنـه هـذه الخـبرات والمواقـف، والـذي يـشكل مكونات وجودها ومن ثم يرتبط حاضرها بماضيها، ولا تكتفي دراسة الحالـة بـادراك الواقـع الاجتماعي مـن خـلال الجـداول الإحـصائية والرقميـة وإنمـا تـدرس هـذا الواقـع في وجـوده ووظائفه، وماضيه وحاضره، واستمراريته، ومن ثم فهي الوسيلة التي عـن طريقهـا تـستطيع فهم الخبرة الإنسانية الحقيقية، والاتجاهات التي تشكل الواقع الاجتماعي بحيويته الكاملة، التي تكمن خلف التنظيم الاجتماعي الشكلي للنظم الاجتماعية.[1]

إذن فدراسة الحالة على هذا النحو فضلا عن أنها تمكننا من معرفة الأسباب للظواهر تمثل مصدرا غنيا للفروض في علم الاجتماع.

ولعل أهم ما يميز هذا المنهج أنه يمكن الباحث مـن النفـاذ إلى أعـماق الظـواهر أو المواقـف التـي يقـوم بدراسـتها بـدلا مـن الاكتفـاء بالجوانـب

(1) محمد علي محمد: مرجع سبق ذكره، ص.297.

السطحية العابرة التي قد تكون ذات دلالة غير حقيقية، وتعتبر دراسة الحالة أحد أساليب البحث الوصفي. ولذلك يمكن إدراك الطابع الكلي من خلال التحليل الاجتماعي للظاهرة المدروسة. وبعبارة أخرى، فإن دراسة الحالة مدخل ينظر إلى أي وحدة اجتماعية نظرة كلية شاملة تستوعب هذه الوحدة وتنميها.[2]

كما تعتبر دراسة الحالة مصدرا للفرضيات التي تستدعي التحقيق والاختبار عن طريق المزيد من المشاهدات والملاحظات. ولكي يتمكن منهج دراسة الحالة من اختبار الفرضيات ونتائج البحث فيها، يجب أن تكون الحالات المدروسة، ممثلة للمجتمع الذي يراد التعميم والتدقيق في جمع المعلومات وتفسيرها فيه.

وتبرز أهمية استخدام منهج دراسة الحالة بشكل خاص باعتبار أنه يساعد الباحث في الحصول على المعلومات الأساسية التي يمكن الاستفادة منها في تخطيط الدراسات الرئيسية في العلوم الاجتماعية لأنها توفر معلومات متعمقة وتبين المتغيرات والتفاعلات التي تتطلب دراستها شمولية أكثر.

وأكثر من ذلك فان المعلومات المتوافرة عن الموضوع تقود في معظم الأحيان إلى التوسع في مجال البحوث وخلق الرغبة في التطرق إلى بحوث جديدة وفي تكوين فرضيات لدراسات أخرى في المستقبل، وتوضيح التأثيرات

---

(2) نفس المرجع والصفحة.

المختلفة للمتغيرات بصورة أكثر وضوحا من مجرد التحليل الكمي لها بإعطاء تفسير واضح للنتائج الاجتماعية وربطها بالعوامل المختلفة التي أدت إلى النتائج الحالية.[1]

2- عيوبه:

1- التشكيك في مدى الثقة التي تعول على البيانات التي تأتي بها عن طريق استخدام هذه الطريقة ومرد هذا الهجوم ينحصر في عدم استطاعة هؤلاء العلماء التفرقة بين دراسة الحالة منهجا أو أداة.

2- صعوبات ترجع إلى الباحث نفسه فقد يلجأ الباحث إلى تفسير الحالة من وجهة نظره وفقا لمشاعره الخاصة أو لجهله بأسس تصميم البحث العلمي أو صعوبة تحديد مدى صدق المعطيات وتفسيرها.

3- يؤخذ على دراسة الحالة التعميم من حالات لا تمثل الواقع وقد يرد على هذا النقد بأنه بإمكان الباحث استخدام أدوات جمع بيانات مقننة على درجة من الثبات والصدق.

4- وجود بعض الحالات الشاذة التي لا يمكن تعميمها ويمكن تفادي هذا النقد عن طريق المقابلات المضبوطة والتسجيل الموحد من جانب موحد.

---

(1) فوزي عبد الله العكش: البحث العلمي، المناهج والإجراءات، العين، مطبعة العين الحديثة، 1986،ص.125.

5- تكاليف باهظة لعملية إجراء المقابلات واستقاء البيانات.(1)

وبالإضافة إلى هذه العيوب في منهج دراسة الحالة، توجد عدة جوانب سلبية في هذا المنهج تتمثل فيما يلي:[2]

1- الحالة التي نختارها كعينة للدراسة قد لا تمثل المجتمع كله أو الحالات الأخرى.

2- تقوم هذه الدراسة على حالة مفردة أو حالات قليلة، وعليه فإنها قد تكون مكلفة جدا سواء من الناحية المادية أو ناحية الوقت.

3- قد لا تعتبر هذه الطريقة علمية بشكل كامل.

4- قد تبرز بعض الشكوك في صحة البيانات المعممة، وخاصة إذا كانت البيانات غامضة ومبهمة، وحاول الباحث أن يستغلها لأهداف وميول شخصية، أو قام بالتهويل لبعض جوانب الدراسة والتقليل من أهمية بعض الجوانب تبعا لنظرية أو سلوك حيث يلجأ إلى التركيز على الجوانب التي تهمه ويهمل الجوانب التي تتناقض ومعتقداته.

وبالرغم من الانتقادات، والعيوب السابقة الذكر، فإن ذلك لا يقلل من أهمية منهج دراسة الحالة فهو المنهج الوحيد الذي يدرس الحالات بصورة معمقة، ودقيقة إذا أحسن استعماله وضبطت جميع عناصره.

---

(1) ـ غريب محمد سيد أحمد، وناجي بدر إبراهيم، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، الجزء الثاني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ، ص.ص182-184.

(2) ـ عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي، دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث، بغداد، مطبعة عصام، 1979، ص.ص51-52.

خاتمة:

يحتاج الباحث في علم الاجتماع إلى استيعاب مختلف المناهج المطبقة في هذا العلم، لكونها السلاح الأساسي لضبط الإشكال وتتابع العمليات البحثية بصورة علمية وبشكل موضوعي وطريقة منطقية، فلا يمكن للباحث أن يبدع في هذا المجال إلا بالاطلاع والبحث فيها قبل أن يبحث لها، والتمرس في استعمالها والاستفادة من مختلف خباياها حتى يتمكن من الفرز والتوضيح بجلاء عن المنهج أو المناهج التي يمكن الاستفادة منها لدراسة أي إشكال أو أي ظاهرة اجتماعية، وقولنا هذا لكون الباحث السوسيولوجي يتميز بجانب يعتمد عليه في بناء الإطار النظري للبحث مستخدما في ذلك على مجمل المناهج الاستنباطية في تحديد الموضوع وتأصيل المفاهيم وضبط الإشكالية واستنباط الفروض، والانتقال إلى الميدان اعتمادا على ما حدده في الجانب النظري من ضبط للمشكلة والفروض واختيار المنهج الملائم والأدوات المناسبة لجمع البيانات، حتى يتمكن من القياس والتحليل والتعليق والتفسير بكل يسر، بناء على محددات الظاهرة المدروسة، وعدم انحرافه أو خروجه عن المستلزمات المنهجية.

إن تحديدنا لمجموعة من المناهج المعتمدة في البحوث السوسيولوجية في هذا الكتاب الثالث- الذي يعد دائرة تواصل مع الكتابين السابقين في نفس الحقل- ليس حصرا لمجمل المناهج، بل هو

عرض وتعريف للأساسية منها فقط، وقد نختلف مع بعض الباحثين في نفس المجال- بناء على اختلاف الرؤية أو الخلفية فقط، ونحن نعترف بأن هناك العديد من المناهج الأخرى التي يعتمدها الباحث في البحوث السوسيولوجية تزداد أهميتها أو عدمها بالنسبة للمناهج المدروسة في هذا الكتاب.

وقد حاولنا -بناء على حصيلة جهد وخبرة طويلة في حقل التعليم في الجامعة الجزائرية والبحث العلمي في الجزائر، استفدنا من هذه الخبرة في ضبط وتحديد مجموعة المناهج- التي نعتقد أنها أساسية- دون نفي أو ازالة أو ازاحة لمناهج أخرى، أحدث من هذه التي تعرضنا لها بالدراسة، غير أننا أطلقنا على المبحوثة منها في هذا الكتاب "بالأساسية" لكوننا نعتقد ذلك لا أكثر.

حاولنا عمدا عدم الاطالة أو الحشو والاستعراض والتدقيق في بعض المعطيات المتعلقة بالمناهج الكبرى في البحوث السوسيولوجية، حتى نخفف على القارئ أو الباحث في هذا المجال معرفة المحطات الكبرى في كل منهج يريد الاعتماد عليه في بحثه أو عمله الميداني، ولا ندعي بهذا العرض المقتضب العلمية التامة أو الموضوعية القصوى، ولكن نكتفي بإبلاغ الباحث وتأهيله بشكل متكامل ووضعه على الطريق الصحيح لاكتساب المعرفة الأكاديمية وتأصيل البحث العلمي الميداني لديه، وهي المعرفة الواجب

توفرها عند الباحث السوسيولوجي لتمكينه من الخبرة الجيدة والممارسة الدائمة والتحكم الكبير في أساسيات البحث العلمي.

وقد ضمنا هذا الكتاب الثالث المناهج الأساسية الآتية: المنهج التاريخي- المنهج التجريبي- المنهج المقارن- المنهج الوصفي- منهج دراسة الحالة.

أملنا أن يكون طرحنا لهذه المناهج الخمسة، التي اعتبرناها أساسية في البحوث السوسيولوجية، مساهمة جادة وضوءا ينير طريق الباحث في هذا المجال، وتوجيها للطالب الجامعي والباحث على حد سواء لسد النقص الواضح في التحكم في المناهج السوسيولوجية.

المراجع

- سامية محمد جابر: منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي، دار المعرفة الجامعيـة، القاهرة، 2006.
- سامي ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المـسيرة للنـشر والتوزيـع والطباعة، 2000.
- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979.
- ذوقان عبيدات، وآخرون، البـحث العلمـي، مفهومـه، أدواتـه، أسـلوبه، عـمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1983
- عمر التومي الشيباني، منهج البحث الاجتماعـي، الطبعـة الثالثـة طـرابلس، مجمـع الفاتح للجامعات، 1989.
- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، الطبعة الثانية، القاهـرة، دار المعارف، د.ت، ص.20.
- عمار بوحوش ومحمد الذنيبات: مناهج البحـث العلمـي وطـرق إعـداد البحـوث، الطبعة الأولى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- ربحي مصطفى عليان وعـثمان محمـد غنيـة: منـاهج وأسـاليب البحـث العلمـي، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمّان.

- ديوبولدب، فان دالي: مناهج البحث في التربية وعلم النفس نقلا عن عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي.
- عبد الباقي زيدان: قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980.
- طلعت همام: سين جيم مناهج البحث العلمي،الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، بالاشتراك مع دار عمار، الأردن 1989.
- عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات 1977.
- غريب عبد السميع غريب: البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والإمبريقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2004م.
- عبد الناصر الجندي: تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 168.
- عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.
- محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات)، الجزائر 1997م.
- رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر.
- إحسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005م.

- عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالية التقنيات المقاربات، دار الكتب، منطقة بئر الحسن، 2000م.
- إبراهيم الأبرش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م.
- ابن خلدون: المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بالاشتراك مع دار المدرسة، بيروت 1983.
- زينب محمد زهري: علم اجتماع المسرح، تقنياته النظرية والمنهجية والعلمية، مجلس الثقافة العام، الجماهيرية الليبية.
- احسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982.
- خاطر أحمد مصطفى: البحث الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001.
- محمد شفيق: البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث العلمية ـ الطبعة الأولى،الاسكندرية، المطبعة المصرية، 1985.
- عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية،1997.

- ناصف سعيد: محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية، وتنفيذها، نماذج لدراسات وبحوث ميدانية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
- محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.
- أنظر حسان الجيلاني: الجماعات الصغيرة في التنظيم، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح طرابلس، ليبيا، ماي 1999.
- فوزي عبد الله العكش: البحث العلمي، المناهج والإجراءات، العين، مطبعة العين الحديثة، 1986.
- غريب محمد سيد أحمد، وناجي بدر إبراهيم، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، الجزء الثاني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ، ص.ص182-184.
- عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي، دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث، بغداد، مطبعة عصام، 1979.

هـــــــــذا الكتـــــــــاب

يحتاج الباحث في العلوم الاجتماعية إلي استيعاب مختلف المناهج المطبقة في هذه العلوم، لكونها السلاح الأساسي لضبط الإشكال وتتابع العمليات البحثية بصورة علمية وبشكل موضوعي وطريقة منطقية، فلا يمكن للباحث أن يبدع في هذا المجال إلا بالاطلاع والبحث فيها قبل أن يتناولها بالدراسة، والتمرس في استعمالها والاستفادة من مختلف خباياها حتى يتمكن من الفرز والتوضيح بجلاء عن المنهج أو المناهج التي يمكن الاستفادة منها لدراسة أي إشكال أو أي ظاهرة اجتماعية.
إن تحديد المؤلفين لمجموعة من المناهج المعتمدة في البحوث الاجتماعية في هذا الكتاب هو عرض وتعريف للمناهج الاساسية منها فقط.
وأخيرا أملنا أن يكون هذا الطرح لهذه المناهج و التي اعتبرها المؤلفون أساسية في البحوث الاجتماعية، مساهمة جادة وضوءا ينير طريق الباحث في هذا المجال، وتوجيها للطالب الجامعي والباحث على حد سواء لسد النقص الواضح في التحكم في المناهج.

والله ولي التوفيق،

والـلـه ولـي الـتـوفـيـق ،،،

الناشـــــر

عبد الحي أحمـــد فـؤاد

دار الفجـر للنشـر و التوزيـع

4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة تليفون :26246252 فاكس : 26246265

daralfajr@yahoo.com www.daralfajr.com

I.S.B.N
978-977-358-260-3